A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/647
18 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٤٣ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أطلب منكم اتخاذ الترتيبات لتوزيع ما يلي كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال: القرارات التي اتخذها مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثانية والستين، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، والاعلانات والقرارات التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الحادية والثلاثين المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

(توقيع) اليمامي بالوبنغورا
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لجمهورية سيراليون لدى الأمم
المتحدة ورئيس المجموعة الافريقية في شهر
تشرين الأول/أكتوبر

95-32054

المرفق الأول*

القرارات التي اتخذها مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثانية والستين

المحتويات

رقم القرار	عنوان القرار	الصفحة
CM/RES.1580(LXII)	قرار بشأن مشكلة متأخرات المساهمات.	٥
CM/RES.1581(LXII)	قرار بشأن الصومال .	٨
CM/RES.1582(LXII)	قرار بشأن بوروندى.	١١
CM/RES.1583(LXII)	قرار بشأن الوضع فى رواندا.	١٤
CM/RES.1584(LXII)	قرار بشأن الوضع فى أنجولا.	١٨
CM/RES.1585(LXII)	قرار بشأن ليبيريا.	٢١
CM/RES.1586(LXII)	قرار بشأن الوضع فى سيراليون .	٢٧
CM/RES.1587(LXII)	قرار بشأن الأزمة بين الجماهيرية العربية الليبية العظمى وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة و فرنسا.	٢٩
CM/RES.1588(LXII)	قرار بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين فى افريقيا.	٣٣
CM/RES.1589(LXII)	قرار بشأن المؤتمر الاقليمى لمساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين فى منطقة البحيرات الكبرى.	٣٧
CM/RES.1590(LXII)	قرار بشأن القضية الفلسطينية.	٤١
CM/RES.1591(LXII)	قرار بشأن الشرق الأوسط.	٤٥
CM/RES.1592(LXII)	قرار بشأن تنفيذ معاهدة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى افريقيا.	٤٨
CM/RES.1593(LXII)	قرار بشأن اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٨٠ المتعلقة بأسلحة معينة والمشكلات الناجمة عن انتشار الألغام المضادة للأفراد فى افريقيا.	٥١
CM/RES.1594(LXII)	قرار بشأن المعرض التجارى الافريقى العربى الثانى.	٥٥

* يقتصر إصدار مرفقات هذه الوثيقة على اللغات التي قدمت بها.

المحتويات (تابع)

		الصفحة
CM/RES.1595(LXII)	قرار بشأن دراسة وضع الطيران المدنى والنقل الجوى.	٥٧
CM/RES.1596(LXII)	قرار بشأن تنمية افريقيا وتنفيذ برنامج الامم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا فى التسعينات.	٥٩
CM/RES.1597(LXII)	قرار بشأن الصندوق الخاص للمساعدات الطارئة فى حالات الجفاف والمجاعة فى افريقيا.	٦٤
CM/RES.1598(LXII)	قرار بشأن مداولات الدورة العادية الثامنة عشرة للجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية.	٦٧
CM/RES.1599(LXII)	قرار بشأن تحقيق أهداف منتصف العقد وإرساء الأسس لبلوغ أهداف نهاية العقد بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه فى افريقيا.	٧١
CM/RES.1600(LXII)	قرار بشأن المؤتمر الخامس لوزراء الصحة الافريقيين.	٧٦
CM/RES.1601(LXII)	قرار بشأن دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالى الافريقية فى تمية القارة.	٧٨
CM/RES.1602(LXII)	قرار بشأن المؤتمر الاقليمى الافريقى الخامس المعنى بالمرأة وبرنامج العمل الافريقى.	٨٠
CM/RES.1603(LXII)	قرار بشأن إعلان سنة ١٩٩٦ سنة للتعليم فى افريقيا.	٨٤
CM/RES.1604(LXII)	قرار بشأن توصيات "محفل افريقيا".	٨٥
CM/RES.1605(LXII)	قرار بشأن اتفاقية التعاون المقترحة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة.	٨٧
CM/RES.1606(LXII)	قرار بشأن دار افريقيا بباريس.	٨٩

المحتويات (تابع)

		الصفحة
CM/RES.1607(LXII)	قرار بشأن الحركة الكشفية فى افريقيا.	٩١
CM/RES.1608(LXII)	قرار بشأن دور الحركة الأوليمبية فى بناء عالم سلمى.	٩٣
CM/RES.1609(LXII)	قرار بشأن تجديد موارد صندوق التنمية الأوروبى.	٩٥
CM/RES.1610(LXII)	قرار بشأن الوضع المالى للاتحاد الافريقى للاتصالات السلكية واللاسلكية.	٩٧
CM/RES.1611(LXII)	قرار بشأن منظمة الوحدة الافريقية/لجنة البحوث العلمية والفنية/مشروع سافجراد.	٩٨
CM/RES.1612(LXII)	قرار بشأن مساعدة منظمة الوحدة الافريقية لوكالة الأنباء الافريقية.	١٠٠
CM/RES.1613(LXII)	قرار بشأن ضرورة تضامن الدول الأعضاء فى الاحتفال بالدورة السادسة للألعاب الافريقية فى زيمبابوى.	١٠٢
CM/RES.1614(LXII)	قرار بشأن الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر.	١٠٤
CM/RES.1615(LXII)	قرار الشكـــــــــــــــــر.	١٠٦

قرار
بشأن مشكلة متأخرات المساهمات

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى اديس ابابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ ــ ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

إذ يذكر بالقرارات السابقة بشأن مسألة المتأخرات وهى القرارات CM/RES.1279(LII) و CM/RES.1364(LV) و CM/RES.1423(LVII) و CM/RES.1480(LIX) و CM/RES.1554(LXI) ،

وإذ تدارس تقرير الأمين العام عن وضع المساهمات فى الميزانية العادية لمنظمة الوحدة الافريقية حتى ١٥ يونيو ١٩٩٥ (DOC. CM/1881 (LXII) REV.1) ،

وإذ تدارس أيضا تقرير لجنة المساهمات الوارد فى الوثيقة CM/1882(LXII)،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء تزايد عدد الدول الأعضاء التى لا تسدد مساهماتها المالية المستحقة للمنظمة ،

وإذ يعى أن المستوى المرتفع باستمرار لمتأخرات المساهمات المستحقة على الدول الأعضاء يشكل عقبة خطيرة أمام إنجاز المنظمة مهمتها وإضطلاعها بمسئولياتها المتزايدة ،

وإذ يؤكد مجددا أن دفع المساهمات بانتظام فى الميزانية العادية للمنظمة يعتبر التزاما أساسيا من جانب كل دولة عضو ،

١- يأخذ علما بتقرير الدورة الرابعة للجنة المساهمات ويجيز التوصيات المتضمنة فيه CM/1882 (LXII) .

٢- يهنىء الدول الأعضاء التى تفى بالتزاماتها المالية المستحقة للمنظمة فى حينها.

٣- يناشد مرة اخرى الدول الأعضاء التى لم تسدد متأخرات مساهماتها بعد، أن تفعل ذلك على جناح السرعة مع الأخذ فى الاعتبار أن العقوبات المتضمنة فى القرار CM/RES.1279(LII) وفى المادة ١١٥ من النظم واللوائح المالية لمنظمة الوحدة الافريقية قد دخلت حيز التنفيذ فى أول يونيو ١٩٩٥ .

٤- يقرر أن يمنح - على أساس مؤقت وإستثنائى ولمدة ٦ شهور- إعفاءً من العقوبات التى ينص عليها القرار CM/RES.1279 (LII) والمادة ١١٥ من النظم واللوائح المالية لمنظمة الوحدة الافريقية ، للبلدان التالية:

(أ) الصومال وليبيريا،

(ب) البلدان التى أسهمت اسهاما ملموسا، بأن دفعت زهاء ٢٥ % من المتأخرات المستحقة عليها منذ دورة المجلس الحادية والستين.

(ج) البلدان الأخرى التى تبذل جهودا مماثلة كيما تسدد ما لا يقل عن ٢٥ % من المتأخرات المستحقة عليها قبل انقضاء مهلة الشهور الستة النهائية.

٥ - يقرر توقيع العقوبات على البلدان التى تخفق فى سداد ٢٥ فى المائة من مساهماتها غير المدفوعة، وذلك اعتبارا من يوم ٢٩ من يونيو ١٩٩٥ ، أى صبيحة اختتام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

٦- يهنىء لجنة المساهمات على ما أنجزته من عمل ، ويطلب منها مواصلة بحث تطبيق العقوبات المقررة بالفعل وصياغة عقوبات جديدة وكذلك حوافز ممكنة، خلال دورتها المقبلة وتقديم تقرير فى هذا الشأن الى الدورة الثالثة والستين لمجلس الوزراء.

٧ - ينوه بالدول الأعضاء التى بذلت جهودا ملموسة بغية تقليص حجم متأخرات المساهمات المستحقة عليها فى الميزانية العادية.

قرار
بشـــأن الصومـــــال

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

بعد أن درس تقرير الأمين العام حول الوضع فى الصومال كما ورد فى الوثيقة CM/1884(LXII) A ،

وبعد أن إستمع الى بيان وزير خارجية اثيوبيا حول الصومال ،

وإذ يحيط ـ مع الارتياح ـ بنتائج المهمة التى قام بها الزعماء الصوماليون من اثيوبيا وكذلك زيارة الوفد الثلاثى من أمانة منظمة الوحدة الافريقية واثيوبيا وتونس الى الصومال،

واذ يعرب عن قلقه ازاء تطورات الوضع فى الصومال ، وما آلت اليه عملية المصالحة الوطنية من طريق مسدود فى الوقت الحاضر،

واذ يبدى الحاجة الماسة الى أن يبادر المجتمع الدولى الى تقديم مساعدة انسانية للصومال ، والاسهام فى تعمير هذا البلد وانعاشه ،

وإذ يؤكد من جديد الحاجة الملحة الى تهيئة جو سلمى ملائم للقيام بالأنشطة الانسانية وإحلال السلام فى الصومال ،

وإذ يدرك الدور الرئيسى الذى يتوقع أن تضطلع به افريقيا فى تسوية النزاع الصومالى،

١- يأخذ علما بتقرير الأمين العام .

٢- يشيد بفخامة الرئيس زين العابدين بن على ، رئيس الجمهورية التونسية والرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية وفخامة السيد ملس زيناوى ، رئيس حكومة اثيوبيا الانتقالية والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، على ما بذلوه من جهود لا تعرف الكلل فى البحث عن حل سياسى لمشكلة الصومال من خلال المفاوضات وفقا للصلاحيات التى منحها لهم مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية.

٣ - يحث القادة الصوماليين على التحرك السريع وعلى تشجيع الحوار ، بغية احلال سلطة وطنية موسعة القاعدة بلوغا للمصالحة الوطنية .

٤ - يطلب من الفصائل الصومالية نبذ الأنشطة التى يمكن أن تدفع بالبلاد الى حرب شاملة مرة أخرى.

٥ - يبرز ضرورة ان تقوم منظمة الوحدة الافريقية بمتابعة الوضع فى الصومال عن كثب ، وان تواصل البعثة الثلاثية التى شكلها فى العاصمة تونس الاجتماع الثانى للجهاز المركزى على مستوى رؤساء الدول والحكومات ، جهودها الرامية الى مساعدة الشعب الصومالى فى تحقيق المصالحة الوطنية .

٦- يدعو المجتمع الدولى الى مواصلة تقديم قدر كاف من المساعدة الى شعب الصومال فى مجالات التعمير والانعاش وإمدادات الاغاثة الانسانية.

٧- يحث القادة الصوماليين الى بذل ما فى وسعهم لتسهيل تدفق المساعدة الانسانية الى المشردين داخليا .

٨- يؤكد على أهمية قيام المنظمات الدولية والاقليمية الاخرى (الامم المتحدة ، جامعة الدول العربية ، منظمة المؤتمر الاسلامى) بالتنسيق الوثيق بين جهودها وجهود منظمة الوحدة الافريقية فى مساعدة الصوماليين على تحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية .

٩- يطلب من الأمين العام تقديم تقرير عن الوضع فى الصومال الى الدورة العادية القادمة لمجلس الوزراء .

—

قرار
بشـــأن بوروونـــــدى

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

بعد أن بحث تقرير الأمين العام عن الوضع فى بوروندى كما ورد فى الوثيقة CM/1884(LXII)B ،

وبعد أن أخذ علما - مع التقدير - بنتائج زيارة الوفد الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية المكون من الأمين العام ووزيري خارجية جنوب افريقيا وموريشيوس ووزير الدولة التونسى للشئون الخارجية ومساعد وزير خارجية مصر والذى زار بوروندى من ١١ - ١٣ ابريل ١٩٩٥ وكذلك من ٢٩ مايو الى ٣ يونيو ١٩٩٥ ،

وبعد أن إستمع الى بيان وزير العلاقات الخارجية والتعاون فى بوروندى عن تطور الوضع فى بلده ،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء تكرار نمط الأزمة السياسية والدستورية فى البلد وخاصة انتشار العنف والاغتيالات السياسية وأعمال التطهير العرقى مؤخرا فى أجزاء من البلد،

وإذ يعرب عن تقديره لجهود منظمة الوحدة الافريقية فى مساعدة بوروندى على إعادة السلام والثقة والاستقرار ،

وإذ يذكر بقرار الجهاز المركزى لآلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع النزاعات وادارتها وتسويتها تمديد صلاحية بعثة منظمة الوحدة الافريقية فى بوروندى لثلاثة أشهر اخرى بعد إنتهاء هذه الصلاحية فى ١٧ يونيو ١٩٩٥ وتعزيز عنصرها العسكرى من ٤٧ الى ٦٧ ضابطا وكذلك عنصرها المدنى ،

١- يأخذ علما بتقرير الأمين العام عن الوضع فى بوروندى .

٢- يؤكد من جديد دعمه القوى لاتفاقية الحكومة ويدعو جميع القوى السياسية وغيرها وخاصة القوى العسكرية والأمنية فى البلد ، الى العمل معا من أجل تنفيذها الكامل حتى تتم إعادة وتعزيز السلام والأمن فى بوروندى .

٣- يندد بشدة باستمرار تسليح المجتمع البوروندى مما أدى الى انتشار المليشيات.

٤ - يندد بشدة أيضا بالهجوم الذى شنته المليشيات فى اقليم سيبيتوكى فى ١٣ يونيو ١٩٩٥ على ركب كان يضم ممثل الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مما أسفر عن مقتل مراقب عسكرى تابع لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٥ - يترحم على روح النقيب كابرى سانا من بوركينا فاسو ، عضو بعثة منظمة الوحدة الأفريقية فى بوروندى الذى لقى مصرعه بينما كان فى خدمة السلام .

٦- يدعو الى تعاون أكبر بين بلدان الاقليم فى سعيها الى تهيئة حل لمشكلةانعدام الأمن والاستقرار بسبب تسرب كميات هائلة من الاسلحة ـ بطرق غير قانونية ـ الى بوروندى .

٧- يؤكد من جديد دعمه للالتزامات المعلنة فى مؤتمر بوجمبورا حول اللاجئين والمشردين فى اقليم البحيرات الكبرى ، ويحث جميع المعنيين على ضمان تنفيذها الفورى.

٨- يجدد نداءه لتقديم المساعدة الانسانية العاجلة والمتزايدة الى المشردين داخليا فى بوروندى واللاجئين البوروندبين فى البلدان المجاورة .

٩- يهنىء البلدان التى بعثت ضباطا الى بوروندى ويعرب لها عن تقديره وعن ارتياحه إزاء الترتيبات المتخذة لتعزيز العنصر العسكرى لبعثة منظمة الوحدة الافريقية فى بوروندى، ويدعو المجتمع الدولى الى تقديم المساعدة المالية والمادية للبعثة .

١٠- يؤكد على الدور الايجابى للبلدان المجاورة فى إحلال سلام دائم فى بوروندى .

١١- يدعـو الدول الأعضاء والمجتمع الدولى ككل الى تشجيع وتعزيز ودعم العناصر المعتدلة فى بوروندى، وبذل ما فى الوسع لعزل العناصر المتطرفة وكسر شوكتها، وتجريد المليشيات فى البلد من سلاحها وحلها وفرض الحظر عليها .

١٢- يركز على أهمية تنسيق أكبر بين منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة فيما يتعلق بالوضع فى بوروندى .

١٣- يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية مواصلة مراقبة الوضع فى بوروندى وتقديم تقرير عنه وعن أنشطة بعثة منظمة الوحدة الافريقية فى بوروندى الى الدورة القادمة لمجلس الوزراء.

—

قرار
بشأن الوضع فى رواندا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

بعد أن بحث تقرير الأمين العام عن الوضع فى رواندا كما ورد فى الوثيقة CM/1884(LXII)C ،

وبعد أن إستمع الى بيان وزير خارجية رواندا ،

واذ يأخذ فى الاعتبار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول بعثة الأمم المتحدة للمساعدة فى رواندا بتاريخ ٤ يونيو ١٩٩٥ والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن فى ٩ يونيو ١٩٩٥ ،

وإذ يلاحظ - بارتياح - الاجراءات والمبادرات التى اتخذتها حكومة رواندا لضمان السلام والأمن فى جميع أرجاء البلد ،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ تجاه استمرار تسرب الأسلحة الى الاقليم وما يترتب علي ذلك من هجمات مسلحة على رواندا، واذ يستذكر الحوادث التى وقعت مؤخرا ابان عملية اغلاق مخيم المشردين فى كيبيهو، والتى لقى فيها كثير من المدنيين حتفهم.

وإذ يدرك أن وجود اللاجئين فى البلدان المجاورة لا يزال يطرح مشكلة ، ليس فقط لبلدان اللجوء، ولكن لحكومة رواندا كذلك ،

وإذ ينوه بكرم الضيافة من قبل البلدان المجاورة وخاصة زائير ، تنزانيا، وبوروندى التى تأوى حوالى مليوني لاجىء رواندى من الذين هاجروا فى أعقاب الحرب،

وإذ يعرب عن تقديره للدور الانسانى الذى إضطلعت به الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى وكذلك المنظمات غير الحكومية فى كل من رواندا وبلدان اللجوء ،

وإذ يذكر بعقد مؤتمر قمة نيروبى الاقليمى فى ٧ يناير ١٩٩٥ بهدف ايجاد حلول دائمة للمشكلة فى رواندا ،

وإذ يعرب عن تقديره للبلدان الافريقية التى ساهمت بقوات فى بعثة الامم المتحدة للمساعدة فى رواندا :

١- **يأخذ علما** بتقرير الأمين العام ويحثه على مواصلة جهوده الدؤوبة التى ترمى الى المساعدة على إعادة سلام دائم الى رواندا .

٢ - **يعرب** عن سخطه ازاء عمليات ابادة الأجناس والمجازر التى ارتكبت فى رواندا من أبريل الى منتصف يوليو ١٩٩٤، ويدين مدبرى ومقترفى هذه الجريمة ضد الانسانية والتى لم يشهد تاريخ افريقيا والعالم أجمع نظيرا لها طوال نصف القرن الماضى.

٣- **يؤكد من جديد** دعمه لنتائج مؤتمر قمة نيروبى الاقليمى الذى عقد فى ٧ يناير ١٩٩٥ ، ويدعو جميع المعنيين وخاصة الامم المتحدة ومفوضيتها السامية لشئون اللاجئين الى ضمان التنفيذ الفورى لنتائج هذا المؤتمر .

٤- **يعرب عن دعمه المطلق** للقرار ٩٧٨ الصادر عن مجلس الأمن للامم المتحدة والذى دعا الى إعتقال ومحاكمة جميع أولئك الذين يشتبه فى تورطهم فى المذابح والإبادة من ابريل الى يوليو ١٩٩٤ ،

٥- **يطلب** من منظمة الوحدة الافريقية والبلدان الافريقية أن تتعاون بالكامل مع المحكمة الدولية لرواندا أن تقدم الى حكومة رواندا العاملين المناسبين لتسهيل عملية محاكمة جميع المعتقلين المشتبه فيهم .

٦- **يشيد** بالبلدان المجاورة التى واصلت ، بالرغم من مشاكلها ، توفير الضيافة للاجئين الروانديين .

٧- **يحث**- بقوة- الامم المتحدة والمجتمع الدولى برمته على مواصلة اتخاذ الاجراءات اللازمة بما فى ذلك تقديم المعاونة والدعم اللوجستية والمالية لبلدان اللجوء (زائير وتنزانيا وبورندى على وجه الخصوص) لتمكينها من فصل المليشيات والجنود السابقين عن اللاجئين الحقيقيين فى المخيمات ، وتدبير الأموال المعلن عنها خلال اجتماع المائدة المستديرة المعقود فى جينيف يومى ١٨ و ٢٩ يناير ١٩٩٥.

٨ - **يهيب** بالهيئات والبلدان المانحة المبادرة - على وجه الاستعجال - الى تقديم جميع المبالغ التى تعهد بها ابان اجتماع المائدة المستديرة المعقدود فى جينيف يومى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٩٤ ، من أجل تعمير رواندا وانعاشها .

٩- **يحث** بلدان الاقليم على مواصلة وضع حد للتدفق غير المشروع للأسلحة لأن ذلك من شأنه أن يساهم فى إنهاء الوضع العام من إنعدام الأمن وزعزعة الاستقرار فى الاقليم.

١٠- يحث حكومة رواندا على مواصلة جهودهامن أجل كفالة العودة الطوعية للاجئين الروانديين الذين لاذوا بالبلدان المجاورة وفى مقدمتها تنزانيا وبروندى وزائير.

١١- يشيد بالدور المثالى الذى اضطلعت به القوات الافريقيه العامله فى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة فى رواندا ويدعو البلدان المساهمة بالقوات الى مواصلة تقديم مساعدتها الضرورية الى حكومة رواندا فى اطار الصلاحية المعدلة لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة فى رواندا.

١٢- يهنىء الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية ، صاحب الفخامة الرئيس زين العابدين بن على، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية على جهودهما التى لا تعرف الكلل التى بذلاها فى السعى الى حل سلمى ودائم للأزمة الرواندية.

١٣- يعرب عن تقديره للمنظمات الانسانية الدولية بما فى ذلك المنظمات غير الحكومية على ما تلعبه من دور فى تلبية احتياجات اللاجئين والعائدين والمشردين فى رواندا.

١٤- يطلب من الأمين العام مواصلة متابعته الوثيقة للتطورات فى رواندا وتقديم تقرير عنها الى الدورة القادمة لمجلس الوزراء .

—

قرار
بشأن الوضع فى أنجولا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

إذ بحث تقرير الأمين العام عن الوضع فى أنجولا ،

وإذ يسجل بارتياح أوجه التقدم المحرز فى الآونة الأخيرة بخصوص تنفيذ بروتوكول لوساكا ،

وإذ إستمع - على وجه الخصوص - الى التوضيحات التى قدمها وزير الشئون الخارجية لجمهورية أنجولا حول تطور الوضع العام ، ولا سيما بشأن القيادة السياسية باسناد أحد منصب نائب الرئيس الى زعيم خركة يونيتا ،

وإذ يعرب عن إمتنانه للبلدان التى أرسلت جنودها فى إطار بعثة الامم المتحدة الثالثة للتحقق فى أنجولا وكذلك لتلك البلدان التى قدمت مساهمات اخرى فى هذا الشأن،

١ - يثنى على اعتماد مجلس الأمن التابع للامم المتحدة للقرار ٧٥/٩٧٦ المنشىء لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق فى أنجولا . ويدعو الامم المتحدة الى الإسراع بنشر قوات حفظ السلم فى أنجولا دعما لتلك العملية.

٢- **وإذ يعرب عن إمتنانه** لحكومة أنجولا وحركة يونيتا على ما يتم إحرازه من تقدم فى تنفيذ بروتوكول لوساكا وخاصة مراعاتهما الفعالة لوقف إطلاق النار وفتح الخطوط وتطهير الألغام ، وضمان حرية حركة الأشخاص والسلع وكذلك إطلاق سراح السجناء.

٣- **يعرب عن إرتياحه** للقاء الذى تم مؤخرا بين رئيس جمهورية أنجولا - فخامة السيد جورى إدواردو دوش سانتوش - ورئيس حركة اليونيتا الدكتور يوناس ماليرو سافيمبى يوم ٦ مايو ١٩٩٥ حيث إن النتائج التى تمخض عنها هذا اللقاء قد عززت ثقة الأنجوليين والمجتمع الدولى فى عملية السلام والمصالحة الوطنية.

٤ - يرحب بقرار الحكومة الأنجولية ، ويثنى - بوجه خاص - على جهود فخامة الرئيس ج. ادواردو سانتوش فى إدخال زعيم حركة يونيتا فى هيكل الدولة، بما يسهم فى توطيد مسار السلام وتحقيق المصالحة الوطنية فى أنجولا.

٥ - يحث زعيم اليونيتا على التمسك بالارادة السياسية التى أبداها خلال لقاء لوساكا، وعلى التعاون مع رئيس الجمهورية .

٦- يحث حكومة أنجولا وحركة اليونيتا على مواصلة جهودهما فى سبيل الوفاء بالتزاماتهما إزاء بروتوكول لوساكا .

٧- يحيى جهود فخامة الرئيس شيلوبا والممثل الخاص للأمين العام للامم المتحدة والدول الثلاث المراقبة لمسار السلام فى أنجولا وكذا البلدان المجاورة التى ما فتئت تقدم مساهماتها فى عملية البحث عن السلم وتحقيق المصالحة الوطنية فى أنجولا.

٨- يعرب عن إرتياحه أيضا للجهود التى بذلها الوفد الوزارى الافريقى الذى تم إرساله الى نيويورك فى فبراير ١٩٩٥ كى يشارك فى دورة مجلس الأمن للامم المتحدة حول الوضع فى أنجولا ، وليعرب عن دعم افريقيا الكامل لمسار السلام فى أنجولا.

٩- يوجه نداءً الى جميع الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية والى باقى المجتمع الدولى من أجل تقديم مساعدة انسانية ودعم مادى وفنى ومالى الى حكومة جمهورية أنجولا بغية ضمان إعادة إدماج اللاجئين فى المجتمع وتنفيذ برنامج اعادة التعمير الوطنى .

١٠- يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يتابع - عن كثب - عملية تنفيذ بروتوكول لوساكا ويواصل العمل بالتعاون مع الأمين العام للامم المتحدة وممثله الخاص فى أنجولا من خلال البحث عن كافة السبل والوسائل الكفيلة بتمكين منظمة الوحدة الافريقية من دعم جهود الامم المتحدة لضمان الاستقرار والسلم الدائم وتحقيق المصالحة الوطنية فى أنجولا .

—

قرار
بشأن ليبيريا

—

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥،

اذ نظر فى تقرير الأمين العام بشأن الوضع فى ليبيريا، على نحو ما ورد فى الوثيقة رقم CM/ 1884 (LXII) ،

واذ استمع الى بيان وزير خارجية حكومة ليبيريا حول الوضع فى ذلك البلد،

واذ يشير الى القرار رقم CM/RES.1561 (LXI) الذى اتخذته الدورة العادية الحادية والستون فى أديس أبابا - اثيوبيا ، علاوة على سائر القرارات السابقة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الأزمة الليبيرية ،

واذ يشير أيضا الى اجتماعى وزراء خارجية ورؤساء دول وحكومات لجنة التسعة المنبثقة عن المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بشأن ليبيريا، المعقودين فى أبوجا - نيجيريا يومى ١٥ و ١٦ ومن ١٧ - ٢٠ مايو ١٩٩٥ على التوالى ، والى الاجتماعات التشاورية الانفرادية المعقودة بين رؤساء دول وحكومات لجنة التسعة وأطراف النزاع فى ليبيريا فى أبوجا أيضا خلال الفترة من ١٥ - ٢٠ مايو ١٩٩٥ ،

واذ يشير كذلك الى اتفاق أكوسنبو ومذكرته الايضاحية ، والى اتفاقى القبول والانضمام المبرمين فى سبتمبر وديسمبر ١٩٩٤ على التوالى ، فيما بين أطراف النزاع الليبيرى ولا سيما الجبهة القومية الليبيرية والحركة المتحدة لتحرير ليبيريا ، والقوات المسلحة لليبيريا، ومجلس سلام ليبيريا ومؤتمر ليبيريا الوطنى، وقوات دفاع لوفا، واللجنة المركزية الثورية، والجبهة الوطنية لليبيريا،

واذ يحيط بأن اتفاق اكوسنبو ومذكرته الايضاحية اللذين يقران باتفاق كوتونو كاطار للسلام فى ليبيريا، يستهدفان استكمال وتعديل هذا الاتفاق ، سعيا الى دفع عملية السلام فى ليبيريا قدما وتنشيطها ، فضلا عن كفالة تنفيذها بالكامل ،

واذ يحيط - مع التقدير - بالجهود الدائبة التى يبذلها ، دون كلل أو ملل، الرئيس الحالى للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، فخامة الملازم طيار جيرى جون رولنجز رئيس جمهورية غانا، الى جانب ما يبذله بعض قادة منطقة غرب افريقيا شبه الاقليمية، من جهود تستهدف تيسير اجراء حوار فيما بين الفصائل المتحاربة فى ليبيريا، سعيا الى التوصل مبكرا الى حل سلمى للازمة الليبيرية ،

واذ يسلم بأن نزع السلاح الكامل والشامل أمر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لاحلال سلام دائم فى ليبيريا ، واذ يحيط بالمشاكل الخطيرة سواء المالية واللوجستية أو غيرها التى تعوق فريق المراقبة العسكرية التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا فى نهوضه بولاية حفظ السلم المناطة به فى ليبيريا ،

واذ يساوره القلق ازاء تدهور الحالة الأمنية بين أرجاء ليبيريا، علاوة على اعاقة امدادات الاغاثة الانسانية ، وتشريد آلاف المدنيين فى البلاد، من جراء تفجر أعمال العنف فيما بين فصائل شتى ،

واذ تشجعه - مع ذلك - التطورات الايجابية الأخيرة فى عملية السلام وقوة الدفع التى اكتسبتها هذه العملية من خلال الأنشطة الجادة التى ينهض به الليبيريون أنفسهم سواء فى الداخل أو فى الخارج، والتى أفضت الى مشاورات واحلال الثقى فيما بين الأطراف ، وكذلك بين الأطراف وزعماء المنطقة شبه الاقليمية،

واذ ينوه بالاسهام الضخم الذى ما برحت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا تقدمه من أجل البحث عن السلام فى ليبيريا،

واذ يعى أن الأمة الليبيرية وشعبها فى أمس الحاجة الى المساعدات الانسانية وغيرها من أجل الانعاش والتعمير ،

واذ يدرك أن النجاح فى تنفيذ كافة الاتفاقات ذات الصلة باحلال السلام فى ليبيريا سوف يرتهن - الى حد كبير - باسهامات المجتمع الدولى وبخاصة البلدان المانحة ومساعداتها المالية المتواصلة ،

١ - يرحب بمبادرة السلام الجديدة للرئيس الحالى(اكوسنبو) للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، وجهود بعض الزعماء فى المنطقة شبه الاقليمية، والتى أسفرت عن توقيع أطراف النزاع فى ليبيريا لاتفاق اكوسنبو ومذكرته الايضاحية وكذلك بيان أبوجا الختامى فى مايو ١٩٩٥ ، الذى أقره الاجتماع الثالث لرؤساء دول وحكومات لجنة التسعة، ويحثهم على ألا يدخروا جهدا من جهودهم من أجل عودة السلام نهائيا الى ليبيريا.

٢ - يؤكد أن اتفاق كوتونو، بعد استكماله وتعديله باتفاق أكوسنبو ومذكرته الايضاحيـــة الصادرة من أكرا لا يـــزال يمثل أفضل الأطر لاستعادة السلام الدائم فى ليبيريا، ويدعو جميع الأطراف الى وضع المصلحة الوطنية فوق مصالحها الفردية من أجل احترام وتنفيذ هذه الاتفاقات.

٣ - يؤكد أن نزع السلاح الشامل والكلى لجميع الأطراف المتحاربة يعتبر فى غاية الأهمية بالنسبة لتحقيق سلام دائم فى ليبيريا. وشرط مسبق ضرورى لاجراء انتخابات عامه ورئاسية.

٤ - يدعو جميع الأطراف الى الالتزام الصارم بالبرنامج الزمنى للتنفيذ والمرفق باتفاق أكو سنبو ومذكرته الايضاحية فيما يتعلق بوقف اطلاق النار، وفك الاشتباك بين القوات، وانشاء مناطق آمنه فى البلاد، ونزع السلاح، بما يؤدى الى اجراء انتخابات ديموقراطية .

٥ - يشيد بالدول المشاركة بقوات فى فريق المراقبة العسكرية وفريق المراقبة الموسع بما فى ذلك نيجيريا وغانا ، وغينيا ، وسيراليون ، وجامبيا، ومالى، والسنغال، واوغندا وتنزانيا على ما بذلته من تضحيات وما برح العديد منها يبذله بحثا عن السلام فى ليبيريا، رغم الاعباء البشرية والمادية الضخمة التى يتحملونها .

٦ - يثنى على الجهود الدؤوبة التى يبذلها ن.ك. باناتا- الشخصية البارزة من منظمة الوحدة الأفريقية - فى اطار الجهود المشتركة الرامية الى حل الأزمة الليبيرية، ويشجعه على المضى على هذا الدرب .

٧ - يعرب عن امتنانه لبلدان المجتمع الدولى التى اسهمت بافراد فى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة فى ليبيريا دعما لعملية السلام .

٨ - يشيد بالرئيس الحالى للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، الرئيس جيرى جون رولنجز رئيس جمهورية غانا، وزعماء دول غرب افريقيا الآخرين خاصة دول لجنة التسعة بشأن ليبيريا، وذلك لجهودهم الدائبة التى أسفرت مؤخرا عن عقد اجتماع قمة للجنة فى أبوجا خلال مايو ١٩٩٥. من أجل تحقيق السلام فى ليبيريا وعودة الاستقرار الى ربوع هذه المنطقة شبه الاقليمية.

٩ - يدرك أن اجتماع أبوجا الذى عقد فى مايو ١٩٩٥ قد أسهم فى بناء الثقة فيما بين الفصائل الليبيرية وأنعش من جديد روح الالتزام بالسعى الى تحقيق سلم دائم فى ليبيريا.

١٠- يشيد بالجنرال سانى، رئيس دولة وحكومة نيجيريا لاستضافة اجتماع أبوجا وتوفير التسهيلات له، ويدعو الفصائل الليبيرية أن تتمسك بقوة الدفع لتحقيق السلم.

١١ - يعرب عن امتنانه للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى لمساهمتهما فى صندوق الأمم المتحدة الائتمانى لليبيريا، ويناشدهما تقديم المزيد من المنح للصندوق ، ويناشد أيضا مجتمع المانحين الدولى ككل المساعدة فى الابقاء على الصندوق مع توفير الموارد اللازمة له.

١٢- يدعو الأمين العام للأمم المتحدة الى التأكد من أن الصندوق لا يستخدم فقط فى مساعدة جميع قوات فريق المراقبة العسكرية، ولكنه يستخدم أيضا فى تقديم حوافز دعما للبرامج الرامية الى تسهيل عملية نزع سلاح المتحاربين .

١٣- يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الى تحديد وتوفير بعض الأموال من موارد المنظمة، وكذلك طلب الدعم المالى من مصادر أخرى لمساعدة فريق المراقبة فى تنفيذ مهمة نزع السلاح فى ليبيريا.

١٤- يناشد المجتمع الدولى وبخاصة أجهزة الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية غير الحكومية كفالة الدعم المالى والمادى والتقنى اللازم لعودة واعادة توطين اللاجئين الليبيريين والمشردين داخليا، حتى يمكن تمهيد الطريق نحو اجراء انتخابات ديموقراطية .

١٥- يدعو المجتمع الدولى كذلك الى الالتزام الصارم بالحظر المفروض على تزويد جميع الفصائل المتحاربة فى ليبيريا بالسلاح، بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٧٨٨ ، ويحث جميع الدول الأعضاء فى المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا خاصة الدول المجاورة لليبيريا على اتخاذ الاجراءات الملائمة لمنع نقل الأسلحة عبر أراضيها الى الفصائل المتحاربة تنفيذا للعقوبات التى فرضتها المجموعة ذاتها .

١٦- يدعو المجتمع الدولى أيضا الى الاعتراف بالحكومة الانتقالية الحالية فى ليبيريا ، وبمن يخلفها ، وايلائها كل الثقة .

١٧- يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يتابع عن كثب تطورات الوضع فى ليبيريا، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى الدورة العادية القادمة لمجلس الوزراء .

—

قرار
بشأن الوضع فى سيراليون

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

بعد أن بحث تقرير الأمين العام حول الوضع فى سيراليون كما هو متضمن فى الوثيقة CM/1884 (LXII) F ،

وبعد أن إستمع الى بيان وزير خارجية سيراليون حول الوضع السائد فى الوقت الحاضر فى بلده،

وإذ يشعر بالقلق البالغ إزاء الأحداث المأساوية فى سيراليون والتى أدت الى خسائر فى الأرواح وتدمير كبير للممتلكات وتشريد جماعى للسكان المدنيين داخل البلد وتدفق اللاجئين منه الى البلدان المجاورة :

١- يعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور وضع النزاع فى سيراليون مما أسفر عن خسائر فى الأرواح وتدمير كبير للممتلكات وتشريد جماعى للسكان المدنيين داخل البلد وهروب مئات الآلاف من مواطنى سيراليون الى البلدان المجاورة كلاجئين .

٢- يأخذ علما باعلان حكومة سيراليون استعدادها لمواصلة البحث عن تسوية للنزاع من خلال التفاوض ، ويناشد أيضا الجبهة الثورية المتحدة الاستجابة لهذا العرض على نحو فعال .

* ٣- يدعـو كافى الأطراف الى إعلان وقف فورى للأعمال العدائية ، ويرحب باطلاق سراح عدد من الرهائن من قبل هذه الجبهة ، ويحثها على إطلاق سراح سائر الرهائن المحتجزين لديها.

٤- يناشد الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولى تقديم المساعدة الانسانية الى الأعداد المتزايدة من مواطنى سيراليون المشردين داخليا وكذلك أولئك الذين هاجروا الى البلدان المجاورة وخاصة غينيا .

٥- يطلب من الأمين العام أن يبذل كل ما فى وسعه لاجراء الاتصالات المستمرة مع جميع الأطراف المعنية لمساعدة شعب سيراليون على الشروع فى عملية المصالحة الوطنية على جناح السرعة حتى تتم إعادة السلام والاستقرار الى ذلك البلد.

---

* تحفظ من سيراليون على الفقرة ٣ من المنطوق .

قرار
بشأن الأزمة بين الجماهيرية العربية الليبية العظمى وكل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى اديس ابابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ ــ ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

اذ يسترشد بمبادىء وأهداف ميثاقى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقيه التى تدعو الدول الاعضاء الى تسوية خلافاتها بوسائل سلمية واحترام استقلال جميع الدول الاعضاء وعدم تهديد سيادتها ووحدة اراضيها وامن شعوبها .

واذ بحث تقرير الأمين العام عن الخلاف بين الجماهيرية العربية الليبية والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا ،

وبعد ان استمع الى بيان رئيس اللجنة الوزارية لمنظمة الوحدة الافريقية المعنيه بهذا الخلاف والتى شكلتها الدورة العادية الحادية والستون للمجلس وفقا للقـرار CM/RES./1566 (LXI) وكذلك الى بيان رئيس الوفد الليبى .

واذ يذكر بالبيان الصادر عن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية فى ١٩٩١/١٢/٦ حول التهديدات الأمريكية والبريطانية الموجهة الى الجماهيرية العظمى ومناشدته الأطراف المعنية توخى ضبط النفس والسعى لحل القضية عن طريق الحوار والوسائل السلمية تمشيا مع أحكام القانون الدولى واحترام سيادة الدول والامتناع عما يعرقل الاجراءات القانونية .

واذ يأخذ فى الاعتبار موقف الجماهيرية العظمى الذى يدين الارهاب بكافة أشكاله ويندد بمن يلجأون اليه أو يشجعونه وكذلك استعدادها للتعاون مع كل جهد اقليمة أو دولى يبذل لحل هذه المشكلة،

واذ يعرب عن تقديره للمبادرات الايجابية التى تقدمت بها الجماهيرية العظمى لحل الخلاف وقبولها لقرار مجلس الأمن رقم (٩٢/٧١٣) وطلبها الى الأمين العام للأمم المتحدة ايجاد آلية لتنفيذه مبدية استعدادها الكامل للتعاون فى سياق ما طرحته من مبادرات ومقترحات ،

واذ يعرب عن قلقه العميق ازاء الأضرار البشرية والمادية التى لحقت بالشعب العربى الليبى والشعوب المجاورة من جراء الاجراءات القسرية المطبقة عليها تنفيذا لقرارى مجلس الأمن رقمى (٩٢/٧٤٨) (٩٣/٨٨٣) ،

واذ يعرب عن أسفه لما لقيته كافة القرارات المتعاقبة التى اتخذتها المنظمة الاقليمية وعبرت فيها عن دعمها لايجاد حل منصف وعادل للنزاع من تجاهل وعدم مبالات من قبل الدول الغربية الثلاث ،

واذ يؤكد - من جديد- على المخاطر الناجمة عن استمرار هذه الأزمة (لوكاربى) دون حل يرضى جميع أطرافها على ألامن والسلام فى افريقيا وخاصة منطقة الشمال الافريقى والبحر المتوسط،

واذ يذكر بجميع البيانات والبلاغات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الوزراء ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات والجهاز المركزى لمنع النزاعات وادارتها وتسويتها بشأن هذا الموضوع ،

واذ يعرب عن تقديره للمبادرات الايجابية التى اتخذتها الجماهيرية العربية الليبية العظمى لتسوية الازمة على اساس احترام سيادتها والالتزام بالشرعية الدولية وقبولها للقرار ٧٣١ (١٩٩٢) لمجلس الامن ،

واذ يعرب عن قلقه المستمر ازاء معاناة الشعب العربى الليبى وشعوب الدول المجاورة نتيجة العقوبات الجائرة التى فرضت على ليبيا مع ما يترتب عليها من عواقب بالنسبة للعمال المهاجرين الافريقيين فى ليبيا :

١ - يعبر عن تقديره لاعلان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ادانتها المتكررة الارهاب واستعدادها الكامل للتعاون فى سياق الجهود الدولية مع أى جهة تكافح الارهاب وتعمل للقضاء عليه ويشيد بمعالجة الجماهيرية العظمى لهذه الأزمة بروح المسئولية وضبط النفس .

٢ - يعرب عن قلقه لتصعيد الأزمة والتهديد بفرض عقوبات اضافية أو استخدام القوة اسلوبا فى التعامل بين الدول بما فى ذلك من خرق لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وميثاق الأمم المتحدة والقوانين والمعايير الدولية .

٣ - يؤكد من جديد تضامنه مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ويوصى كافة الأطراف المعنية بتجنب كافة التدابير التى قد تؤدى الى تصعيد التوتر الذى يؤدى الى الاضرار بالشعب العربى الليبى وبالدول المجاورة.

٤ - يعرب عن تقديره مرة اخرى لاستعداد الجماهيرية العربية الليبية لتسوية الخلاف سلميا والتعاون على اجراء حوار مفيد مع اطراف النزاع.

٥ - يثنى على العمل الذى قامت به اللجنة الوزارية المعنية بالخلاف التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، ويطلب منها مواصلة جهودها التنسيقية ومبادراتها من اجل فتح قنوات الحوار - باسهام من الأمين العام - من أجل ايجاد تسوية سلمية عادلة للخلاف ، وتقديم تقرير للمجلس عن ذلك.

٦ - يندد باستمرار العقوبات ضد الجماهيرية العربية الليبية بالرغم من جهود ومبادرات مختلف المنظمات الاقليمية والدولية الهادفة الى ايجاد حل سلمى عادل للأزمة وفقاللقانون الدولى.

٧ - يجدد نداءه الى مجلس الأمن من اجل اعادة النظر فى قراراته ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) فى اتجاه رفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العظمى .

٨ - يدعو جميع الأطراف المعنية الى الاستجابة للمبادرات الداعية الى الحوار والتفاوض بغية التوصل الى حل سلمى للأزمة وفقا للمادة ٣٣ من الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة التى تدعو الى حل النزاعات عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية القانونية بمقتضى قواعد القانون الدولى، كما يدعو الى محاكمة المشتبه فيهما محاكمة عادلة ونزيهة فى بلد محايد تتفق عليه كافة الاطراف المعنية .

٩ - يطلب تأييدا دوليا - وبخاصة من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى وحركة البلدان غير المنحازة ومجموعة ال ٧٧ لسعى الجاماهيرية العظمة المشروع لشغل مقعد فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، ويعرب عن معارضته القوية لأى تحرك يرمى الى حرمان ليبيا من هذا المقعد تزرعا بأزمة لوكربى .

قرار
بشأن اللاجئين والعائدين
والمشردين في افريقيا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

إذ بحث تقرير لجنة العشرين لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين فى افريقيا ،

وإذ بحث أيضا - بمقتضى قرار مجلس الوزراء CM/RES.1562 (LXI) - التوصيات المعتمدة من قبل الندوة الخاصة باللاجئين والتشريد القسرى للسكان فى افريقيا والتى اشترك فى تنظيمها كل من منظمة الوحدة الافريقية والمفوضية السامية لشئون اللاجئين فى أديس أبابا باثيوبيا من ٨ الى ١٠ سبتمبر ١٩٩٥ ،

وإذ يذكّر بجميع الاعلانات والقرارات السابقة وبخاصة الاعلان AHG/DECL.1 (XXVI) والقرارين رقمي CM/RES.1443 (LVII) و CM/RES.1448(LVIII) ،

وإذ يلاحظ بقلق أنه على الرغم من الجهود التى بذلتها الدول الأعضاء بصفة فردية أو جماعية على السواء ، فان وضع اللاجئين والمشردين لا يزال فى تدهور مستمر بحيث بلغ درجة تنذر بالخطر ،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء استمرار تدهور وضع اللاجئين فى افريقيا والعواقب الوخيمة المترتبة على ذلك بالنسبة لبلدان اللجوء ولا سيما على مستويات الأمن والبيئة والبنى الأساسية ،

وإذ يدرك المأساة التى يعيشها اللاجئون والمشردون ، لا سيما النساء والأطفال والمسنون والمعاقون ،

وإذ يشير الى أهمية تعليم وتعميم القانون الدولى الانسانى كوسيلة لضمان المزيد من الحماية للاجئين والمشردين ،

واذ يلاحظ - مع الارتياح بشأن عودة اللاجئين الطوعية - التطورات المشجعة والايجابية الجارية فى بعض أرجاء افريقيا، بالاضافة الى الدور الذى تنهض به فى هذا الشأن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين والبلدان المعنية،

١- يأخذ علما بتقرير لجنة العشرين لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن اللاجئين والتوصيات ذات الصلة به .

٢- يطلب من الدول الأعضاء أن تسعى - بعزيمة - الى إزالة الأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين والمشردين كما تم تحديدها فى قرار مجلس الوزراء CM/RES.1448(LVIII) .

٣- يناشد البلدان الأصلية للاجئين إتخاذ اجراءات على المستوى الوطنى تكون مناسبة وكفيلة بتسهيل عودتهم الى أوطانهم إذا ما رغبوا فى ذلك طبقا للأحكام ذات الصلة المنصوص عليها فى اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ بشأن اللاجئين.

٤- يؤكد من جديد تمسكه بالصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والشعوب وباتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ .

٥- يطلب من لجنة العشرين لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن اللاجئين أن تضاعف من جهودها بهدف تعبئة المزيد من الموارد المالية للاجئين والمشردين ، وأن تضع استراتيجية ترمى الى التخفيف من معاناة اللاجئين الافريقيين واقتراح حلول دائمة.

٦ - يوجه نداء الى المجتمع الدولى، ولا سيما الى البلدان المانحة ومفوضية الامم المتحدة السامية لشئون اللاجئين من أجل تكثيف ومضاعفة جهودهم الرامية الى مساعدة اللاجئين فى التخفيف من معاناتهم، بالنظر الى العبء المطرد الجسامة الذى تنوء به بلدان اللجوء.

٧ - يناشد المجتمع الدولى وبخاصة مفوضة الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين تقديم المزيد من الدعم للبلدان المشاركة فى برنامج الاعادة الطوعية للاجئين والربط بين عمليات الحالات الطارئة والعمليات المتصلة باعادة التأهيل والتنمية.

٨- يطلب أيضا من الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية أن تعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن الندوة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية والمفوضية السامية لشئون اللاجئين التى عقدت فى أديس أبابا باثيوبيا من ٨ الى ١٠ سبتمبر ١٩٩٤ بشأن اللاجئين والتشريد القسرى للسكان فى افريقيا .

٩- يحث الدول الأعضاء على التمسك بمبادىء الحكم السليم وتشجيع تعليم وتعميم القانون الدولى الانسانى .

١٠- يشجع المنظمات غير الحكومية على المشاركة - بفعالية أكبر - فى عمليات المساعدة الانسانية وتنسيق جهودها مع جهود منظمة الوحدة الافريقية .

١١- يعرب عن إمتنانه العميق لبلدان اللجوء على كرم ضيافتها للاجئين ، وعن شكره للمجتمع الدولى - وخاصة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر - على الأعمال التى يقوموا بها فى افريقيا من أجل اللاجئين والمشردين.

—

قرار
بشأن المؤتمر الاقليمى لمساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين فى منطقة البحيرات الكبرى

—

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

بعد أن درس تقرير الأمين العام عن المؤتمر الاقليمى لمساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين فى منطقة البحيرات الكبرى ،

وإذ يذكر بالقرار CM/RES.1527 (LX) الصادر عن الدورة العادية الستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المعقودة فى تونس ، الجمهورية التونسية، فى يونيو ١٩٩٤ والذى دعا الى عقد مؤتمر اقليمى حول مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين فى منطقة البحيرات الكبرى ،

وإذ يلاحظ بارتياح أن المؤتمر عقد فى بوجمبورا ، بوروندى ، من ١٥ - ١٧ فبراير ١٩٩٥ تحت اشراف كل من منظمة الوحدة الافريقية و مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين ،

وإذ يعرب عن تقديره لدور الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ومفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين فى تنظيمهما ورئاستهما لمؤتمر بوجمبورا ،

وإذ يحيي حكومة جمهورية بوروندى على استضافة المؤتمر ويشيد بدول منطقة البحيرات الكبرى والمجتمع الدولى أجمع على مشاركتهما فى المؤتمر ومساهمتهما فى نجاحه،

وإذ يعرب عن قلقه حيال استمرار تدفق ونزوح السكان فى منطقة البحيرات الكبرى مع ما يترتب على ذلك من عبء اضافى بالنسبة لبلدان اللجوء ،

وإذ يسجل مع عظيم الامتنان استعداد بلدان اللجوء فى المنطقة دائما لاستقبال اللاجئين والمشردين بالرغم مما تواجهه من صعوبات اقتصادية ،

وإذ يعرب عن تقديره للجهود المتواصلة لمفوضية الامم المتحدة السامية لشئون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الحكومية وغير الحكومية فى مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين فى منطقة البحيرات الكبرى ،

وإذ يعرب عن إقتناعه بأن خطة العمل التى أجازها المؤتمر الاقليمى فى بوجمبورا، لا تزال تشكل الأساس للعمل الانسانى فى الاقليم لصالح اللاجئين والعائدين والمشردين خاصة وأنها تركز على العودة الطوعية كأفضل حل دائم لمشكلة اللاجئين :

١- يأخذ علما بارتياح بتقرير الأمين العام عن المؤتمر الاقليمى لمساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين .

٢- يحث دول منطقة البحيرات الكبرى على مواصلة معالجتها للأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين والمشردين ، ويناشد بلدان المنطقة تهيئة جو من الأمن والثقة كأساس لعودة اللاجئين .

٣- يشجع بلدان المنطقة على تعزيز سياساتها الكريمة لمنح اللجوء .

٤- يشيد بالمجتمع الدولى على المساعدة الانسانية التى ما فتىء يقدمها الى اللاجئين والمشردين فى المنطقة ، ويدعوها الى مواصلة تقديم هذه المساعدات الى ملايين اللاجئين والمشردين فى منطقة البحيرات الكبرى .

٥- يدعـو المجتمع الدولى الى مساعدة بلدان اللجوء فى مواجهة الآثار العكسية لاستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين .

٦- يعرب عن تأييده للجهود المبذولة من أجل بدء عمل المحكمة الدولية المكلفة بمحاكمة مرتكبى ابادة الأجناس المسئولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولى الانسانى فى رواندا.

٧- يشيد ببلدان اللجوء ومفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين على ما اتخذته من ترتيبات لتعزيز الأمن فى مخيمات اللاجئين .

٨- يلاحظ بارتياح توقيع الاتفاقية الثلاثية بين رواندا وتنزانيا ومفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين بشأن عودة اللاجئين فى ١٢ ابريل ١٩٩٤ وعقد اللجنة المشتركة لعودة اللاجئين الروانديين وإعادة دمجهم فى اجتماعها الأول يوم ٢٢ مايو ١٩٩٥، وهى اللجنة التى تتكون من منظمة الوحدة الافريقية ومفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين وممثلى اللاجئين.

٩- يناشد بلدان المنطقة علاوة على المجتمع الدولى مواصلة جهودها الرامية الى تهيئة ظروف ملائمة للعودة الطوعية للاجئين ويطلب من البلدان الأصلية ومن المجتمع الدولى تيسير وإعادة توطينهم ودمجهم وكذلك عودة المشردين الـى مواطنهم.

١٠- يشيد بمبادرات الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ومفوضة الامم المتحدة لشئون اللاجئين فى اطار جهودهما المتواصلة الرامية الى متابعة تنفيذ خطة العمل التى أجازها مؤتمر بوجمبورا .

١١- **يطلب من** الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ومن المفوضة السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين عقد لقاء مع رئيس المجلس خلال هذه الدورة ان أمكن و مع وزراء خارجية بلدان منطقة البحيرات الكبرى وسائر البلدان المعنية، بغية ايجاد السبل والوسائل الكفيلة بالتعجيل بتنفيذ خطة العمل.

١٢- **يطلب أيضا من** الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية التعاون على نحو وثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل ايجاد السبل والوسائل الكفيلة بتنظيم مؤتمر دولى بشأن السلم والأمن والاستقرار فى منطقة البحيرات الكبرى.

قرار
بشأن القضية الفلسطينية

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

إذ تدارس تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية حول القضية الفلسطينية كما تضمنته الوثيقة CM/1889 (LXII) ،

وإذ يذكّر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس الوزراء ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات بشأن القضية الفلسطينية ،

وإذ يؤكد من جديد شرعية الكفاح الذى يخوضه الشعب الفلسطينى بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعى الوحيد من أجل استعادة الأراضى المحتلة وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بما فى ذلك حقه فى العودة الى وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة التى تضم القدس الشرقية ،

وإذ يتابع باهتمام جهود السلام المبذولة باستمرار من أجل تحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية على أساس القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٧٨ لمجلس الأمن والحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطينى:

١- **يؤكد من جديد أن القضية الفلسطينية هى جوهر النزاع فى الشرق الأوسط بينما تحتل مسألة القدس مكان الصدارة فى القضية الفلسطينية وأن إحلال سلام عادل وشامل ودائم فى الشرق الأوسط يقتضى :**

(أ) إنسحاب اسرائيل من كافة الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى واحترامها ، اعمالا لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ،

(ب) امتناع كافة الأطراف عن جميع أعمال العنف ،

(ج) وإطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين وفقا للاتفاقية المبرمة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩؛

(د) وقف جميع الأنشطة الرامية الى بناء مستوطنات اسرائيلية جديدة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فى ذلك القدس الشرقية . وضرورة هدم المستوطنات الموجودة بالفعل ووضع حد فورى لعمليات مصادرة الأراضى الفلسطينية داخل القدس وحولها وفى جميع الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة الاخرى والالغاء الفورى لجميع أوامر المصادرة والترتيبات التى اتخذتها اسرائيل فى هذا الشأن والعدول عن القيام بمثل هذه الأعمال فى المستقبل بغية الالتزام بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للامم المتحدة .

٢- يؤكد من جديد على الحاجة الى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس مبادىء حقوق الانسان ووفقا للقرارات ذات الصلة للامم المتحدة ولا سيما القرار ١٩٤ (١٩٤٨) للجمعية العامة والقرار ٢٣٧ (١٩٦٧) لمجلس الأمن .

٣- يعرب عن تقديره وتأييده لمبدأ "الأرض مقابل السلام" طبقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) واعلان المبادىء الذى تم توقيعه فى واشنطون فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ من قبل منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل كخطوة اولى نحو تنفيذ مبدأ "الأرض مقابل السلام" ، وهو الأمر الذى ينبغى أن تتبعه على نحو عاجل تدابير مماثلة على المسار الفلسطينى والمسارات العربية الاخرى.

٤- يشجع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على مواصلة مسار السلام ويؤكد الحاجة الى الالتزام بأحكام الاتفاق المبرم بين الأطراف، واتخاذ التدابير الضرورية لتطبيق هذه الاتفاقات على الفور وفى اطار الموعد المحدد بمقتضى اعلان المبادىء الموقع فى واشنطن وكافة الاتفاقات الأخرى ذات الصلة .

٥- يعرب عن تقديره للجهود التى تبذلها كافة الأطراف الاخرى المشتركة فى المباحثات الثنائية والمتعددة الأطراف ويشجعها على مواصلة الجهود فى هذا الاتجاه من أجل التوصل الى حل عادل وسلمى للقضية الفلسطينية .

٦ - يؤكد من جديد دعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية وللسلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الفلسطينية المؤقتة، ويطلب من المجتمع المانح والمنظمات الدولية والمؤسسات الاستثمارية تزويد المجلس الاقتصادى الفلسطينى للتنمية وإعادة التعمير ، بالمساعدة الاقتصادية والمالية لتمكينه من استغلال وتنمية موارد الأراضى الفلسطينية وإعادة تأهيل المؤسسات الوطنية الفلسطينية والبنى التحتية للاقتصاد الوطنى الفلسطينى التى دمرها الاحتلال الاسرائيلى .

٧- يدعـو الدول الأعضاء الى مواصلة دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال المفاوضات القادمة لضمان نقل كامل السلطة والمسئوليات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية ، الى السلطة الوطنية الفلسطينية.

٨- يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يتابع التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ويقدم تقريرا عنها الى الدورة القادمة لمجلس الوزراء.

—

قرار *
بشأن الشرق الأوسط

—

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

بعد أن تدارس تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية حول الوضع فى الشرق الأوسط كما تضمنته الوثيقة CM/1890 (LXII) ،

وإذ يسترشد بمبادىء وأهداف ميثاقي الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وبالتصميم المشترك للشعوب الافريقية والعربية على حشد مواردها بغية حماية سيادتها وإسترداد حقوقها الأساسية المشروعة ،

وإذ يأخذ فى الاعتبار جميع القرارات ذات الصلة التى أجازها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ومجلس الوزراء حول الوضع فى الشرق الأوسط ،

وإذ يذكّر بأن القضية الفلسطينية هى لب النزاع العربى الاسرائيلى فى الشرق الأوسط وبأن مسألة القدس الشريف هى جوهر القضية الفلسطينية ،

١- يرحب بالتطورات الايجابية المستجدة فى الشرق الأوسط ، ويعرب عن دعمه الكامل للجهود التى تبذل على جميع المسارات لايجاد حل شامل وعادل للقضية

الفلسطينية والنزاع العربى الاسرائيلى وفقا لقرارات الامم المتحدة وخاصة القرارات ٢٤٢ ، ٣٣٨، ٤٢٥ و ٤٧٨ الصادرة عن مجلس الأمن على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام".

٢- يرحب بالتطورات الايجابية الجارية فى الشرق الأوسط ولا سيما توقيع اتفاقية السلام فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ من جانب اسرائيل والأردن .

٣- يعرب عن دعمه الكامل للشعب الفلسطينى والبلدان العربية فى سعيها الى وضع حد للاحتلال الاسرائيلى وإقرار سلام شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط .

٤- يؤكد من جديد أن مسألتي القدس وفلسطين هما جوهر النزاع العربى الاسرائيلى وأنه لا يمكن إحلال سلام شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط ما لم تنسحب اسرائيل من جميع الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس ومرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان وما لم يمارس الشعب الفلسطينى حقوقه الوطنية الثابتة.

٥- يدعو الامم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة الى بذل مزيد من الجهود بغية تحقيق التنمية الاقتصادية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، ويدعو جميع الدول الأعضاء الى رعاية المشاريع فى مدينة القدس الشريف دعما لها وللمواطنين الفلسطينيين الصامدين .

٦- يؤكد من جديد دعمه القرار رقم ٦٨١ الصادر عن مجلس الأمن للامم المتحدة والذى ينص على تطبيق جميع أحكام معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين إبان الحروب ، فى حق الشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف .

**

٧- **يحث بشدة** الامم المتحدة والمجتمع الدولى على ضمان التزام اسرائيل الكامل بالقرارات الصادرة عن الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والقاضية باستخدام منشآتها النووية للأغراض السلمية وإرغام اسرائيل على فتح منشآتها النووية للمراقبة الدولية وتقديم تقرير شامل عن مخزونها من العتاد النووى الى مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٨- **يؤكد من جديد** مساندته لاقتراح فخامة السيد محمد حسنى مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية بشأن اعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل.

٩- **يطلب** الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يتابع - عن كثب - الوضع فى الشرق الأوسط ويقدم تقريرا عنه الى الدورة القادمة لمجلس الوزراء .

—

* تحفظت كوت ديفوار على - القرار برمته.

** تحفظت الرأس الأخضر على الفقرة ٧ من منطوق القرار .

قرار
بشأن تنفيذ معاهدة انشاء منطقة
خالية من الاسلحة النووية فى افريقيـــــا

—

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين باديس ابابا ــ اثيوبيا ــ خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

اذ يذكر بالقرار AHG/RES.11 (I) بشأن تجريد افريقيا من الاسلحة النووية والمعتمد من مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بالقاهرة فى عام ١٩٩٤ ،

واذ يؤكد مجددا قراراته السابقة : CM/RES. (I) و CM/RES.28 و CM/RES.728(XXXIII) و CM/RES.1101 (LXVI) REV.1 و CM/RES.1342(LIV) و CM/RES.1395(LVI) بشأن نزع السلاح الشامل وتجريد افريقيا من الاسلحة النووية.

واذ يذكر أيضا بقراره CM/RES.1529(LX) الذى طلب المجلس بمقتضاه من الامين ان يدعو الى عقد اجتماع مشترك لمجموعة الخبراء الحكوميين التابعين لمنظمة الوحدة الافريقية ومجموعة خبراء منظمة الوحدة الافريقية/ الامم المتحدة لدراسة مشروع المعاهدة وعرض تقرير نهائى على المجلس .

واذ يضع فى الحسبان القرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة بشأن هذه المسألة ،

واذ يقر بأن انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية يسهم فى تعزيز النظام الدولى لعدم الانتشار.

واذ يقدر الدعوة المقدمة من حكومة جمهورية مصر العربية لاستضافة حفل التوقيع ودعوة وحكومة جمهورية جنوب افريقيا لاحتضان مقر اللجنة الافريقية للطاقة النووية ،

واذ يأخذ فى الاعتبار أن الاجماع المشترك لمجموعتى الخبراء قد انعقد بالفعل فى جوهانسبرج جنوب افريقيا فى الفترة من ٢٢ مايو الى ٢ يونيه ١٩٩٥ وان النص النهائى لمشروع بلندابا معاهدة انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى افريقيا قد عرض عليه ،

واذ تدارس وقام بتعديل تقرير الخبراء كما هو مضمن فى الوثيقة CM/318(LXII)

واذ يأخذ فى الاعتبار أن هذا النص أخذ فى الاعتبار الملاحظات والتعقيبات الواردة من الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ،

١ - يأخذ علما بتقرير الاجتماع المشترك بين المجموعة الحكومية الدولية لمنظمة الوحدة الافريقية وفريق ومجموعة خبراء منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة على النحو الوارد فى الوثيقة CM/ 318 (LXII)، ويعتمده بعد تعديله.

٢ - يتفق على أن انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى افريقيا يجب ألا يكون على حساب السلامة الاقليمية للدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية وسيادتها.

٣ - يعرب عن امتنانه العميق وتقديره لحكومة وشعب جنوب افريقيا لاستضافتهم الاجتماع المذكور .

٤ - يعرب عن امتنانه للأمم المتحدة لما قدمته من دعم فنى ومساعدة مالية بهدف تنظيم الاجتماع المشترك لمجموعتى الخبراء .

٥ - يرى أن انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية ، وبخاصة فى الشرق الأوسط سوف يدعم الأمن فى افريقيا ويعزز امكانية انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى هذه القارة.

٦ - يرحب بعرض الحكومة المصرية استضافة حفل التوقيع وعرض حكومة جنوب افريقيا احتضان مقر اللجنة الافريقية للطاقة النووية ويعرب عن امتنانه للحكومتين المعنيتين .

٧ - يقرر عرض مشروع نص معاهدة بلندابا بشأن انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى افريقيا، على نحو ما صاغه فريق خبراء منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وبعد تعديله، على الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية لاعتماده.

٨ - يناشد المجتمع الدولى ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية توفير الدعم الكامل لمعاهدة بلندابا المعدلة خاصة بانضمامها الى البروتوكولات التى تهمها .

٩ - يطلب من الأمين العام تقديم تقرير الى الدورة العادية الثالثة والستين لمجلس الوزراء بشأن تنفيذ هذا القرار .

قرار
بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ المتعلقة بأسلحة معينة والمشكلات الناجمة عن انتشار الألغام المضادة للأفراد في افريقيا

—

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

إذ تدارس التوصيات المقدمة خلال الندوة التى اشتركت فى تنظيمها كل من منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الدولية للصليب الأحمر فى أديس أبابا يومي ١١ و ١٢ ابريل ١٩٩٥ حول القانون الدولى الانسانى و"اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٨٠ بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر"، الوثيقة CM/1887 (LXII) ANNEX.I .

وإذ يأخذ فى الاعتبار القرار CM/RES.1526 (LX) بشأن احترام القانون الدولى الانسانى ومساندة العمل الانسانى فى النزاعات المسلحة ، الذى اعتمدته الدورة العادية الستون لمجلس الوزراء المعقودة فى تونس فى يونيو ١٩٩٤ ولا سيما الفقرة ٦(ب) من هذا القرار والتى يدعو المجلس بموجبها الدول الأعضاء التى لم تنضم الى الاتفاقية المذكورة الى التعجيل بذلك دون إبطاء ،

وإذ يذكّر بأن هذه الاتفاقية سوف تعرض على مؤتمر الاستعراض الذى سيعقد بفيينا ، النمسا ، فى الفترة من ٢٥ سبتمبر الى ١٣ اكتوبر ١٩٩٥ ،

وإذ يلاحظ أنه لم تنضم الى هذه الاتفاقية ، حتى يومنا هذا، سوى ثلاث دول افريقية فقط ،

وإذ يساوره القلق العميق إزاء العواقب المأساوية الناجمة عن استعمال الألغام المضادة للأفراد على نحو معمم وعشوائى وإزاء وجود أكبر عدد من هذه الأسلحة فى افريقيا دون غيرها من بقية أنحاء العالم ، مما يجعلها تدفع الثمن غاليا ،

وإذ يلاحظ على وجه الخصوص ومع القلق الزيادة الملحوظة فى عدد ضحايا الألغام المضادة للأفراد من بين السكان المدنيين والتكلفة الباهظة التى تتطلبها عملية إزالة الألغام واعادة تأهيل المناطق المتأثرة ،

وإذ يدرك أنه لا سبيل الى وضع حد لهذه الكارثة إلا باتخاذ تدابير ملائمة من جانب المجتمع الدولى برمته ،

وإذ يلاحظ مع القلق أنه تجرى أبحاث - حاليا - لصنع أسلحة إشعاعية مسببة للعمى،

١- يحيط علما بالتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الندوة سالفة الذكر .

٢- يدين الانتهاكات الصارخة للقانون الدولى الانسانى والمتمثلة فى استعمال الألغام المضادة للأفراد بصورة عشوائية .

٣- يحث جميع الدول الأعضاء على الانضمام - فى أقرب وقت ممكن - الى اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٨٠ المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة إن لم تكن قد فعلت ذلك.

٤- يحث الدول الأعضاء أيضا على المشاركة الكاملة والنشطة فى مؤتمر الاستعراض المقرر عقده فى فيينا فى الفترة من ٢٥ سبتمبر الى ١٣ اكتوبر ١٩٩٥ وعلى الدفاع عن موقف افريقى موحد ، على نحو ما تقرر فى تلك الندوة ، والمتمثل فيما يلـــــى:

١ - الحظر التام لصنع الالغام أو استخدامها ،

٢ - توسيع نطاق اتفاقية عام ١٩٨٠ لتشمل النزاعات المسلحة غير الدولية،

٣ - الحاق آليات بهذه الاتفاقية لضمان تنفيذها الفعلى،

٤ - تعبئة مزيد من الموارد لازالة الألغام ، واعادة تأهيل المناطق المتأثرة، ومساعدة الضحايا،

٥- يوجه نداءً الى المجتمع الدولى كى يقدم مزيدا من الدعم للمؤسسات الوطنية والاقليمية الافريقية المكلفة بتقديم المساعدة لضحايا الألغام المضادة للأفراد ولا سيما المعهد الافريقى لاعادة التأهيل.

٦ - يطلب من البلدان المسئولة عن زرع الألغام، توفير الموارد والمعلومات الضرورية بما فيها الخرائط المتصلة بمواضع الألغام للبلدان الافريقية التى تعرضت لآفة الألغام ابان الحرب العالمية الثانية و /أو خلال النزاعات التى سبقت نيلها الاستقلال .

٧ - يساند قيام مؤتمر الاستعراض باعتماد بروتوكول يحرم استعمال الأسلحة الاشعاعية المسببة للعمى .

٨- **يؤكد من جديد** أحكام القرار CM/RES.1370 (LV) بشأن اللاجئين والمشردين حيث "ناشد المجلس جميع الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية القيام- عن طريق منظمة الوحدة الافريقية أو أى جهاز مختص آخر - بتوفير الخبراء والعاملين والمعدات والمهارة الفنية أو أى موارد اخرى ملائمة، إن كانت قادرة على ذلك، بغية الاسهام فى عملية إزالة الألغام والذخيرة التى لم تنفجر فى مناطق محتملة لعودة اللاجئين" .

٩- **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ، وتقديم تقرير بذلك الى الدورة القادمة لمجلس الوزراء.

قرار
بشأن المعرض التجارى
الإفريقى العربى الثانى

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

إذ بحث تقرير الأمين العام حول التعاون الافريقى العربى المتضمن فى الوثيقة CM/1891(LXII) ،

وإذ يأخذ فى الاعتبار القرارين CM/RES.1343 (LIV) و CM/RES.1440(LVII) بشأن التعاون الافريقى العربى ،

وإذ يضع فى الحسبان الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة الأول للتعاون الافريقى العربى المنعقد من ٧ الى ٩ مارس ١٩٧٧ بالقاهرة (جمهورية مصر العربية)،

وإذ يحدوه العزم على انعاش التعاون الافريقى العربى فى كافة المجالات :

١- يأخذ علما بتقرير الأمين العام حول التعاون الافريقى العربى .

٢- **يأخذ علما مع -الارتياح-** بالتحضيرات الجارية على مستوى لجنة تنظيم المعرض التجارى الافريقى العربى الثانى الذى سيقام فى جوهانسبيرج (جنوب افريقيا) من ٦ الى ١٤ اكتوبر ١٩٩٥ .

٣- **يطلب** من جميع الدول الأعضاء أن تشارك بفعالية فى مختلف جوانب المعرض وأن تتخذ الاجراءات الملائمة للترويج لهذه التظاهرة والدعاية لها على أوسع نطاق.

٤- **يطلب أيضا** من المنظمات الاقليمية الافريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقى وغيرها العمل على انجاح المعرض، ويدعو المؤسسات الدولية (منظمة اليونيدو والأونكتاد والغرفة التجارية الدولية ومنظمة اليونسكو وغيرها) الى المشاركة بهمة فى شتى الأنشطة المتصلة بهذا المحفل للتعاون .

٥- **يطلب** من الأمين العام مواصلة جهوده قبل المؤسسات المعنية بما فيها الاتحاد الأوروبى، بغية تعبئة الموارد المالية الكفيلة بتيسير مشاركة الدول الأعضاء.

٦- **يعرب عن امتنانه** لحكومة جمهورية جنوب افريقيا لما أنجزته حتى الآن من ترتيبات ممتازة بغية إنجاح هذا المعرض الافريقى العربى الهام.

٧- **يطلب** من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يقدم الى الدورة العادية الثالثة والستين لمجلس الوزراء تقريرا عن نتائج هذا المعرض التجارى الافريقى العربى.

—

قرار
بشأن دراسة وضع
الطيران المدنى والنقل الجوى

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

إذ بحث تقرير الأمين العام بشأن دراسة وضع الطيران المدنى والنقل الجوى (وثيقة CM/1894(LXII) ،

وإذ يذكر بأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية ،

وإذ يذكر أيضا بأحكام "إعلان السياسة العامة فى مجال الطيران المدنى" ،

وإذ يدرك أهمية الطيران المدنى والنقل الجوى فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لافريقيا،

وإذ يعرب عن قلقه تجاه الوضع المتزعزع لصناعة الطيران المدنى فى القارة الافريقية،

وإذ يأخذ فى الاعتبار أن إنجاز مشاريع ذات أولوية فى هذا القطاع الفرعى يمهد الطريق نحو رد الاعتبار اليه وتحقيق إزدهاره الكامل فى وسط يتميز باختلال الأنظمة والتحرر:

وإذ يأخذ فى الاعتبار أيضا أن التعاون بين الدول الأعضاء هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف المناطة بهذا القطاع الفرعى ،

وإذ يأخذ علما بمضمون البنود المتعلقة بالطيران المدنى والنقل الجوى:

١ - يأخذ علما بتقرير الأمين العام بشأن دراسة وضع الطيران المدنى والنقل الجوى (الوثيقة رقم CM/1894 (LXII) .

٢ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية تعميم الوثيقة على كافة الدول الأعضاء، بغية استقاء آرائها الفنية منها وغير الفنية بشأن هذه المسألة ، وتقديم تقرير عن ذلك الى مجلس الوزراء كيما يتسنى له البت فى تلك الدراسة.

—

قرار
بشأن تنمية افريقيا وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا فى التسعينات

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا - اثيوبيا فى الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيه ١٩٩٥ .

اذ يشير الى خطة عمل لاجوس ووثيقتها الختامية لعام ١٩٨٠ ، والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية لعام ١٩٩١ ، فى اطار النهوض بالتنمية الاقتصادية لافريقيا،

واذ يضع فى اعتباره برنامج عمل القاهرة (ECM/2cxVII) (٢٦ ـ ٢٨ مارس ١٩٩٥) على نحو ما اعتمدته الدورة غير العادية السابعة عشرة بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية، الوثيقة CM/1869 (LXI)،

واذ يساوره القلق العميق إزاء استمرار تزعزع الوضع الاجتماعى الاقتصادى فى افريقيا رغم الجهود المضنية التى تبذلها الحكومات الافريقية فرديا وجماعيا من أجل تحسينه،

واذ يلاحظ - مع القلق - أن الوقت قد حان لاجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا فى التسعينات، اذ أن المجتمع الدولى لم يحرز أى تقدم ملموس فى تنفيذ هذا البرنامج،

واذ يضع فى اعتباره أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومحافل أخرى قد اعتمدت خططا وبرامج بقصد صريح هو تقديم مزيد من الدعم لتنمية أفريقيا،

واذ يلاحظ أن كثيرا من البلدان الافريقية قد خاطرت إبان هذه السنوات الأخيرة باجراء اصلاحات سياسية واقتصادية بغية النهوض بالنمو الاقتصادى والتنمية المستدامة،

واذ يلاحظ - مع القلق - أن وضع البلدان الافريقية فى خضم المنافسة التى يشهدها الاقتصاد العالمى المعاصر ما برح هزيلا ، على نحو ما يبرزه انحسار حصتها من التجارة العالمية ، وتقلص المعونة المالية الخارجية والاستثمارات الأجنبية، علاوة على ما يحققه تقدمها التكنولوجى من تقدم ضئيل نسبيا،

واذ يشير الى الأحكام ذات الصلة بقرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٩ المؤرخ ٢٣ ديسمبر ١٩٩٤ بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا فى التسعينات، ولا سيما الفقرة ١٢ من منطوقه المتصلة بالاسهام الخاص من أجل تمويل مشاريع وبرامج لتنويع السلع الأساسية فى البلدان الافريقية،

اذ يعترف بما يمكن أن تسهم به منظومة الأمم المتحدة فى تنفيذ برنامج عمل القاهرة ويؤكد الحاجة الى المزيد من تعزيز تعاون وطيد بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة،

واذ يقر بأن البلدان الافريقية ستتكبد - فى الأجل القصير - خسائر فى مجال النفاذ الى الأسواق ، وفى قطاع الزراعة من جراء مفاوضات جولة اورجواى التى اختتمت مؤخرا،

واذ يقر أيضا بأنه لم يتسن ايجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية وعبء خدمة الدين المستحق على البلدان الافريقية ،

١ - يعرب عن ارتياحه لاختيار البند من جدول الأعمال المعنون " تنمية افريقيا، بما فى ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا فى التسعينات " كموضوع للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى (من ٤ - ٦ يوليو ١٩٩٥).

٢ - يهنىء الأمينين العامين لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على ما اتخذاه من مبادرات فى اطار تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا فى التسعينات ويعرب عن دعمه لاعمالهما الممتازة على رأس منظمتيهما.

٣ - يهيب بالحكومات الافريقية أن تشارك - بهمة وعلى مستوى الوزراء - فى الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادى والاجتماعى بشأن التنمية فى افريقيا، بما فى ذلك تنفيذ البرنامج الجديد ، والمقرر عقده من ٤ الى ٦ يوليو ١٩٩٥ فى جنيف بسويسرا .

٤ - يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الى المشاركة فى مناقشات الجزء الرفيع المستوى ، ويطلب من أمانة المنظمة تقديم دعمها التقنى للوفود الافريقية .

٥ - يعرب عن ارتياحه للتعاون الوثيق بين منظمة الوحدة الأفريقية و منظومة الأمم المتحدة ، وينادى بالمزيد من توطيد هذا التعاون فى مختلف القطاعات سعيا، بصفة خاصة، الى الاسهام فى تنفيذ برنامج عمل القاهرة.

٦ - يوجه نداء الى المجتمع الدولى من أجل تحقيق شراكة مع افريقيا ابتغاء تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية كفيلة بتعزيز وتيسير النمو الاقتصادى للبلدان الافريقية وتنميتها.

٧- يدعو المجتمع الدولى والدول المشاركة فى صندوق التنمية الافريقى التابع لبنك التنمية الافريقى الى ايلاء اهتمام خاص لتخطيط السلع الأساسية الافريقية، بغية التعجيل بعملية تنويعها، وبحثها على النظر ـ على سبيل الاستعجال ـ فى تخصيص مساهمة أولية إستثنائية كافية ، بهدف تمويل المرحلة التحضيرية لمشاريع وبرامج تنويع السلع الأساسية فى البلدان الأفريقية.

٨ - يدعو المجتمع الدولى أيضا الى تعزيز لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا كيما يتسنى لها الاضطلاع بفعالية بدورها التنسيقى فى مجال تعبئة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ البرنامج الجديد.

٩ - يحث الدائنين الثنائيين ومتعددى الاطراف على إجراء حوار مع البلدان الافريقية سعيا الى تحديد الاستراتيجيات الكفيلة باتاحة التخفيف من وطأة ديون البلدان الافريقية وبخاصة خدمة هذه الديون، ومن ثم توفير الموارد اللازمة للنمو الاقتصادى والتنمية.

١٠ - يناشد المجتمع الدولى الاسهام فى تنفيذ خطة العمل التى اعتمدهاالمؤتمر الافريقى المعنى بآثار جولة أوروجواى على الاقتصادات الافريقية (ابريل ١٩٩٤) ولاسيما فيما يتصل بالنفاذ الى الأسواق والزراعة ، بغية كشف عواقبها السلبية وتصويبها بشتى السبل الملائمة، بما فيها التدابير التعويضية أو المساعدة المالية. المالية .

١١ - يهيب بالمجتمع الدولى أن ييسر سبل الحصول على التكنولوجيا ونقل التكنولوجيات الملائمة والسليمة بيئيا، من أجل تنمية البلدان الافريقية.

١٢- يناشد البلدان المتقدمة النمو ولا سيما البلدان التى لم تحقق هدف تخصيص ٧ر٠ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى للمساعدة الانمائية الرسمية للبلدان النامية، وبخاصة هدف توفير تدفقات الموارد لبرنامج الامم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا فى التسعينات ــ أن تبادر الى ذلك .

١٣- يحث المجتمع الدولى على زيادة مساندته للتكامل الاقتصادى الاقليمى لافريقيا، ولا سيما فى اطار الجماعة الاقتصادية الافريقية وسائر المجموعات الاقليمية الفرعية المعنية بالتكامل الاقتصادى للقارة.

١٤- يقرر ادراج هذه المسألة فى جدول أعمال دورته العادية الثالثة والستين ، ويطلب من الأمين العام أن يقدم له تقريرا عن ذلك.

—

قرار
بشأن الصندوق الخاص للمساعدات الطارئة فى حالات الجفاف والمجاعة فى افريقيا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

إذ بحث تقرير الأمين العام حول أنشطة وادارة الصندوق الخاص للمساعدات الطارئة فى حالات الجفاف والمجاعة فى افريقيا المتضمن فى الوثيقة CM/1895(LXII) ،

وإذ يذكر بغاية وأهداف الصندوق الخاص باعتباره أداة للتضامن والتعاون الفعالين وتعبيرا عن تصميم افريقيا على مكافحة الجفاف والمجاعة ،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء استفحال الجفاف فى افريقيا وعواقبه على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء ،

وإذ يذكر أيضا بقراريه CM/RES.1315 (LVIII) و CM/RES.1336(LVII)، بشأن حملة التوعية للمانحين وحشد الموارد المالية للصندوق ،

وإذ يعرب عن قلقه العميق تجاه الوضع المالى للصندوق والتقلص التدريجى لموارده وإنعدام مساهمات جديدة :

١- يأخذ علما بتقرير الأمين العام بشأن الصندوق الخاص للمساعدات الطارئة فى حالات الجفاف والمجاعة فى افريقيا المتضمن فى الوثيقة CM/1895(LXII).

٢- **يوافق** على توصيات لجنة توجيه الصندوق الخاص الصادرة عن دورتها العادية التاسعة عشرة المنعقدة يوم ٢٢ مايو ١٩٩٥ والمتعلقة بتعبئة الموارد المالية للصندوق.

٣- **يطلب - على وجه الخصوص -** من الأمين العام ومن لجنة توجيه الصندوق الخاص إستكشاف أية سبل جديدة لتجديد موارد الصندوق .

٤- **يناشد** الدول الأعضاء المستفيدة من المساعدة المالية للصندوق ، تقديم تقاريرها الدورية عن التقدم المحرز فى تنفيذ مشاريعها .

٥- **يوجه - مرة اخرى - نداءً** الى المجتمع الدولى والى جميع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومجتمع رجال الأعمال لكى يسهموا - بسخاء - فى تمويل الصندوق الخاص.

٦- **يعرب عن ارتياحه** للأعمال التى قام بها الصندوق الخاص خلال العقد الأول من وجوده، ويشكر أعضاء لجنة توجيه الصندوق والأمين العام على ما بذلوه من جهود حميدة من أجل ضمان ادارة جيدة للصندوق .

٧- **يعرب عن شكره** لمكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية على ما قدمه من مساعدة فنية ومالية للصندوق خلال هذا العقد وذلك فى إطار حملة تعبئة الموارد المالية .

٨- **يعرب أيضا** عن شكره لبنك التنمية الافريقى على تعاونه المستمر وجهوده المحمودة فى ادارة الموارد المالية للصندوق خلال هذا العقد .

٩- يفوّض الأمين العام فى اعداد وتوقيع اتفاق جديد بين منظمة الوحدة الافريقية وبنك التنمية الافريقى بشأن ادارة وتسيير الموارد المالية للصندوق لفترة اضافية مدتها خمس (٥) سنوات وذلك بعد انتهاء صلاحية الاتفاق الحالى يوم ٥ يوليو ١٩٩٥.

١٠- يقرر تجديد تشكيل لجنة توجيه الصندوق الخاص للمساعدات الطارئة لفترة سنتين ابتداءً من الدورة العادية العشرين ، وذلك على النحو الآتى :

شمال افريقيا	ليبيا
غرب افريقيا	جامبيا ومالى
وسط افريقيا	رواندا والكونغو
الجنوب الافريقى	موزامبيق
شرق افريقيا	السودان .

١١- يطلب من الأمين العام تقديم تقرير الى مجلس الوزراء حول تطور الوضع المالى للصندوق.

—

قرار
بشأن مداولات الدورة العادية الثامنة عشرة للجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

إذ تدارس تقرير الأمين العام بشأن مداولات الدورة العادية الثامنة عشرة للجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية كما ورد فى الوثيقة CM/1896(LXII) ،

وإذ يذكر بالقرار LC/RES.209 (XVIII) بشأن الأنشطة المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، والقرار CM/RES.1536(LX) بشأن مداولات الدورة العادية السابعة عشرة للجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ،

وإذ يذكر أيضا بالقرار LC/RES.211 (XVIII) بشأن مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية، والقرار CM/RES.1413 (LVI) بشأن وضع العمال المهاجرين فى افريقيا،

وإذ يضع فى الاعتبار القرارين LC/RES.199 (XVII) و CM/RES.1236 (L) اللذين يطلبان من أمانة منظمة الوحدة الافريقية عقد مؤتمر اقليمى حول الشباب تحت موضوع : "الشباب الافريقى فى التسعينات فما بعدها : سلام ومشاركة وتنمية"،

وإذ يسترشد بالاعلان AHG/DECL.1 (XXVII) الصادر عن الدورة العادية السابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات بشأن أزمة العمالة فى افريقيا،

١- يأخذ علما - مع الارتياح - بتقرير الأمين العام بشأن مداولات الدورة العادية الثامنة عشرة للجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

٢- يعرب عن عميق إمتنانه للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والشعب الليبى على الترتيبات والتسهيلات الممتازة التى أدت الى نجاح الدورة العادية الثامنة عشرة للجنة العمل .

٣- يكرر نداءه للدول الأعضاء لاحترام وتنفيذ مبدأ أطراف العمل الثلاثة عند تشكيل وفودها الوطنية المشاركة ، ليس فحسب فى اجتماعات لجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر العمل الدولى والاجتماعات ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية، وإنما أيضا على المستوى الوطنى .

٤- يطلب من الأمانة المشتركة (منظمة الوحدة الافريقية/اللجنة الاقتصادية لافريقيا/ بنك التنمية الافريقى) والشركاء الاجتماعيين المعنيين الآخرين إنشاء آلية قارية لمتابعة تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل الصادرين عن القمة العالمية للتنمية الاجتماعية.

٥- يطلب من الأمين العام أن يقوم - بالتشاور الوثيق - مع وكالات/منظمات الامم المتحدة المعنية والسلطات التونسية وأى دولة عضو اخرى مستعدة لاستضافة المؤتمر حول الشباب والتنمية وإبلاغ الدول الأعضاء بأى تطورات تحدث فيما يتعلق بعقد هذا المؤتمر من جديد .

٦- يدعـو الأمين العام الى التعجيل بعقد اجتماع ثلاثى مشترك بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية حول هجرة العمالة داخل افريقيا وذلك فى الأقاليم والبلدان التى تتعرض - حاليا - أكثر من غيرها لهجرة أعداد كبيرة من العمال فى أراضيها وما يقترن بذلك من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية .

٧- يدعـو الأمين العام أيضا الى التعجيل بالتحضير لعقد الحلقة الدراسية الافريقية الثلاثية حول المناطق الصناعية الحرة متعددة الجنسيات .

٨- يحث الدول الأعضاء التى لم تصدق بعد على الميثاق الافريقى لحقوق الطفل ورفاهيته واتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل والاتفاقية رقم ١٣٨ لمنظمة العمل الدولية بشأن أدنى سن للقبول فى العمل ، على أن تفعل ذلك .

٩- يناشد البلدان التى لم تصدق بعد على اتفاقية انشاء المعهد الافريقى لاعادة التأهيل، أن تفعل ذلك كدليل على التزامها وتضامنها مع المعوقين وأيضا أن تسدد المساهمات المستحقة عليها للمعهد .

١٠- يناشد أيضا الدول الأعضاء أن تهب لانقاذ المجلس الأعلى للرياضة فى افريقيا من الوضع المالى الخطير الذى يوجد فيه بدفع مساهماتها المقررة له ، إن لم تكن قد فعلت ذلك .

١١- يناشد الدول الأعضاء أيضا تزويد المركز الافريقى للبحث التطبيقى والتدريب فى مجال الانماء الاجتماعى بكل الدعم اللازم من خلال سداد اشتراكاتها المقررة تمكينا له من الاضطلاع بأنشطته ذات الأهمية القصوى فى هذه المرحلة من التنمية الاجتماعية للقارة.

١٢- يحث الدول الأعضاء على الاشتراك بنشاط وفعالية فى دورة الألعاب الافريقية السادسة المقرر اقامتها فى هرارى ، زيمبابوى ، من ١٣ الى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٥.

١٣- يطلب من الدول الأعضاء تنفيذ القرارات والتوصيات الواردة فى التقرير حسب مجالات اختصاصها ، وإبلاغ الأمانة بأى اجراءات تتخذ تنفيذا للقرارات والمقررات الصادرة عن الدورة الثامنة عشرة للجنة العمل.

١٤- يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية تقديم تقرير بشأن تنفيذ هذا القرار الى الدورتين التاسعة عشرة والثالثة والستين للجنة العمل ومجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية على التوالى .

—

قرار
بشأن تحقيق أهداف منتصف العقد
وارساء الأسس لبلوغ أهداف نهاية العقد
بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه فى افريقيا

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

اذ تدارس تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف منتصف العقد لبقاء الطفل وحمايته ونمائه - الوثيقة CM/1897 (LXII) ،

واذ يذكر بالقرار CM/RES.1350 (LIV) بشأن تنفيذ العقد الافريقى لبقاء الطفل وحمايته ونمائه ،

واذ يذكر أيضا بالقرارات CM/RES.1408 (LV) و CM/RES.1464 (LVIII) و CM/RES.1532 (LX) و CM/RES.1533 (LX) بشأن مساعدة الطفل الافريقى وانشاء آلية لتحقيق أهداف منتصف العقد المنبثقة عن اتفاق داكار العام والأهداف المحددة لعام ٢٠٠٠ والنابعة من الاعلان العالمى بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه فى التسعينات ،

واذ يضع فى اعتباره القرار CM/RES.1468 (LVIII) بشان المؤتمر الافريقى لتعليم الفتاة وكذلك المبادىء الخاصة باصلاح القطاع الصحى والتى تنص عليها مبادرة باماكو والتقدم الكبير المحرز نحو زيادة التغطية المستمرة والنوعية اللازمة لأدنى قدر من خدمات الرعاية الصحية الممكنة من خلال سرعة تنشيط النظم الصحية ،

واذ يسترشد باعلان تونس الذى اعتمده المؤتمر بشأن متابعة أهداف عقد الطفل والمعقودة فى العاصمة تونس من ١١ الى ١٣ يناير ١٩٩٥ ،

وإذ يأخذ فى الاعتبار أحكام الميثاق الافريقى لحقوق الطفل ورفاهيته ، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمى من أجل الطفل ، فضلا عن اتفاقية الامم المتحدة بشأن حقوق الطفل والتوافق العام فى الآراء الذى تم التوصل اليه خلال مؤتمر داكار لمساعدة الطفل الافريقى وخطة العمل المنبثقة عنه ،

واذ يعترف بالجهود الحميدة التى بذلتها الدول الأعضاء من أجل بدء تنفيذ خطط العمل فى سياق العقد الافريقى لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وكذلك النتائج التى توصل اليها عدد من الدول الأعضاء فيما يتعلق برفاه الطفل ،

واذ يدرك التقدم الباهر الذى حققته الدول الاعضاء مؤخرا باصدار التشريعات وبرامج التعبئة الاجتماعية لتعميم معالجة الملح باليود ،

واذ يعلم ويشيد بالانجازات الكبيرة التى تحققت فى مجال القضاء على داء التنينات الدراكسنتية فى القارة ،

واذ يلاحظ بقلق عميق ان احوال الطفل فى عدد من الدول الاعضاء لم تزل حرجة بسبب العوامل الاقتصادية الاجتماعية ، وتدهور البيئة والنزاعات المسلحة ، ومختلف انواع الاهمال والعنف والاستغلال والنمو السكانى وكارثة الايدز :

١- يؤكد مجددا تأييده للمبادىء الواردة فى كل من الميثاق الافريقى لحقوق الطفل ورفاهيته، واتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل ، وتوافق داكار العام.

٢- يوصى بالدول الأعضاء وشركاؤها فى التنمية بالأخذ بمفهوم ٢٠/٢٠ الذى أجازه مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية والذى يدعو الى التزام متبادل بين البلدان المتقدمة النمو المعنية وشركائها من البلدان النامية بتخصيص ٢٠ % من المساعدة الانمائية الرسمية و ٢٠ فى المائة من الميزانية الوطنية - فى المتوسط - للبرامج الاجتماعية الأساسية .

٣- يكرر حاجة جميع الدول الافريقية للتعبئة القصوى للموارد الاجتماعية المنحى كيما تدرج فى خططها التنموية وميزانياتها أهداف عقد بقاء الطفل وحمايته ونمائه ٠

٤- يدعو جميع الدول الاعضاء لتعزيز استراتيجيات التعبئة الاجتماعية لتمكين وسائل الاعلام من النهوض بدور أكثر فعالية فى حملات التوعية وتحقيق تغيير السلوك الفردى والاسرى والاجتماعى بغية تنفيذ أهداف مساعدة الطفل ولاسيما المرتبطة بالصحة والتعليم ٠

٥- يؤكد ضرورة قيام جميع الدول الاعضاء بتكثيف برامج تعاونها المتبادل والعمل، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية ووكالات الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة ، على تنفيذ حملة لتبادل المعلومات والتحليل الدقيق للخطط والاجراءات التى تتخذها مختلف الدول لتحقيق أهداف العقد ٠

٦- يهيب بجميع الدول الاعضاء أن تعتمد مبادىء اصلاح القطاع الصحى المضمنة فى مبادرة باماكو وتطويعها آخذة فى الحسبان الدروس المستقاه من مرحلة تنفيذها، وزيادة مساهمة الحكومة المالية ، وتعزيز القدرات الوطنية لاصلاح قطاع الصحة بما فى ذلك اللامركزية ، ومشاركة المجتمعات المحلية ، وزيادة الانفاق لتوفير مجموعة من خدمات الرعاية الصحية الاولية تكفل فعالية التكلفة ٠

٧- يوجه نداءً من أجل توفير مناخ السلام والاستقرار والديمقراطية كشرط لتحقيق أهداف عقد بقاء الطفل الافريقى وحمايته ونمائه ٠

٨- يحث الدول الأعضاء على أن تسن - فى اسرع وقت ممكن - تشريعات لضمان معالجة الملح المعد باليود لاستهلاك الانسان والحيوان بالملح وانشاء أجهزة للتنفيذ والرقابة ٠

٩- يدعو أيضا لانشاء آلية مشتركة دائمة للتنسيق والمتابعة تضم منظمة الوحدة الافريقية واليونيسيف ، وذلك فى اطار منظمة الوحدة الافريقية لتيسير التحقيق الكامل لحقوق الطفل فى البقاء والحماية والنماء ٠

١٠- يعتمد اعلان تونس بشأن متابعة أهداف منتصف عقد الطفل كما أقره المؤتمر المعنى بمتابعة أهداف عقد الطفل ، والمعقود فى العاصمة تونس من ١١ الى ١٣ يناير ١٩٩٥.

١١- يوصى باضفاء الصبغة المؤسسية على مؤتمر تعقده منظمة الوحدة الافريقية مرة كل عامين على غرار مؤتمر تونس الافريقى لمتابعة أهداف منتصف عقد الطفل، وذلك من أجل بلوغ ما يلى :

١) تقييم ماتحقق من نتائج فى هذا المجال ،

٢) تحليل العقبات التى صادفتها الدول الاعضاء ،

٣) تحديد الوسائل والسبل التى يمكن ان تضمن التحقيق الكامل لأهداف بقاء الطفل وحمايته ونمائه فى افريقيا ،

١٢- يطلب من جميع الدول الاعضاء ان تقدم فى عام ١٩٩٦ ، تقارير حول ما تحقق من أهداف منتصف العقد ، مع استخدام البارمترات ، ومع مراعاة عام ١٩٩٥ هو عام تحقيق تلك الأهداف ٠

١٣- يناشد المجتمع الدولى ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالامر والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية زيادة التعبئة العامة للموارد ، بغية تحقيق أهداف العقد فى اطار النهوض بشراكة حقيقية لتحسين البيئة الاقتصادية الدولية وضمان نماء فعلى للطفل الافريقى ،

١٤- يؤكد حاجة الدول الاعضاء الماسة لتنفيذ ماورد فى اعلان قمة تونس بشأن الايدز والطفل الافريقى ٠

١٥- يناشد أيضا الدول الأعضاء التى لم تصادق على الميثاق الافريقى لحقوق ورفاهية الطفل ، أن تفعل ذلك ، حتى يتسنى تنفيذ كافة أحكامه ٠

١٦- يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الاستمرار فى متابعة تنفيذ هذا القرار عن كثب وتقديم تقرير عن ذلك ، الى الدورة العادية الثالثة والستين لمجلس الوزراء.

—

قرار
بشأن المؤتمر الخامس لوزراء الصحة الإفريقيين

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

بعد أن تدارس تقرير الأمين العام بشأن المؤتمر الخامس لوزراء الصحة الافريقيين الذى عقد فى القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، خلال الفترة من ٢٤ الى ٢٩ ابريل ١٩٩٥ (وثيقة رقم (CM/1898 (LXII) ،

وإذ يعى مختلف الاعلانات التى أقرتها مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات بشأن الأوضاع الصحية الخطيرة فى قارتنا ،

وإذ يعى أيضا الحاجة الى معالجة مسألة التنمية الصحية فى القارة كما هى منصوص عليها فى المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية ،

وإذ يعرب عن القلق إزاء الصعاب التى تواجه افريقيا فى التغلب على المشاكل المتزايدة مثل إنتشار مرض "الايدز" والكوارث الطبيعية وتلك التى هى من صنع الانسان، بما فى ذلك العدد المتزايد من النزاعات والصراعات الأهلية وآثارها لا على صحة الفرد فحسب، بل على البنى الأساسية الصحية نفسها ،

وإذ يدرك العقبات المالية الحقيقية التى تشكل عائقا خطيرا أمام أنظمتنا الخاصة بتوفير الخدمات الصحية :

١- يأخذ علما ويجيز القرارات والاعلان وخطة العمل المضمنة فى تقرير الأمين العام بشأن مؤتمر وزراء الصحة الافريقيين الذى عقد فى القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، خلال الفترة من ٢٤ الى ٢٩ ابريل ١٩٩٥ (وثيقة CM/1898 (LXII)).

٢- يعرب عن مشاعر الامتنان الى جمهورية مصر العربية رئيسا وحكومة وشعبا على الضيافة الكريمة والتسهيلات الممتازة التى وفرتها للمؤتمر والتى أدت الى نجاح الاجتماع.

٣- يعرب عن امتنانه لجميع الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التى شاركت فى المؤتمر على المساعدة الفنية والمادية التى قدمتها لتسهيل الإعداد للاجتماع .

٤- يدعـو الدول الأعضاء الى تعزيز التعاون فى مجال الصحة لمجابهة التحديات المتزايدة التى تواجه قارتنا ولضمان موافاة الأمانة ببياناتها الصحية بغية تضمينها فى التقارير المقبلة .

٥- يدعـو أيضا الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى تقديم تقارير منتظمة حول الخطوات المتخذة فى تنفيذ هذه القرارات والتقدم المحرز فى هذا الشأن .

—

قرار
بشأن دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالى الإفريقية فى تنمية القارة

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

بعد أن درس تقرير الأمين العام (وثيقة مجلس الوزراء CM/1899(LXII) حول دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالى الافريقية فى تنمية القارة ،

إذ يذكر بقرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات AHG/RES.215 (XXVIII) الصادر عن الدورة الثامنة والعشرين فى يوليو ١٩٩٢ بشأن دور مؤسسات التعليم العالى والجامعات الافريقية فى التنمية ،

وإذ يأخذ فى الحسبان التوصيات التى إتخذتها "ملتقيات افريقيا" التى نظمتها اليونسكو فى باريس من ٦ الى ١٠ فبراير ١٩٩٥ حول ضرورة العمل على تنشيط التعليم العالى وتخفيض تكاليفه ، ونتائج ندوة اليونسكو حول تخطيط وتوجه وادارة التعليم العالى فى افريقيا فى إطار برنامج "الأولوية لافريقيا" ،

وإذ يضع فى الاعتبار دور جامعات ومؤسسات التعليم العالى فى النهوض بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية والعلمية والثقافية من ناحية وبالحرية والكرامة والديمقراطية من ناحية اخرى، على نحو ما يبرز فى قرار مجلس الوزراء CM/RES.1534 (LX) بشأن الاسلوب والمنهجية الجديدين لتعزيز الوحدة الافريقية فى إطار الجماعة الاقتصادية الافريقية،

وإذ يضع فى الاعتبار أيضا مساهمة اتحاد الجامعات الافريقية فى تعبئة الموارد البشرية والموارد الاخرى من مؤسساته الأعضاء لدعم جهود الدول الافريقية فى مجال التنمية ،

١- يأخذ علما بتقرير الأمين العام CM/1899 (LXII) وباستنتاجات وتوصيات الندوة المشتركة حول الجامعات فى افريقيا فى التسعينات وما بعدها والتى نظمها اتحاد الجامعات الافريقية والمانحون من فريق العمل المعنى بالتعليم العالى فى ليسوتو من ١٦ الى ٢٠ يناير ١٩٩٥.

٢- يعرب عن تقديره لليونسكو على نجاحها فى تنظيم "ملتقيات افريقيا" التى أصدرت توصيات مفيدة حول قضايا ذات أهمية حيوية للتنمية البشرية فى افريقيا.

٣- يدعو حكومات الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية الى دعم اتحاد الجامعات الافريقية فى سعيه للنهوض بدور الجامعات الافريقية فى تعزيز التنمية الاقتصادية الاجتماعية للدول الافريقية .

٤- يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يقوم - بالتعاون مع اتحاد الجامعات الافريقية ـ بموافاة الدول الأعضاء فى تقرير ندوة الجامعات فى أفريقيا فى التسعينات وما بعدها ، وسائر الوثائق المتصلة بالتعليم العالى حتى يمكن التوصل الى قرار بشأن امكان عقد اجتماع خاص لوزراء التعليم العالى .

٥- يطلب من الأمين العام تقديم تقرير بذلك الى الدورة القادمة لمجلس الوزراء.

—

قرار
بشأن المؤتمر الاقليمى الافريقى
الخامس المعنى بالمرأة وبرنامج العمل الافريقى

—

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

بعد أن بحث تقرير الأمين العام عن المؤتمر الاقليمى الافريقى الخامس المعنى بالمرأة والمتضمن فى الوثيقة CM/1900 (LXII) ،

وإذ يذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بشأن تعزيز دور ومساهمة المرأة الافريقية فى التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية،

وإذ يذكر أيضا بأن المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة سوف يعقد فى بيجن فى سبتمبر ١٩٩٥ ،

وإذ يدرك أن الهدف من عقد المؤتمر الاقليمى الافريقى الخامس المعنى بالمرأة فى داكار، السنغال ، من ١٦ الى ٢٣ نوفمبر ١٩٩٤ وإجازة برنامج العمل الافريقى كموقف افريقى موحد بشأن النهوض بالمرأة ، هو التعجيل بالتمكين الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لجميع النساء على جميع المستويات وفى جميع مراحل حياتهن،

وإذ يؤكد من جديد الحاجة الى تعزيز وتقوية الموقف الافريقى الذى سبق أن إتخذه رؤساء الدول والحكومات الافريقيون فى جميع القطاعات وخاصة فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة كمساهمة ايجابية فى التنمية ،

وإذ يذكر بالاهتمام الشديد والالتزام اللذين أعربت عنهما الدول الأعضاء فى المادة ٧٥ من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية حول النهوض بالمرأة وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى يتم اشراكها فى أنشطة التنمية بصورة كاملة،

وإذ يذكر أيضا بخطة عمل كمبالا بشأن المرأة والسلم وأهمية دور المرأة فى صنع السلم وتسوية النزاعات ،

وإذ يعرب عن تقديره لدور أجهزة الامم المتحدة فى المساعى الرامية الى تعزيز جهود المرأة التنموية وذلك بعقد مؤتمرات اقليمية وعالمية تركز على اهتمامات المرأة،

وإذ يعى جميع التغيرات السياسية والاقتصادية الرئيسية التى تؤثر على افريقيا والحاجة الى مشاركة المرأة بصورة.نشطة وبشتى وظائفها فى عملية التنمية ،

١- يأخذ علما بتقرير الأمين العام عن المؤتمر الاقليمى الافريقى الخامس المعنى بالمرأة.

٢- يعرب عن عميق امتنانه وتقديره للسنغال حكومة وشعبا على استضافة هذا المؤتمر بنجاح .

٣- يؤيد برنامج العمل الافريقى الذى أقره المؤتمر الاقليمى الافريقى الخامس المعنى بالمرأة كموقف افريقى موحد وإطار لصياغة السياسات وتنفيذ برامج ملموسة ومستدامة للنهوض بالمرأة تحقيقا للمساواة والتنمية والسلم.

٤- يؤكد من جديد فى ضوء التغييرات التى تستجد فى افريقيا خاصة وفى العالم عامة أن اشراك المرأة فى عملية التنمية بالكامل يجب أن يكون موجها نحو تحقيق شراكة متساوية فى عملية صنع القرار والبحث عن السلام من خلال منع النزاعات وادارتها وتسويتها وحماية حقوق الانسان .

٥- يدعـو الدول الأعضاء الى القيام بما يلى :

(أ) مراعاة عامل المساواة بين الجنسين فى جميع سياساتها وخططها وتدابيرها التى تهدف الى تحقيق المساواة والتنمية والسلم ؛

(ب) تعزيز النهوض بالمرأة من خلال تمكينها ومشاركتها وتعزيز قدرتها على صنع القرار على جميع المستويات وفى جميع ميادين الحياة والقضاء على الإتجاهات والممارسات الاجتماعية والثقافية والفردية التى تديم التمييز القائم على الجنس فى التشريعات وكذلك فى القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛

(ج) الأخذ فى الاعتبار بصورة أكبر لمساهمة المرأة وخبرتها ومواهبها وبصيرتها وقدرتها الابداعية فيما يتعلق بتقدم ومستقبل قارتنا ؛

(د) إبداء الارادة السياسية والالتزام وذلك بحشد جميع الموارد البشرية والمالية دوليا واقليميا ووطنيا من أجل تنفيذ برنامج العمل ؛

(هـ) المشاركة الكاملة والفعالة فى المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة المقرر عقده فى بيجن .

٦- يطلب من الأمين العام تعزيز التعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقى ، تحت اشراف الأمانة المشتركة ، وتعبئة الموارد اللازمة لكفالة التنفيذ الناجح لبرنامج العمل الافريقى بشأن المرأة ، كيما يتسنى لمنظمة الوحدة الافريقية، باعتبارها المنظمة السياسية الرائدة ، الملتزمة بتحقيق مشاركة المرأة الكاملة فى التنمية - أن تضطلع بدور فاعل كعنصر مشارك فى تنظيم المؤتمرات القارية الافريقية الواجب عقدها مستقبلا بشأن مجالات الاهتمام الحاسمة الخاصة بالمرأة ، وتنفيذ الاجراءات المقترحة فى وثيقة برنامج العمل الافريقى.

٧- يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية تقديم تقارير حول التقدم المحرز فى تنفيذ برنامج العمل الافريقى الى مجلس الوزراء ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

—

قرار
بشأن اعلان سنة ١٩٩٦
سنة للتعليم فى افريقيا

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا - اثيوبيا فى الفترة من ٢١ - ٢٣ يونيه ١٩٩٥ .

اذ تدارس تقرير اجتماع وزراء غربى افريقيا ووسطها المسئولين عن التعليم الاساسى والمعنون "آفاق سيجو"،

واذ يوقن بأن التعليم الأساسى يشكل ركيزة التنمية،

واذ يعرب عن عميق قلقه ازاء افتقار مخططات التعليم التقليدية الى الفعالية،

واذ يعرب عن اقتناعه بضرورة مواءمة السياسات التعليمية بهدف تنسيق الجهود فى هذا المضمار .

واذ يعرب عن اقتناعه من جهة أخرى - بأن التعاون شبه الاقليمى المدعم هو عامل للارتقاء والتكامل ،

واذ يعقد العزم على ضمان المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية والشركاء فى التعليم فى تحديد وتنفيذ السياسات التعليمية قصد ضمان الاندماج الاجتماعى والارتقاء بالفرد.

١ - **يوافق** على الاعلان بشأن "آفاق سيجو" .
٢ - **يوافق** على انشاء مرصد "آفاق سيجو" والشبكات الاقليمية وتوسيعها.
٣ - **يعلن** سنة ١٩٩٦ سنة للتعليم فى افريقيا.

قرار
بشأن توصيات "محفل افريقيا"

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا، اثيوبيا، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

إذ يعرب عن تقديره لليونسكو لتنظيم "محفل افريقيا" خلال الفترة من ٦ الى ١٠ فبراير ١٩٩٥ حول موضوع "التنمية الاجتماعية : الأولويات الافريقية" حيث صدرت توصيات مهمة للغاية بشأن المدارس والجامعات والتدريب والعلم والتكنولوجيا لصالح التنمية المستدامة وإضفاء الصبغة الاقليمية على التنمية والاتصالات والتنمية فى البيئة الريفية والأبعاد الثقافية للتنمية وإشاعة الديمقراطية فى الحياة اليومية : ثقافة السلام،

وإذ يضع فى إعتباره نتائج مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية المعقود فى كوبنهاجن، الدانمارك ، (٦ الى ١٢ مارس ١٩٩٥) بخصوص التنمية الاجتماعية وضرورة اتخاذ الدول الافريقية الأعضاء اجراءات ملموسة للمتابعة فى هذا الشأن ،

وإذ يرى أن النزاعات المختلفة فى افريقيا تشكل عقبة أمام تنمية القارة وأن هناك حاجة الى وضع سياسة وقائية من شأنها تعزيز ثقافة السلام والتسامح :

١- يؤكد أهمية كفالة المتابعة المناسبة والفعالة للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن "محفل افريقيا" بشأن التعليم والتدريب ولا سيما فيما يتعلق بالأولوية التى يجب منحها لهذين القطاعين خلال المفاوضات حول برامج التكيف الهيكلى وإضفاء الصبغة الاقليمية على التعليم العالى وإنشاء مراكز اقليمية للدراسات المتقدمة واستخدام التقنيات الحديثة فى تطوير التعليم .

٢- يدعو الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية الى :

١) زيادة الاعتمادات التى تخصص فى ميزانياتها للعلم والتكنولوجيا.

٢) الاستفادة من صندوق اليونسكو للعلم والتكنولوجيا .

٣) المطالبة بتخصيص نسبة معقولة من أرقام التخطيط الإرشادية لبرنامج الامم المتحدة الانمائى من أجل تطوير العلم والتكنولوجيا على المستوى الوطنى فى البلدان الافريقية .

٣- يناشد شركاء افريقيا فى التنمية ، على المستويين العام والخاص ، الإسهام بالمثل فى تطوير العلم والتكنولوجيا فى افريقيا .

٤- يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى اتخاذ مبادرات مناسبة يكون من شأنها الاسهام فى جهود الدول الأعضاء والمجتمع الدولى ولا سيما فى إطار تنفيذ توصيات "محفل افريقيا" التى قامت اليونسكو بتنظيمها وذلك من أجل كفالة مزيد من الاحترام لحقوق الانسان وإنشاء أو تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيع ثقافة السلام والتسامح بغية تهيئة البيئة المناسبة للسلام والاستقرار من أجل تنمية افريقيا .

قرار
بشأن اتفاقية التعاون المقترحة بين
منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة

—

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ فى أديس أبابا ، اثيوبيا ،

اذ تدارس تقرير الأمين العام عن اتفاقية التعاون المقترحة بين منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة،

واذ يضع فى اعتباره تفويض اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة ودورها المهم فى مساعدة اللاجئين والمهاجرين والمشردين ،

واذ يضع فى اعتباره أيضا أن المبادىء والأهداف التى تحكم أنشطة اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة تتطابق مع مبادىء وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية،

واذ يأخذ فى الحسبان الحاجة الى تعزيز التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة فى مجال مساعدة اللاجئين والمهاجرين والمشردين فى افريقيا،

واذ يضع فى اعتباره أن اضفاء الصبغة الرسمية على العلاقات القائمة بالفعل بين منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة سوف يمكن المنظمتين من تعزيز تعاونهما بغية مواءمة وتنسيق أنشطتهما فى المجالات المعنية ذات الاهتمام المشترك:

١ - يأخذ علما بتقرير الأمين العام المتضمن فى الوثيقة رقم CM/1901 (LXII).

٢ - يقر مشروع اتفاقية التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة .

٣ - يجيز للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية توقيع الاتفاقية المذكورة مع الممثل المفوض رسميا من قبل اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة .

—

قرار
بشأن دار افريقيا بباريس

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

إذ تدارس التقرير CM/1879 (LXII) ، الضميمة ١ بشأن دار "افريقيا بباريس"،

وإذ يلاحظ أنه على الرغم من الاصلاحات الجريئة التى قامت بها الدول الافريقية والانجازات الهامة التى تحققت فى جميع ميادين النشاط الانسانى ، لا تزال افريقيا ممثلة بشكل مجحف ومن خلال قوالب سلبية ،

وإقتناعا منه بأنه من الضرورى القيام بعمل طموح وحازم ومنسق بهدف التخلص من هذا المفهوم الضار بافريقيا والافريقيين كلما دعت الحاجة الى ذلك ،

وإدراكا منه بأن "دار افريقيا بباريس" ستواصل هذا العمل الطموح والأساسى المتمثل فى التعريف بافريقيا على نحو أفضل باعتبارها قارة تتقدم وتعمل وتبدع على الرغم من الكوارث والنكبات الاخرى، وذلك عن طريق تقديم أبرز عناصر افريقيا الفاعلة فى مجالات الثقافة والفنون الافريقية والاقتصاد ، بما ينتجونه من أفكار ومبادرات ويواجهونه من تحديات ،

وإذ يعرب عن ارتياحه للمشاريع التى تم البدء فى تنفيذها فى إطار عملية رد الاعتبار للمصالح المادية والمعنوية لافريقيا والدفاع عنها على غرار مركز افريقيا بلندن والمؤسسات الاخرى التى تضطلع بنفس المهمة،

١ - يرحب بالمبادرات الهامة التى اتخذها " دار افريقيا" وبدورها الايجابى فى التعريف - على نحو أفضل - بأفريقيا فى سائر مناطق العالم.

٢ - يدعو الدول الأعضاء ودوائر رجال الأعمال الافريقية وكذلك المؤسسات الثقافية فى افريقيا الى تقديم كل مساعدة ممكنة لدار افريقيا بغية مساعدتها فى تحقيق أهدافها.

٣ - يناشد المجتمع الدولى أن يبذل كل ما فى وسعه لدعم دار افريقيا فى سعيها نحو تحقيق أهدافها وذلك فى اطار مقاصد وأهداف العقد العالمى للتنمية الثقافية ١٩٨٨ - ١٩٩٧.

٤ - يطلب من الأمين العام أن يقدم -بصفة دورية - تقريرا عن مشروع "دار افريقيا بباريس".

قرار
بشأن الحركة الكشفية في افريقيا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

إذ يأخذ فى الاعتبار أن مستقبل افريقيا يتوقف - الى حد بعيد - على الجهد الذى تبذله القارة من أجل تعزيز وتنمية مواردها البشرية وخاصة شبيبتها ،

وإذ يلاحظ أن الشبان سيتحملون فى المستقبل مسئوليات شتى فى بلدانهم، وأن تربيتهم تشكل بالتالى مرحلة حاسمة من مراحل إعدادهم للنهوض بمهام الحياة العملية،

وإذ يدرك ضرورة استكمال الجانب الأكاديمى لتربية الشباب باسهام غير رسمى للحركات التربوية التى يستطيع الشباب من خلالها تنمية معارفهم ومؤهلاتهم وكفاءاتهم،

وإذ يأخذ فى الحسبان ما للحركة الكشفية من طابع مستقل وغير سياسى ،

وإذ يلاحظ أن الحركة الكشفية هى أكبر حركة تربوية فى العالم وأنها تستهدف الاسهام فى تنمية متسقة للشباب من خلال تحقيق انتعاش كامل لجميع قدراتهم،

وإذ يقر بأن الحركة الكشفية فى افريقيا تشكل أكبر حركة للشباب باعتبار أنها قد أثبتت وجودها سواء فى مجال تربية الشباب وإحاطتهم بالعناية أو تكوين الكبار ،

إذ يسجل - بارتياح - أن الحركة الكشفية إستطاعت فى العديد من البلدان الافريقية إنجاز مشاريع إنمائية مجتمعيه : الانتاج الغذائى ، الصحة ، الصحة العامة ، محو الأمية - وبالتالى تقديم إسهام مباشر فى تحسين ظروف معيشة السكان المعنيين ،

١- يحيي الحركة الكشفية فى افريقيا وإسهامها فى عملية التنمية الشاملة للقارة.

٢ - يقرر تخصيص يوم للحركة الكشفية فى افريقيا، ويطلب من الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية اجراء المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء، بغية تحديد تاريخ يحتفل به كرمز للحركة الكشفية .

٣- يوجه نداءً الى جميع الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية من أجل تقديم دعم فعال لتنمية وتوطيد وتوسيع الحركة الكشفية فى افريقيا .

٤- يوصى بمنح المساعدة الضرورية للهياكل الوطنية الكشفية فى افريقيا قصد تسهيل مشاركتها فى الأنشطة الكشفية الدولية .

٥- يدعـو الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى متابعة تنفيذ هذه التوصيات.

—

قرار بشأن
دور الحركة الاوليمبية فى بناء عالم سلمى

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى اديس ابابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ ،

اذ يذكر بقراره رقم CM/RES.1472(LVIII) المعتمد فى دورته العادية الثامنة والخمسين المعقودة فى القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢١ الى ٢٦ يونيو ١٩٩٣ ، فى أعقاب النداء الذى وجهته اللجنة الأوليمبية الدولية من اجل بناء عالم سلمى أفضل من خلال الرياضة .

واذ يذكر أيضا بدعمه لاعلان سنة ١٩٤٤ " سنة دولية للرياضة والمثل الاعلى الأوليمبى" بهدف الاحتفال بالذكرى المئوية لانشاء اللجنة الأوليمبية الدولية .

وإذ يضع فى الاعتبار الدور الفعال الذى تقوم به منظمة الوحدة الافريقية والدول الأعضاء فيها فى مجال الرياضة والدفاع عن المثل الاعلى الأوليمبى ،

واذ يأخذ فى الحسان قراره رقم CM/RES.1530(LX) المعتمد فى دورته العادية الستين التى عقدت فى الفترة من ٦ الى ١١ يونيو ١٩٩٤ فى مدينة تونس بالجمهورية التونسية .

واذ يقر كذلك بأن هدف الحركة الأوليمبية هو بناء عالم سلمى أفضل بتربية الشباب من خلال الرياضة والثقافة .

واذ يرحب بمشاركة الحركة الرياضية الافريقية فى تعزيز السلام والتعاون الدولى.

واذ يذكر أيضا بالقرارين رقمى A/RES/48/10 و A/RES/48/11 بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٩٣ والقرار رقم A/49-1.46 بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٩٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة والتى ايدتها جميع الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية.

١ - يهنىء الحركة الأوليمبية الدولية على نجاحها فى تعبئة شباب العالم من اجل السلام.

٢ - يهيب بالدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية أن تؤكد مجددا خلال أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة احترام الهدنة الأوليمبية أثناء دورة الألعاب الأوليمبية السادسة والعشرين المقبلة وهى الدورة المئوية المقرر تنظيمها فى أطلنطا بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٦ .

٣ - يدعو الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ـ بموجب القرار رقم A/49/L.46 بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحـــدة ـ الى ايفاد ممثلين على مستوى الوزراء أو من ينوب عنهم من المسئولين عن الشباب والرياضة لحضور المناقشة التى سوف تجريها الجمعية العامة فى دورتها الخمسين يومى ٦ و ٧ نوفمبر ١٩٩٥ بشأن البند من جدول الأعمال المعنون " من أجل بناء عالم سلمى أفضل من خلال الرياضة والمثل الاعلى الأوليمبى".

٤ - يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى كفالة متابعة هذا القرار وتنفيذه وتقديم تقرير فى هذا الشأن الى الدورة المقبلة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية .

—

قرار
بشأن تجديد موارد صندوق التنمية الأوروبى

—

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ فى أديس أبابا ، اثيوبيا ،

إذ يذكر بالروابط التاريخية والسياسية والمعنوية القائمة بين دول الاتحاد الأوروبى ومجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادىء ،

وإذ يأخذ فى الاعتبار نتائج الاجتماع التفاوضى لمجلس وزراء مجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادىء والاتحاد الأوروبى الذى عقد فى ٣٠ نوفمبر وأول ديسمبر ١٩٩٤ وفى ١٥ و ١٦ فبراير ١٩٩٥ فى بروكسل ،

وإذ يأخذ فى الاعتبار أيضا القرار الصادر عن المؤتمر المشترك لمجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادىء والاتحاد الأوروبى فى اجتماعه المنعقد فى داكار فى فبراير ١٩٩٥ حول حالة التقدم المحرز فى المفاوضات من أجل استعراض منتصف المدة لاتفاقية لومى الرابعة ،

وإذ يؤكد على الطابع الخاص لاتفاقية لومى التى تشكل بأحكامها برنامج تعاون فريدا فى إطار العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه لأن الدورة الأخيرة لمجلس وزراء مجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى والاتحاد الأوروبى قد إختتمت فجأة دون التوصل الى اتفاق حول المبلغ المحدد للغلاف المالى ،

وإذ يأخذ فى الاعتبار أن المساعدة الانمائية لبلدان مجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادىء عامة والدول الافريقية خاصة قد إنخفض مستواها الفعلى بينما كانت هناك زيادة ملحوظة فى النفقات الخارجية للاتحاد ،

١- **يعرب عن أسفه الشديد** للموقف الذى اتخذته بعض الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى التى يبدو أنها لا تأخذ فى الاعتبار ما يتعرض له شركاؤها من مجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادىء من مصاعب متزايدة .

٢- **يناشد بقوة** الدول الأعضاء التى أعربت عن نيتها فى تخفيض مساهمتها المالية فى صندوق التنمية الأوروبى إعادة النظر فى قرارها .

٣- **يطلب** أن يأخذ الغلاف المالى فى الاعتبار الواقع المتمثل فى توسيع عضوية الاتحاد الأوروبى ومعدل التضخم المالى وادخال مبادىء جديدة وشرط التعليق فى اتفاقية لومى الرابعة وعبء الديون من بين أمور اخرى .

٤- **يضع فى الحسبان** ضرورة اعتبار مبلغ ١٣٫٣ بليون وحدة نقد أوروبية الذى تمت الاشارة اليه خلال الاتصالات غير الرسمية حدا أدنى مقبولا .

٥- **يناشد** رئاسة الاتحاد الأوروبى التأكد من أن أى عرض يقدم يأخذ فى الاعتبار التوقعات المشروعة لمجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادىء تمشيا مع روح التضامن التى إتسم بها دائما التعاون بين مجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادىء .

٦- **يكلف** الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بعرض هذا القرار على الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى بصفة فردية وعلى رئيس مجلس وزراء الاتحاد الأوروبى خلال اجتماعه المنعقد فى لوكسمبرج فى ٢٢ يونيو ١٩٩٥ .

—

قرار
بشأن الوضع المالى للاتحاد الافريقى للاتصالات السلكية واللاسلكية

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والعستين فى أديس أبابا- اثيوبيا خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيه ١٩٩٥ .

اذ استمع الى بيان رئيس وفد مالى بشأن الوضع المالى الحرج للاتحاد الافريقى للاتصالات السلكية واللاسلكية،

واذ يعرب عما يساوره من قلق عميق ازاء هذا الوضع الذى قد يلحق أبلغ الضرر ببرنامج التكامل فى ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية،

واذ يعرب عن اقتناعه بأن تضخم المتأخرات فى اشتراكات الدول الأعضاء فى الاتحاد يعوق - الى حد خطير - تنفيذ برنامج أنشطته واعادة هيكلته بغية تطويعه - على نحو أفضل - بحيث يواكب تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية على الصعيد الدولى،

١ - يوجه نداء ملحا الى كافة الدول الأعضاء فى الاتحاد الافريقى للاتصالات السلكية واللاسلكية من أجل سداد اشتراكاتها .

٢ - يوصى الدول الأعضاء فى الاتحاد الافريقى للاتصالات السلكية واللاسلكية بدعم برنامج اعادة الهيكلة الجارى.

قرار
بشأن منظمة الوحدة الأفريقية /
لجنة البحوث العلمية والفنية - مشروع سافجراد

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا،اثيوبيا خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيه ١٩٩٥.

بالنظر الى القرارين رقمى CM/RES.1417 (LVI) و CM/RES.1746 (LVII) اللذين يطلب بموجبهما من الأمانة العامة توفير الدعم المالى للمشروع المشترك للبحوث الخاصة بزراعة وتنمية الحبوب الغذائية فى الأراضى شبه القاحلة (سافجراد)،

واذ يضع فى اعتباره ما يقدمه مشروع سافجراد من اسهام تقنى هام فى تعزيز المقدرة على البحث والتنمية من أجل النهوض بالاكتفاء الذاتى والأمن الغذائى فى البلدان الافريقية،

واذ يدرك المزايا الاجتماعية والاقتصادية المتاحة للدلول الأعضاء بفضل استخدام التكنولوجيات المتطورة من جانب سافجراد فى أوساط الفلاحين،

واذ يأخذ فى الاعتبار المشاريع الجارى تنفيذها والمشاريع التى هى بصدد الاعداد للسنوات الخمس المقبلة،

واذ يدرك سياسة ما نحى القروض واستعدادهم فقط لدعم أنشطة سافجراد شريطة أن تبدى المنظمة المستفيدة (منظمة الوحدة الأفريقية) اهتمامها بتمويل الأنشطة المرتبطة بالتنسيق،

١ - يجدد توصيته السابقة للأمانة العامة باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتوفير الموارد المالية الملائمة من أجل دعم أنشطة هيئة مكتب تنسيق سافجراد.

٢ - يطلب من اللجنة الاستشارية للميزانية والشئون الادارية والمالية أن تتدارس المسألة بعناية وترصد الموارد اللازمة فى هذا الشأن .

٣ - يحث المجتمع الدولى على الاستمرار فى دعم الأنشطة التقنية التى يقوم بها مشروع سافجراد فى سبيل أداء مهمته.

٤ - يطلب من هيئة مكتب تنسيق سافجراد أن تنظر فى امكانية توسيع مجال انشطتها حتى تشمل مناطق ايكولوجية أخرى من القارة وكذلك اصنافا أخرى من المحاصيل الزراعية.

-

قرار
بشأن مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية
لوكالة الأنباء الأفريقية

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا، اثيوبيا ، فى خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيه ١٩٩٥.

اذ يذكر بالموافقة على خطة انعاش وكالة الأنباء الافريقية بواسطة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت فى داكار، السنغال، فى خلال الفترة من ٢٨ يونيه الى أول يوليو ١٩٩٢ ،

واذ يلاحظ التقدم الهام الذى تم احرازه فى تنفيذ خطة الانعاش فيما يتعلق بالادارة علاوة على انتاج مواد التحرير،

واذ يعرب عن ارتياحه للمساعدة التى قدمتها "اليونسكو" وللتعهدات التى تقدمت بها العديد من المؤسسات متعددة الأطراف لتزويد وكالة الانباء الافريقية بشبكة للأقمار الصناعية تغطى افريقيا بأسرها ولمساعدة الوكالة على فتح مكاتب اقليمية فرعية جديدة فى افريقيا،

واذ يدرك أن نجاح خطة الانعاش تعتمد فى الأساس على افريقيا قبل اضفاء الطابع التجارى على منتجات وكالة الانباء الافريقية الشىء الذى سيؤدى بالوكالة الى أن تصبح معتمدة ذاتيا من الناحية المالية،

واذ يعرب عن القلق البالغ ازاء الوضع المالى الخطير الذى من الممكن أن يعرض الى الخطر النتائج التى تم تحقيقها سلفا فى خلال ال ٢٤ شهرا الأخيرة:

١ - يقرر تقديم مساعدة الى وكالة الأنباء الافريقية،

٢ - يوجه اللجنة الاستشارية لكى تبحث السبل والوسائل الكفيلة بمساعدة وكالة الانباء الافريقية.

٣ - يهنىء الدول الأعضاء التى سددت اشتراكاتها للميزانية العادية لوكالة الأنباء الافريقية.

٤ - يحث تلك الدول الأعضاء التى لم تسدد بعد متأخراتها من الاشتراكات الى الوكالة، أن تفعل ذلك، لتمكين الوكالة من رسم الصورة الصحيحة لافريقيا فى المسرح العالمى حيث يتم المزيد والمزيد من التهميش للقارة.

قرار
بشأن ضرورة تضامن الدول الأعضاء فى الاحتفال بالدورة السادسة للألعاب الافريقية فى زيمبابوى

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا - اثيوبيا ،خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥.

اذ يذكر بالقرار الصادر عن الدورة العادية الثانية والخمسين لمجلس الوزراء الذى يطلب برعاية ودعم منظمة الوحدة الأفريقية لدورات الألعاب الافريقية،

واذ يأخذ فى الحسبان بالقرار الصادر عن الدورة العادية الستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الذى يطالب الدول الأعضاء بالاسهام على نحو فردى وجماعى فى نجاح الدورة السادسة للألعاب الافريقية فى زيمبابوى بالمشاركة فيها على نطاق واسع،

واذ يأخذ فى الاعتبار الوضع المالى الحرج للمجلس الأعلى للرياضة فى افريقيا والناجم عن عدم سداد الدول الأعضاء مساهماتها المقررة فى ميزانية المنظمة،

واذ يضع فى اعتباره أن مجلس الوزراء شجب هذا الوضع فى عدة مناسبات ،

واذ يعرب عن رغبته فى توفير الموارد الكافية للمجلس الأعلى للرياضة فى افريقيا بغية تمكينه من آداء المهام المنوطة به بفاعلية والاسهام على نحو جيد فى تنظيم وتسيير الدورة السادسة للألعاب الافريقية،

واذ يدرك أن نوعية وحجم المشاركة فى الدورة السادسة للألعاب الافريقية من شأنهما أن يجتذبا الرعاية التنافسية الجيدة للدورات اللاحقة للألعاب الافريقية.

١ - يكرر مجددا النداء الذى وجه الى الدول الأعضاء خلال الدورة الستين من أجل الاسهام على نحو فردى وجماعى فى نجاح الدورة السادسة للألعاب الافريقية فى زيمبابوى من ١٨ الى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥ وذلك بان نشارك فيها جميعا.

٢ - يناشد بقوة جميع الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المجلس الأعلى للرياضة فى أفريقيا قبل افتتاح الدورة السادسة للألعاب الافريقية فى زيمبابوى، تمكينا للمجلس الأعلى للرياضة فى افريقيا من الاعداد لهذه الدورة على نحو أفضل .

قرار
بشأن الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا- اثيوبيا خلال الفترة من ٢١ - ٢٣ يونيه ١٩٩٥.

اذ يشير الى القرار رقم CM/RES.1571 (LXI) بشأن وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر فى تلك البلدان التى تعانى من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة فى افريقيا التى اعتمدتها الدورة العادية الحادية والستون لمجلس الوزراء المعقودة فى أديس أبابا - اثيوبيا فى الفترة من ٢٣ الى ٢٧ يناير ١٩٩٥ .

اذ يشير أيضا الى القرار رقم ١٨٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ ديسمبر ١٩٩٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن انشاء لجنة التفاوض الحكومية الدولية ،

اذ يرحب باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فى البلدان التى تعانى من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة فى افريقيا فى ١٧ يونيو ١٩٩٤ فى باريس ،

اذ يرحب أيضا بتوقيعها لاحقا من قبل ١٠٥ بلدا والمصادقة عليها من قبل ثلاثة بلدان ،

اذ يؤكد مجددا أهمية القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ترتيبات الفترة الانتقاليه ولا سيما القرار بشأن التدابير العاجلة لافريقيا.

١ - يحث الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية التى لم توقع ولم تصادق على الاتفاقية بعد أن تفعل ذلك فى أقرب وقت ممكن للتدليل على رغبة وأمل القارة المعقود على هذه الاتفاقية واتاحة دخولها حيز النفاذ لسريان مفعولها على الفور.

٢ - يناشد الدول الأخرى التوقيع على الاتفاقيـــة والمصادقة عليها فى أقرب وقت ممكن .

٣ - يحث المجتمع الدولى على تنفيذ التزاماته وفقا لاحكام القرارات ذات الصلة بشأن التدابير العاجلة لافريقيا وكذلك مواد الاتفاقيه ذات الصلة.

٤ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية متابعة حالة تنفيذ هذا القرار والقرارات الأخرى التى اعتمدها المجلس فى نفس الموضوع وتقديم تقرير عن ذلك الى دورة المجلس القادمة.

قرار الشكر

-

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية والستين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢١ - ٢٤ يونيو ١٩٩٥ ،

إذ يضع فى الاعتبار البعد السياسى العميق الذى تميز به الخطاب الذى ألقاه معالى السيد تامرات لاينى ، رئيس وزراء حكومة إثيوبيا الانتقالية خلال الجلسة الافتتاحية للمجلس ،

وإذ يأخذ فى الاعتبار الترحيب الحار الذى حظيت به مختلف الوفود وظروف الاقامة والعمل الجيدة التى تم توفيرها لضمان حسن سير اعمال المجلس ،

وإذ يأخذ فى الاعتبار أن هذه التسهيلات قد ساهمت بشكل أوفر فى إنجاح مداولات المجلس ،

١ - يزجى شكره الخالص لفخامة الرئيس ملس زيناوى وللحكومة الانتقالية والشعب الاثيوبى على كرم الضيافة والتضحيات المقدمة لضمان نجاح أعمال المؤتمر .

٢ - يعرب عن تهانيه لمعالى السيد / سيوم مسفين . رئيس الدورة الثانية والستين على الحكمة والحنكة اللتين أدار بهما أعمال مجلس الوزراء .

-

المرفق الثاني

الاعلانات والقرارات التي اعتمدها مؤتمر دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الحادية والثلاثين AHG/DECL.1 - 2 (XXXI)
AHG/RES.234-246(XXXI)

المحتويات

	العنـــــوان	الصفحة
الاعلانـــات :		
AHG/DECL.1 (XXXI)	إعلان بشأن خطة العمل الافريقية الخاصة بوضع المرأة فى افريقيا فى سياق صحة الاسرة.	١٠٨
AHG/DECL.2 (XXXI)	إعلان أديس أبابا بشأن برنامج عمل داكار الافريقى حول المرأة.	١٢٤
القـــرارات :		
AHG/RES.234(XXXI)	قرار بشأن تعبئة الموارد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا.	١٢٩
AHG/RES.235(XXXI)	قرار بشأن الجماعةالاقتصاديةالافريقية.	١٣٢
AHG/RES.236(XXXI)	قرار بشأن إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا : برنامج عمل القاهرة.	١٣٥
AHG/RES.237(XXXI)	قرار بشأن عقد مؤتمر عالمى حول اللاجئين والمشردين.	١٦١
AHG/RES.238(XXXI)	قرار لدعم اليونيدو والأونكتاد.	١٦٣
AHG/RES.239(XXXI)	قرار بشأن زيادة عدد أعضاء هيئة مكتب المؤتمر.	١٦٦
AHG/RES.240(XXXI)	قرار بشأن اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب.	١٦٧
AHG/RES.241(XXXI)	قرار بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية.	١٧٠
AHG/RES.242(XXXI)	قرار بشأن الديون الخارجية لافريقيا.	١٧٤
AHG/RES.243(XXXI)	قرار خاص بشأن إحياء الذكرى الخمسين لانشاء منظمة الامم المتحدة.	١٧٨
AHG/RES.244(XXXI)	قرار بشأن الأمن الغذائى والتنمية الزراعية فى افريقيا.	١٨٠
AHG/RES.245(XXXI)	قرار بشأن البيئـــــة.	١٨٣
AHG/RES.246(XXXI)	قرار الشكـــــــــر.	١٨٦

إعلان بشأن
خطة العمل الافريقية الخاصة بوضع المرأة فى افريقيا فى سياق صحة الاسرة

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المجتمعين فى دورتنا العادية الحادية والثلاثون فى أديس أبابا، اثيوبيا، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥ ،

إذ نذكر بالفقرة ٣٢١ (المتعلقة بالصحة والتغذية وحياة الأسرة) الفصل الثانى عشر من خطة عمل لاجوس والأحكام الواردة فيها بخصوص المرأة والتنمية .

وإذ نأخذ فى الاعتبار الفصل الثالث عشر من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية والمتعلق بالموارد البشرية والشئون الاجتماعية والصحة والسكان بما فى ذلك المرأة والتنمية .

وإذ نذكر أيضا بالمادتين ١٣ (٣) و ١٩ من الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب والأحكام الواردة فيهما .

وإذ نؤكد مجددا أحكام برنامج عمل داكار وقرارات المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى القاهرة بجمهورية مصر العربية ١٩٩٤ .

وإذ نعرب عن تقديرنا للجهود التى بذلها وزراء الصحة خلال الدورة العادية الخامسة لمؤتمر وزراء الصحة الافريقيين المنعقدة فى القاهرة من ٢٤ الى ٢٩ ابريل ١٩٩٥، من أجل صياغة خطة العمل الافريقية .

وإذ ندرك أن المرأة الافريقية تنتج أكثر من ٧٠% من المحاصيل الغذائية فى أنحاء عديدة من القارة :

١- نرى أن المرأة تسهم بقدر وفير فى التنمية فى افريقيا ومع ذلك فهى أول من تتعرض صحته للآثار السلبية الناجمة عن الركود الاقتصادى والنزاعات والكوارث الطبيعية والكوارث التى يصنعها الانسان .

٢- نعترف بأنه طالما ظلت المرأة هى الأكثر تعرضا للخطر والأقل تعليما والأضعف صحة، فان آفاق الاقتصاد والتنمية البشرية فى افريقيا سوف تظل معرضة للخطر.

٣- ندرك أن المجمعات والامم تتضرر من الآثار المترتبة على معاناة النساء اللاتى يعتبرن ركائزها .

٤- نؤكد مجددا القيم الاقتصادية والعدالة الاجتماعية اللتين تتمثلان فى الاستثمار فى مجال المحافظة على صحة المرأة الافريقية .

٥- لذلك ، نعلن التزامنا التام بتنفيذ الأنشطة الواردة فى خطة العمل الافريقية المرفقة بهذا الاعلان ، ونناشد مختلف القطاعات فى حكوماتنا ودولنا والمنظمات غير الحكومية وشركاءنا فى مجال التنمية الصحية ، الشروع و/أو الاجتهاد فى تنفيذ هذه الأنشطة كل فى مجال اختصاصه لكى يتسنى لنا أن نبلغ ما نصبو اليه وهو تحسين صحة المرأة الافريقية .

٦- نناشد أيضا الدول الأعضاء توفير بيئة مواتية لاشراك المرأة فى عملية صنع القرار.

خطة العمـــل

مراحل الطفولة	المشكلات ذات الصلة	الاستراتيجيات والانشطة
الطفولة من ٠ ـ ١٠ سنوات	جميع مشـــاكل الطفولة	ـ تعبئة الارادة السياسية والالتزام العام بضمان الامتثال بمعاهدة الامم المتحدة حول حقوق الطفل الافريقية والميثاق الافريقـــــى لحقوق الطفل ورفاهيته ٠ ـ عند اللزوم ، انشاء فريق عمل أو هيئة أخرى لمتابعة تنفيـــــذ خطط وبرامج العمل الوطنية ومتابعة نتائج القمة العالمية للطفل والمؤتمرا الدولى لمساعدة الأطفال الافريقيين
	التمييز فى الحصول على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية (تفضيل الابن)	ـ الاعلام والتعليم والاتصالات ٠ وتوعية اعضاء المجتمع من الجنسين ـ بلوغ عمال الصحة وضمان تغطية متساوية للطفلة من خـــــلال الخدمات الصحية (مثل) التحصين وعلاج الجفاف عن طريق الفـــم فى المدرسة حيث يمكن ذلك ٠ ـ برامج تناول الأكل فى المدرسة حيث يمكن ذلك ٠ ـ التعليم الاجبارى/أو سياسات العمل الثابتة فى المدارس والاعانات المالية /القبول التفضيلى للطلبات ٠

مراحل الطفولة	المشكلات ذات الصلة	الاستراتيجيات والانشطة
	العمل التكليفى الزائد للبنات (الواجبات المنزلية بما فى ذلك رعاية الاشقاء) •	ـ تشجيع التدابير الخاصة بتخفيض العمل التكليفى عن النساء وبناتهن• ـ برامج الاطعام فى المدارس وحيث أمكن ذلك ـ يتعين على الاعلام والتعليم والاتصال اجراء تعديلات على تنشئة الاولاد اجتماعا وممارسات الحمل بالنسبة للابناء وزيادة مشاركة الذكور فى الاعمال المنزلية (بمافى ذلك رعاية الاطفال)•
	تجديع العضو التناسلى للمرأة	ـ سن التشريعات لمنع هذه الممارسة • ـ توعية المجتمع بالعواقب الصحية لتجديع العضو التناسلى للمرأة • ـ وضع تشريع ملائم ثقافياوالتوعية عن طريق التعليم والاتصالات لمقاومة هذه الممارسة ـ تشجيع مصادرا الدخل البديلة له مارسى تجديع العضو التناسلى للمرأة مثل القابلات التقليدية •

مراحل الطفولة	المشكلات ذات الصلة	الاستراتيجيات والأنشطة
	تشغيل الطفل البغاء وأشكال أخرى من الاستغلال	ـ وضع تشريع لحماية حقوق الطفل فى ذلك القوانين الخاصة بمنع تشغيل الطفل وتطبيق هذه القوانين ومتابعتها • ـ توفيرا الاعلام والتعليم والاتصال لاعضاء المجتمع ـ تشجيع فرص التعليم للمرأة (كما ورد اعلاه)•
	الاساءة للطفل بما فى ذلك الاساءة الجنسية	ـ وضع تشريع للحماية ومتابعة قوانين العقوبة الملائمة لمقترا فى هذه الجريمة ـ تعبئة الاعلام والتعليم والاتصال فى المجتمع • ـ الاعتراف بالممارسة ومجابهتها • ـ توفيرا التعليم والتدريب لعمال الصحة لمعرفة علامات هذه الاساءات والاستجابة لها • ـ توفيرا الاعلام والتعليم والاتصال لتشجيع الأباء على قضاء مزيد من اوقاتهم مع أطفالهم • ـ تشجيع الاتحادات والجمعيات القائمة والجديدة على حماية الطفل والمرأة •

مراحل الطفولة	المشكلات ذات الصلة	الاستراتيجيات والأنشطة
سن المراهقة (١٠ ـ ١٥)	النشاط الجنسى فى وقت مبكرا	ـ تحديد أدنى سن قانونى للزواج (حيث لزم ذلك) وتطبيق ومتابعة هذا التشريع ـ التعليم الاجبارى والمجانى للبنات • ـ المعاقبة على استغلال المراهقات جنسيا ـ توفيرا الاعلام والتعليم والاتصال (بما فى ذلك الرجال) حول الصحة والعواقب الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الحمل المبكرا• ـ توفيرا الاعلام والتعليم والاتصال للمراهقين : استخدام بيانات ايجابية وتشجيع بدائل أخرى للنشاط الجنسى المبكرا • ـ معالجة فجوات معرفة معينة (قائمة على أساس نتائج البحوث) ـ التوجيه حول الجنس من سن مناسب (قبل البدء فى النشاط الجنسى) • ـ تدريب المعلمين فى تحسين مستوى معرفتهم ومهاراتهم فى مجال الاتصال •

مراحل الطفولة	المشكلات ذات الصلة	الاستراتيجيات والأنشطة
		- نتائج المواد التعليمية التى تستهدف المراهقين خصيصا • - استهداف الشباب العاطلين عن الدراسة - ادماج ذلك فى التعاليم الخلقية والدينية - استخدام القنوات التقليدية للمعلومات (مثل الخالات والجدات الخ) واعادة تطبيق العقوبات التقليدية بشأن النشاط الجنسى المبكر• - توجيه وتدريب الأباء على تحسين مهارات الاتصال فيما يتعلق بالتحدث الى المراهقين •
	الحمل المبكر وغير المرغوب فيه	- الحياة العائلية والتعليم حول الجنس (انظر ما أعلاه) - ضمان الحصول على خدمات تنظيم الأسرة وتحسين نوعيتها • - ازالة الحواجز الصحية والاجتماعية (مثل ضمان السرية فى عيادات تنظيم الاسرة وتوعية عمال الصحة / تنظيم الاسرة باحتياجات المراهقين)•

مراحل الطفولة	المشكلات ذات الصلة	الاستراتيجيات والأنشطة
		- وضع وتنفيذ خدمات برامج الولادة للمراهقات بصفة خاصة - تدريب عمال الصحة على الممارسة السليمة للاجهاض المرخص به طبيا طبقا للتشريعات المعمول بها فى البلدان المعنية • وضع وتعزيز التعليم على مستوى المجتمع والتدريب حول الفرص المولدة للدخل • - اعادة تأهيل العاطلين عن الدراسة بما فى ذلك مواصلة تعليمهم • - وضع وتوسيع نطاق دعم النظراء وبرامج تقديم النصح •
	الأمراض التناسلية واصابات الجهاز التناسلى بما فى ذلك مرض الايدز	- الحياة العائلية والتوجيه حول الجنس (انظر ما أعلاه) بما فى ذلك تقديم النصح • - ضمان الحصول على خدمات الاكتشاف والمعالجة • - ازالة الحواجز الطبية والاجتماعية - الوصول الى مجموعات الشباب فى المدارس •• الخ • - توفير وسائل الوقاية (مثل العازل) للمعرضين للخطر•

مراحل الطفولة	المشكلات ذات الصلة	الاستراتيجيات والأنشطة
	الناسورا المثانى المهبلى والشرج المهبلى	ـ نفس الشئ الذى ينطبق على الحمل المبكرا وغيرا المرغوب فيه (انظرا اعلاه) ٠ ـ توفيرا المعلومات فى المؤسسات الصحية للأمهات الصغيرات (تحت سن ال ١٨ وخصوصا دون ال ١٦ من العمرا)٠ ـ تسهيل الوصول الى خدمات اعادة التأهيل (الجراحة)٠
	سوء التغذية (بما فى ذلك فقرا الدم)	ـ التوجيه فى مجال التغذية للمراهقين والآباء والمجتمع٠
سنوات الانجاب (١٥ ـ ٤٩)	الامراض التناسلية واصابات الجهاز التناسلى	ـ تثقيف المرأة حول السلوك الوقائى والتعرف على علامات الأمراض التناسلية واصابات الجهاز التناسلى ٠ ـ تدريب عمال الصحة وعملية الكشف والمعالجة ٠ ـ تثقيف المجتمع حول مخاطرا الممارسات التقليدية التى تعرضهم للخطرا ٠ ـ وضع خطوط ارشادية خاصة بالمجتمع للتعليم وتقديم المشورة

مراحل الطفولة	المشكلات ذات الصلة	الاستراجيات والأنشطة
		- اشراك طبقة من رؤساء الصحة والمجتمع بما فى ذلك القائمين بالأساليب التقليدية للعناية الطبية عند التوليد والمعالجين التقليديين • - تشجيع تعاون الرجال فى الوقاية من اصابات الجهاز التناسلى والامراض التناسلية • - فرز الزبائن ذوى عوامل الخطرا قبل تناول موانع الحمل واختيارا الوسائل الملائمة مثل (عدم استخدام جهاز منع الحمل الذى يوضع فى الرحم للنساء ذوات الأمراض التناسلية واصابات الجهاز التناسلى) • - انشاء العيادات للنساء الصحيحات " مع توفيرا الخدمات الشاملة للانجاب (العيادة قبل الولادة ، تنظيم الاسرة والمعالجة عقب الولادة) معالجة العقم فى المرأة ، الامراض التناسلية واصابات الجهاز التناسلى وذلك للمساعدة فى تجنب تشوية سمعة عيادات الامراض التناسلية •

مراحل الطفولة	المشكلات ذات الصلة	الاستراتيجيات والأنشطة
	العوز المناعى البشرى / مرض الأيـــــــدز	ـ عقد مؤتمرا وطنى خاص لوضع استراتيجيات لمعالجة العوز المناعى البشرا/ مرض الأيدز واستخدام اعلانى داكارا وتونس وخطوط القاهرة الارشادية للعمل • ـ تثقيف الجمهورا حول مخاطرا الممارسات التى تجعلهم عرضة للاصابة بالعوز المناعى البشرى• ـ توعية المجتمعات حول مساعدة المرأة المصابة بالعوز المناعى البشرى • ـ تثقيف الرجال حول انتقال العوز المناعى البشرىوتشجيعهم على استعمال العازل• ـ استخدام وسائل الاعلام الشعبية للوصول الى الشعب وطلب الحصول على المعلومات لانتقاء الوباء ـ متابعة البحوث لمعرفة سبب عدم انتشارا استعمال العازل فى افريقيا والاتجاهات الجديدة فى الامراض المعدية • ـ تشجيع مسئولية ومشاركة المجتمع أى قيام الأباء بدورا مثالى واسداء المشورة من قبل مجموعة النظراء•

	نسبة الوفيات بين الأمهات	- الوقاية من الأمراض التناسلية وإصابات الجهاز التناسلى كما ورد أعلاه. - تحسين خدمات الرعاية الصحية للأمهات بعد الولادة. - تثقيف المجتمعات حول أسباب العقم وطرق معالجته. - تحديد أهداف عمل واضحة مثل الربط بين نتائج البحوث وخدمات العيادات والمجموعات النشطة . - تحويل تركيز النقاش عن "أسباب" الوفيات فى الأمهات الى البحث التشغيلى والوقاية الحيوية. - تشكيل فرق عمل على مستوى البلدان والأقاليم لاجراء المتابعة. - وضع برامج العمل التى تستجيب للمتغيرات الاقليمية. - تعزيز مشاركة المجتمع مع استخدام الهياكل المتوفرة (مجموعات النساء) وقنوات مستخدمى الأساليب التقليدية عند التوليد.
(سنوات الإنجاب) (تابع)		- وضع برنامج تعليم واتصال صحى شامل فيما يتعلق بسلامة الأمومة. - تعزيز الاعتراف بسلامة الأمومة كمسألة تتعلق بحقوق الانسان طوال حياة المرأة. - استخدام وسائل الاعلام لخلق وعى بين الجمهور بأهمية سلامة الأمومة. - اجراء توجيه خاص حول صحة المجتمع والتركيز بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بالمرأة والعائلات والمجتمعات بغية تشجيع سلوك صحى مناسب (خصوصا التعرف على علامات والمضاعفات التى تنشأ عند الحمل). - تشجيع مشاركة المجتمع فى معالجة طوارىء الولادة (مثل النقل والمواصلات والتبرع بالدم الخ). - توفير خدمات صحة الأمومة ذات النوعية الرفيعة. - تدريب عمال الصحة لا سيما المولدات ومستخدمى الأساليب التقليدية للعناية الطبية عند التوليد فى العيادات وكذلك المهارات بين الأشخاص لتحسين جودة الخدمات الحالية. - ضمان وجود الروابط بين مختلف مستويات نظام الصحة من حيث المراقبة والاشراف والابلاغ (خصوصا الأساليب التقليدية للعناية الطبية عند التوليد).

		- وضع الخطوط الارشادية للعلاقات أو البروتوكولات لادارة المضاعفات التى تنشأ عند الولادة. - توفير الأجهزة والتوريدات المناسبة للخدمات الوقائية والتحليلية والعلاجية. - دمج مفاهيم الأمومة السليمة فى مناهج الدراسة قبل الخدمة لعاملى الصحة - تقوية مؤسسات التدريب الوطنية والاقليمية لزيادة قدراتها، وفتح سجلات للمدربين المؤهلين والمعتمدين، واستهداف المرأة خاصة للتدريب فى البحوث وتوفير خدمات العيادة. - مراجعة السياسات الحالية حول توزيع ومواقع التسهيلات الصحية والعاملين فيها لضمان تغطية كافية وسهولة الحصول على خدمات صحة الأمومة. - تحسين استخدام الوثائق لمتابعة وتقييم التقدم الذى يتم احرازه فى تنفيذ البرامج.
(سنوات الإنجاب)	مرض الملاريا الشديد وفقدان الدم وإنخفاض الوزن عند الولادة وخطر الوفيات بين الأطفال والأمهات. الحمل غير المرغوب فيه والإجهاض غير المأمون	- تعليم الصحة للأمهات بأن النساء يتعرضن عند الحمل لزيادة الاصابة بالملاريا مع نتائج سلبية مرض الملاريا الشديد وفقدان الدم وإنخفاض الوزن عند الولادة وخطر الوفيات بين الأطفال والأمهات. - الاستراتيجيات التى تشمل منع الاصابة مثل استخدام مبيد الحشرات وادخال استعمال الحبوب المضادة للملاريا فى برامج مكافحته. - التشخيص والعلاج المبكر. - الاستفادة من الفرص الضائعة "لتوفير تنظيم الاسرة مثل أجنحة الولادة وأقسام العيادة الخارجية. - توفير الخدمات للنساء جميعا بما فى ذلك المرأة غير المتزوجة والمراهقات الخ. - التعرف على الحواجز التى تعترض تنظيم الاسرة وإزالتها أى المتطلبات غير الضرورية والعقبات الاقتصادية التى تعوق العملية ورضاء الرجل الخ. - دمج الرعاية ذات الصلة بالإجهاض المصرح به طبيا فى استراتيجية الأمومة الآمنة. - النظر فى انشاء فرق عمل متعددة الفروع حول الطرق الحديثة للأمومة الآمنة. - تدريب العاملين على استخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الاسرة.

	صحة التناسل والنشاط الجنسى	- توفير خدمات الرعاية الصحية بعد الإجهاض فى مواقع مناسبة (مثل أجنحة أمراض النساء). - تحسين مستوى تفهم ممارسة المرأة للجنس . - تدريب وتوجيه موفرى الصحة وحملهم على فهم الاحتياجات والقيود الخاصة لكل زبون كوسيلة لتحسين جودة الخدمات. -.تحسين حساسية الرجل لاحتياجات المرأة الجنسية وتسهيل الاتصال. - اجراء البحوث لتحديد المعايير والقيم والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر على القرارات المتعلقة بالجنس ومفاهيم المخاطر وممارسات الصحةالتناسلية والسلوك الصحى.
		- تحسين تكنولوجيا الصحة التناسلية . -.اجراء البحوث المتعلقة بأسباب العقم بما فى ذلك العوامل الاجتماعية والثقافية جنبا الى جنب مع البحوث حول أساليب استعمال موانع الحمل .
	أمراض السرطان التى تصيب (عنق الرحم والثدى والرحم)	* تثقيف المرأة حول أهمية الفحص وتحديد الأعراض من أجل الاكتشاف المبكر ومعالجة المرض، إشراك مجموعات المرأة فى تشجيع الامتثال باجراء الفحص المنتظم فى فترات فاصلة مناسبة. * تدريب وتوجيه عمال الصحة فى مهارات العيادة والعلاقات بين الأشخاص وأهمية الفحص وتحديد الأعراض وتقديم النصح. *.توفير الأدوية للتغلب على الآلام. * وضع البرامج الوطنية للفحص بما فى ذلك آليات مراقبة التغطية مثل استخدام بطاقات الصحة للمرأة وقاعدة البيانات الوطنية .
		* استهداف جهود الفحص للمجموعات الأكثر تعرضا مثل العاهرات والنساء المتقدمات فى السن للتحقق من سرطان عنق الرحم . * وضع البروتوكولات لسن موصى به ، عند عملية الفحص الأولى والعمليات المتكررة.

		* انشاء وتقوية القدرات على ادارة الآفات المبكرة عند اللزوم. * اجراء البحوث حول تنمية خيارات المعالجة الرخيصة. * أنشاء مراكز اقليمية للتشخيصات المعملية ومعالجة أنواع مختلفة من السرطان.
سن اليأس(٤٥ -٥٩)	مشاكل سن اليأس	* تثقيف ، اعلام وتعليم المرأة والرجل بشأن : أعراض سن اليأس وشرح العملية. * الاعتراف بعلامات الخطر التى ليست لها صلة بسن اليأس مثل الورم الشاذ. * تدريب عمال الصحة فى التعرف على سن اليأس وتقديم النصح بشأنها للمرأة.
الكبيرات (٦٠+)	الورم الخبيث (سرطان عنق الرحم، الثدى والرحم) سرطان انزلاق الأعضاء التناسلية، المواد الناقصة فى الأغذية بما فى ذلك أوجه العجز بسبب العظم النخير نتيجة فقدان البروتين.	راجع "سنوات الانجاب" فيما أعلاه * تدريب عمال الصحة فى معرفة المشاكل الصحية للمسنات ومعالجتها. * تقوية نظم الدعم الاجتماعية والتى تشمل تسهيلات لتوفير العناية أو لمأوى المسنات. * تقديم المساعدة من الاسرة والمجتمع للمعوقات ، المسنات . * تعليم الصحة والاعلام والتعليم والاتصال لفائدة النساء المسنات حول : * التغذية الكافية (بما فى ذلك الكالسيوم). * مواصلة التمرين والتحرك.
جميع الأعمار	إعتلال العقل	- الحد من إعتلال العقل . - انشاء وتشجيع مجموعات الدعم للمرأة . - معالجة أسباب الاجهاد العقلى ، التمييز الاجتماعى وتدنى المرتبة الاجتماعية والعمل التكليفى والمشاكل الزوجية وتناول المواد المخدرة والعنف (من خلال تقديم النصح والوسائل المناسبة الاخرى). - تحسين الخدمات القائمة : * تفريع سلطة مراكز العلاج. * تعيين وتدريب العاملين الاضافيين .

		* تخفيض تكاليف الأدوية للمعالجة . * تثقيف وتوعية وتدريب كافة العاملين فى مجال الصحة فيما يتعلق بالأعراض ومعالجة إعتلال العقل من خلال برامج التدريب السابقة للخدمة وأثناء الخدمة. * وضع السبل البديلة للمعالجة القائمة على المجتمع . * التنسيق مع المهنيين الآخرين (العمال الاجتماعيون) . * استخدام الاعلام والتعليم والاتصال للتغلب على مشاكل الصحة العقلية.
	خطر الاصابة بالملاريا سواء أكان غير معقد أو شديدا حسب مستوى الحصانة والعدوى.	- التعليم الصحى حول اتخاذ المرأة الاجراءات الوقائية عند اعترافها بالمرض وطلب الرعاية الطبية : التشخيص المبكر والعلاج والالتزام بتكملة العلاج .
	العنف	- وضع تشريع للحماية وتنفيذ قوانين المراقبة. - وضع عقوبات مناسبة للمذنبين . - توفير الاعلام والتعليم والاتصال لتعبئة المجتمع على الاعتراف بالعنف ومقاومته بمافى ذلك: * تقديم النصح والتوجيه الخاص بالرجال . * شن الحملة ضد تناول المواد المخدرة . * تدريب عمال الصحة فى التعرف على المشاكل والتصدى لها بما فى ذلك الخدمات التحولية للأمراض التناسلية . * تقديم النصح والمشورة القانونية. * المعاملة الانسانية والتعاطف مع ضحايا العنف . * جمع الأدلة المناسبة . * ايجاد الصلة بين النظم القانونية ومجموعات المرأة (من أجل الحصول على الدعم وتقديم النصح).
	المخاطر المهنية والبيئية داخل البيت وخارجه.	- وضع وتحديد السياسة الشاملة. - اكتشاف الجراثيم البيئية وادارتها. - تدريب العمال للتعرف على الأعراض . - توفير الاعلام والتعليم والاتصال للمجتمع بغية الحد من المخاطر البيئية والقضاء عليها مع الأخذ فى الاعتبار الممارسات التقليدية. - التشجيع على تنمية التكنولوجيات الملائمة واستخدامها.
النهوض بالمرأة		- تشجيع المرأة بقدر الامكان على المشاركة فى صنع القرارات.

اعلان أديس أبابا بشأن
برنامج عمل داكار الافريقي حول المرأة

نحن، رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعين فى الدورة العادية الحادية والثلاثين فى أديس أبابا، اثيوبيا، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥ ،

بعد أن قمنا باستعراض موضوعى لبرنامج عمل داكار الافريقى : الموقف الافريقى الموحد للنهوض بالمرأة على ضوء الاهتمام البالغ بالتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة لقارتنا .

وإذ نعلن التزامنا بمبادىء وأهداف ميثاقي منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب واعلان فيينا بشأن حقوق الانسان وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل والميثاق الافريقى لحقوق الطفل ورفاهيته والاعلان الخاص بالحق فى التنمية وجميع الاتفاقيات والاعلانات والقرارات الاخرى المتعلقة بالتدابير الملموسة لتحسين مركز المرأة الافريقية .

وإذ نسترشد بالأحكام ذات الصلة المتضمنة فى المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية وخاصة المادة ٧٥ المتعلقة بالمرأة والتنمية والأهداف الرئيسية لاستراتيجيات نيروبى التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ كاطار عمل لتعزيز فرص أكبر للمرأة على أساس مبادىء المساواة والتنمية والسلم .

وإذ نلاحظ بارتياح أن برنامج العمل الافريقى ملخص ايجابى يتضمن افكارنا وأولوياتنا الوطنية التى توفر استراتيجية ضرورية تتعلق بالمرأة والتنمية من أجـل عمل ملتزم ومتسق على المستويات الوطنية والاقليمية الفرعية والاقليمية والقارية والدولية للتعجيل بتحقيق أهدافنا التنموية فى التسعينات وما بعدها .

واذ نؤكد من جديد أن مسئولية تنفيذ برنامج العمل الافريقى وبلوغ أهداف برنامج عمل القاهرة بشأن انعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا، تقع - بالدرجة الاولى - على عاتق حكومات افريقيا وشعوبها ،

وإذ يساورنا القلق البالغ لأن الوضع فى قارتنا ما برح غير مستقر رغم الاصلاحات الجريئة التى قامت بها دولنا سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى، بهدف تحقيق تنمية ذاتية ومستدامة ترتكز على الانسان وتقوم على أساس العدالة الاجتماعية والاعتماد الجماعى على الذات ،

وإذ ندرك أن التزامنا بتعزيز المشاركة الشعبية فى عملية التنمية لا يتحقق دون المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة الافريقية التى تشكل أكثر من نصف تعداد سكان القارة.

وإذ نقدر الدور الحيوى والحاسم الذى تنهض به المرأة فى عالم مترابط المصالح.

١- نؤكد اعتقادنا الجماعى بأن الحرية والعدالة والسلم والمساواة والكرامة تطلعات مشروعة للمرأة الافريقية فى إطار حقها فى أن تكون شريكة فاعلة فى جميع مناحى النشاط البشرى من أجل التنمية والتقدم والتطور السلمى لقارتنا .

٢- اننا واثقون أنه رغم جهودنا الفردية والجماعية من أجل التسوية السلمية للنزاعات والاضطرابات المدنية فى قارتنا، ورغم التزامنا بارساء الديموقراطية فى مجتمعاتنا، فان ثمة شواغل جادة فى مجال التنمية ما برحت تستدعى القيام بعمل عاجل من أجل تعزيز دور المرأة الافريقية ومشاركتها الكاملة فى التنمية ومساهمتها فى مسيرة السلام .

٣- ندعو الى المبادرة - على الفور - الى تدارس كافة مجالات الاهتمام الحاسمة على نحو ما نص عليه برنامج العمل الافريقى حول المرأة وهى :

(أ) تفشى الفقر بين صفوف النساء وعدم كفاية الأمن الغذائي وانعدام التمكين الاقتصادى.

(ب) عدم كفاية فرص التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا .

(ج) الدور الرئيسى للمرأة فى الثقافة والأسرة والتنشئة الاجتماعية .

(د) تحسين صحة المرأة بما فى ذلك تنظيم الأسرة والبرامج المتعلقة بالسكان.

(هـ) علاقة المرأة بالبيئة وادارة الموارد الطبيعية .

(و) اشراك المرأة فى مسيرة السلام.

(ز) تمكين المرأة سياسيا .

(ح) حقوق الانسان والحقوق القانونية للمرأة .

(ط) تنظيم البيانات المبوبة حسب نوع الجنس .

(ى) المرأة والاتصال والاعلام والفنون .

(ك) الطفلة .

٤- نؤكد عزمنا الراسخ على بناء مستقبل قائم على المساواة والتنمية والسلم، ونعلن التزامنا الرسمى بالمبادىء والأهداف والأولويات المحددة فى برنامج العمل الافريقى .

٥- ندعو الى اقرار تعاون وتضامن اقليميين ودوليين ، بغية تغيير النظم المجحفة الحاضرة، والالتزام بالعمل المتضافر من خلال انعاش الحوار بين الجنوب والجنوب وبين الجنوب والشمال ، سعيا الى أن نؤسس معا نظاما دوليا أكثر إنصافا يعزز أيضا من تقدم المرأة الافريقية .

٦- نعرب مجددا عن امتناننا للبلدان المانحة وللامم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، بما فيها المنظمات غير الحكومية ، للعون الثمين الذى أسدته للبلدان الافريقية فى اعداد وتنظيم المؤتمر الاقليمى الافريقى الخامس المعنى بالمرأة، ونناشدهم زيادة مساعدتهم التقنية والمالية ؛ بغية تنفيذ برنامج العمل.

٧- نزجى الشكر الى السنغال حكومة وشعبا لتفضلها باستضافة المؤتمر الاقليمى الافريقى الخامس المعنى بالمرأة فى داكار من ١١ - ٢٣ نوفمبر ١٩٩٤ .

٨- ندعو الأمين العام لمنظمتنا الى القيام - بالتعاون مع الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ، ورئيس بنك التنمية الافريقى - بمتابعة تنفيذ هذا البرنامج عن كثب ، وتقديم تقارير دورية عن ذلك الى مجلس الوزراء والى مؤتمرنا.

٩- نؤكد مجددا - بموجب هذا - برنامج عمل داكار الافريقى حول المرأة، وأنه يشكل الإطار الأمثل الذى يتيح - بالفعل - النهوض بالمرأة الافريقية وتقدمها، وأننا سوف نكفل للمرأة الافريقية - من خلال التزامنا الفعلى بتنفيذ هذا البرنامج - تكافؤ الفرص من أجل تحررها .

—

قرار
بشأن تعبئة الموارد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيـــــا

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الحادية والثلاثين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥،

اذ يذكر بـ" برنامج القاهرة " بشأن انعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا ، الذى اجازته الدورة غير العادية السابعة عشرة لمجلس الوزراء التى عقدت فى القاهرة فى الفترة من ٢٦ الى ٢٨ مارس ١٩٩٥ ،

وإذ يذكر ايضا بقرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦ الصادر فى عام ١٩٩٠ الذى أجاز برنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية فى افريقيا فى التسعينات ، وعلى وجه الخصوص النداء الخاص بتوفير مزيد من تدفقات الموارد الميسرة لافريقيا (الفقرة ٢٩)،

واذ يعى أن تدفقات الموارد الميسرة ذات أهمية حاسمة لاعادة بناء البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا ولتنمية مواردها البشرية من أجل تنميتها ،

واذ يدرك أن المؤسسة الانمائية الدولية التابعة للبنك الدولى، وصندوق التنمية الافريقى التابع لبنك التنمية الافريقى وصندوق التنمية الأوروبى فى إطار الاستعراض الجارى لاتفاقية لومى الرابعة ، علاوة على سائر تدفقات الموارد الميسرة متعددة الاطراف والثنائية، تنهض بدور هام فى تنمية افريقيا ، ولاسيما فى تمويل الخدمات الصحية والتعليم والبنية الأساسية، والأمن الغذائى وسائر المجالات الحيوية الحاسمة بالنسبة للتنمية طويلة المدى لأفريقيا،

وإذ يلاحظ أن المانحين ينظرون حاليا فى أمر الدورة الحادية عشرة لتجديد موارد المؤسسة الانمائية الدولية والدورة السابعة لتجديد موارد صندوق التنمية الافريقى، والدورة الثامنة لتجديد موارد صندوق التنمية الأوروبى ،

واذ يلاحظ بقلق أن الاتفاقيات المتصلة بمستوى دورة التجديد السابعة لموارد صندوق التنمية الافريقى ، وبنافذة القروض الميسرة التابعة لبنك التنمية الافريقى وبدورة التجديد الثامنة لموارد صندوق التنمية الأوربى ، لم تكتمل بعد ،

وإذ يدرك تماما العلاقة الوثيقة بين التنمية والحد من النزاعات الاجتماعية والمعاناة البشرية والحاجة الى دعم جهود افريقيا الذاتية لمجابهة التحدى المزدوج المتمثل فى التحول السياسى والاقتصادى ،

١ - يحث مجتمع المانحين على زيادة مستوى الدورة الحادية عشرة لتجديد موارد المؤسسة الانمائية الدولية والدورة السابعة لتجديد موارد صندوق التنمية الافريقى، والدورة الثامنة لتجديد موارد صندوق التنمية الأوروبى ؛ بغية الحفاظ على قوة الدفع والتقدم فى مسيرة التنمية فى افريقيا ولتوطيد المكاسب التى تحققت بشق الأنفس .

٢ - يحث مجتمع المانحين أيضا على الوفاء التام بالالتزامات المتفق عليها فى برنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية فى افريقيا فى التسعينات من أجل زيادة تدفقات الموارد الميسرة وضمان نموها بنسبة ٤ % سنويا من مستوى الـ ٣٠ بليون دولار أمريكى الذى تم تقديره كحد أدنى من المتطلبات لعام ١٩٩٢ .

٣- يحث الدول الأعضاء على المشاركة على مستوى الوزراء فى الجزء الرفيع المستوى القادم للمجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى سوف ينظر - فيما سوف ينظر - فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى افريقيا ، ولا سيما فى تنفيذ برنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية فى افريقيا فى التسعينات .

٤ - يدعو الرئيس الحالى الى الاتصال بجميع المانحين الرئيسيين وأن يدافع عن قضية افريقيا من أجل توفير المزيد من الموارد الميسرة ، ولا سيما للدورة الحادية عشرة لتجديد موارد المؤسسة الانمائية الدولية ، والدورة السابعة لتجديد موارد صندوق التنمية الافريقى والدورة الثامنة لتجديد موارد صندوق التنمية الأوروبى.

٥ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن ينقل هذا القرار الى جميع المانحين والمؤسسات المالية الدولية ، وأن يقوم بتوعية الممثلين الافريقيين فى هذه المحافل لضمان القيام بعمل افريقى منسق .

—

قرار
بشأن الجماعة الإقتصادية الإفريقية

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الحادية والثلاثين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥،

اذ يؤكد من جديد تمسكه بالاحكام ذات الصلة الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية ،

وإذ يضع فى الحسبان دخول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية حيز التنفيذ فى ١٢ مايو ١٩٩٤ ، وما يترتب على ذلك من مسؤوليات جديدة سواء بالنسبة للدول الأعضاء أو الأمانه العامة لمنظمة الوحدة الافريقية،

وإذ يذكر بقراراته السابقة بشأن الجماعة الاقتصادية الإفريقية وعلى وجه التحديد القرارات ارقام - AHG/RES.179 (XXV) - AHG/RES. 161(XXIII) AHG/RES.205(XXVII) - AHG/RES.195(XXVI) - AHG/RES.218(XXIX) - AHG/RES.206(XXVII) - AHG/RES.231(XXX)،

واذ يسجل بارتياح علاقات العمل القائمة بين الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية وأمانات المجموعات الاقتصادية الاقليمية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة وبنك التنمية الافريقى ، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ،

وإذ يؤكد من جديد عزمه على تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية والتزامه بذلك ،

١ - يدعو الدول الأعضاء الى توقيع و/أو التصديق على المعاهدة ان لم تكن قد قامت بذلك ، لضم جهودها الى جهود الدول الأعضاء الأخرى من أجل تحقيق التكامل الاقتصادى لافريقيا .

٢- يطلب من جميع الدول الأعضاء أن تطلع الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية على الجهة المختصة المكلفة بتنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية .

٣ - يجدد نداءه الى جميع الدول الأعضاء كيما تتولى - بالتعاون مع الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية وأمانات المجموعات الاقتصادية الاقليمية - التعريف والتوعية بالمعاهدة على الصعد الوطنية والاقليمية والقارية .

٤ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية إتخاذ ما يلزم من اجراءات لدعوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها فى المادة ١٠٥ من المعاهدة ، الى الاجتماع فى أقرب وقت ممكن لبحث واعتماد مشاريع البروتوكولات التى اقترحتها لجنة التسيير الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

٥- يطلب أيضا من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية دعوة لجنة مراجعة ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الى الانعقاد فى أقرب الآجال ؛ بغية مواءمة أحكام هذا الميثاق مع المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية .

٦ - ينوه بالمساعدة المقدمة الى الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية فى اطار الجماعة الاقتصادية الإفريقية ، من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائى ومؤسسة تعزيز القدرات الافريقية ، والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ويدعوها الى مواصلة مساندتها للمشروعات والبرامج الرامية الى تنفيذ معاهدة أبوجا.

٧ - يطلب من الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية ، أن تعجل باعداد هيكل الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية والجماعة الاقتصادية الافريقية ، وأن تعرضه للبحث فى إطار لجنة الهياكل ولجنة التسيير الدائمة واللجنة الاستشارية للميزانية والشؤون الادارية والمالية ، توطئة لعرضه على مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية للنظر فيه .

٨ - يطلب أخيرا من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يقدم تقريرا الى دورته القادمة حول تنفيذ هذا القرار .

—

قرار
بشأن إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيـــــا : برنامج عمل القاهرة

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الحادية والثلاثين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥،

بعد أن درس تقرير الدورة غير العادية السابعة عشرة لمجلس الوزراء المعقودة فى القاهرة ، مصر ، من ٢٥ الى ٢٨ مارس ١٩٩٥ ،

إذ يأخذ فى الحسبان الحاجة الى تعزيز جهود افريقيا من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية :

١- يقرر اعتماد الوثيقة المعنونة "انعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا: برنامج عمل القاهرة" .

٢- يحث كافة الدول الأعضاء على مساندة وتنفيذ برنامج عمل القاهرة المرفق بهذا التقرير تنفيذا كاملا .

٣- يطلب من الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقى مساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية فى تنفيذ برنامج عمل القاهرة .

٤- يطلب من الأمين العام دعوة المجلس الاقتصادى والاجتماعى لمنظمة الوحدة الافريقية الى الاجتماع - فى أقرب الآجال - بغية متابعة تنفيذ برنامج عمل القاهرة.

٥- يطلب من مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية أن يجرى - بناء على تقرير الأمين العام - تقييما دوريا لمدى التقدم المحرز فى تنفيذ برنامج عمل القاهرة، وإحاطة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات علما بما يتم فى هذا الشأن .

٦- يدعو المجتمع الدولى الى دعم جهود افريقيا وأولوياتها وبرامجها كما وردت فى برنامج عمل القاهرة .

—

انعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا
برنامج عمل القاهرة

أولا - الديباجة:

١ - نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المجتمعين في الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا، اثيوبيا، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيه ، ١٩٩٥ ، قد استعرضنا على نحو متعمق ودقيق الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في قارتنا على ضوء التقرير الذي قدمه الأمين العام الى الدورة الخاصة لمجلس الوزراء حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية لتنمية افريقيا .

٢ - لقد طرأت على العالم منذ أوائل التسعينات تغييرات وخاصة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من بينها اتجاه متزايد، ولا سيما في البلدان المتقدمة، نحو انشاء وتعزيز وتوسيع التجمعات الاقتصادية التي اتخذت شكل تكتلات تجارية مثل السوق الاوروبية الواحدة، وابرام اتفاقيات جولة أورجواي وانشاء منظمة التجارة العالمية الى جانب التقدم المتواصل في علوم المعلومات وتقنيات الانتاج، ووجدت هذه التطورات ما يعززها في انتشار نظام اقتصاد السوق الحرة القائم على المنافسة والكفاءة الانتاجية . لقد تم التأكيد على الاشتراطيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تقترن بها برامج التكيف الهيكلي. وعليه يتعين على افريقيا أن تتخذ اجراءات جديدة تكفل لها أن تصبح شريكا نشطا في النظام الاقتصادي العالمي . ومن هذا المنطلق يجب عليها أن تنظر الى التنمية من منظور جديد تستطيع أن تترجمه الى برامج ملائمة، فمثل هذا النهج من شأنه أن يجعل افريقيا في وضع يمكنها من المشاركة الكاملة، كشريك ، جدير بالثقة، في النظام العالمي الجديد .وبهذه الروح الجديدة سوف تتمكن افريقيا من تعزيز مصالحها واهتماماتها الأساسية .

٣ - لقد وضعنا، عاما بعد عام ، وفرادى وجماعات ، على المستويات الوطنية والاقليمية والقارية، كثيرا من الخطط والاستراتيجيات والبرامج لتنمية بلداننا. ومما يؤسف له أن هذه الخطط والبرامج لم تنفذ في أغلبية البلدان على نحو يفي بالمراد بل انها تعرضت في بعض الحالات للشلل الكامل وللأخطار بفعل الصراعات الأهلية المتواصلة فضلا عن الكوارث الطبيعية .ومن أجل تصحيح هذا الوضع، يتعين على البلدان الافريقية أن تتخذ تدابير فعالة في اطار زمني محدد لكفالة التنفيذ المرضي والمتابعة للقرارات التي اتخذناها من أجل تنمية القارة. ومن هذا المنطلق يتعين أن يكون الانسان هو محور التنمية وهدفها في بلداننا، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي أن تحرص الحكومات على اشراك السكان في وضع وتنفيذ ومتابعة الخطط والبرامج والمشروعات الانمائية ، كذلك يجب ايلاء اهتمام خاص لمشاركة النساء مشاركة كاملة في جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلينا أن نبذل قصارى الجهد لاجتذاب الخبرات الافريقية والحفاظ عليها مع العمل على التصدي لاتجاه " استنزاف العقول "من بلداننا .

٤ - وعلى الصعيد الدولي ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المحافل عددا كبيرا من الخطط والبرامج بقصد واضح هو توفير مزيد من الدعم لتنمية افريقيا. ومع الأسف، فان الانجازات في هذا المجال ليست مرضية لأسباب أهمها قلة الموارد الخارجية اللازمة.

٥ - ان القلق البالغ يساورنا ازاء استمرار الاضطراب في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القارة رغم كثرة الجهود التي تبذلها بلداننا، فرادى وجماعات، من أجل ارساء قاعدة صلبة لتنمية القارة. واننا اذ نسترشد في جميع هذه المساعي بمبدا الاعتماد الجماعي على الذات بغية تحقيق التنمية الذاتية في بلداننا نؤكد مجددا التزامنا بهذا المبدأ .

٦ - أتت هذه التطورات الاخيرة وغيرها الى التعجيل باجتماعنا في القاهرة في دورة غير عادية. وهي فرصة سانحة لاستعراض الأسباب الرئيسية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية بجدية وتحليلها واعادة تقييمها لكي نتمكن من التوصية بحلول دائمة وتدابير علاجية ينبغي أن تتخذهاالحكومات والشعوب الافريقية بدعم من المجتمع الدولي .

٧ - واننا اذ نجري تقييما لهذه المشاكل، نعرب عن اقتناعنا بأن تخلف افريقيا أمر يمكن التغلب عليه. فالقارة الافريقية لديها القدرة على تعويض ما فاتها، فهي تمر في واقع الأمر بمرحلة تحول، ولكن لديها موارد بشرية وطبيعية هائلة واذا توفرت لدينا قوة الارادة ومزيد من التصميم والتخطيط سوف يمكننا أن نجعل من افريقيا القوة الاقتصادية التي يجب أن تظهر الى الوجود .

٨ - نؤكد مجددا أن تنمية افريقيا هي في المقام الأول مسئولية حكوماتنا وشعوبنا ونحن مصممون على ارساء قاعدة راسخة للتنمية المتكافئة والمستدامة التي يكون الانسان محورها والتي تستند الى سياسات اقتصادية سليمة والى العدالة الاجتماعية ومبدأ الاعتماد الجماعي على الذات من أجل تحقيق التحول الهيكلي العاجل لاقتصاداتنا .

٩ - وانطلاقا من هذه الاعتبارات، فاننا اذ نؤكد مجددا التزامنا بخطة عمل لاجوس نعتمد برنامج عمل القاهرة الذي يطرح توصيات للنظر فيما يمكن أن يتخذ من اجراءات على مستوى حكوماتنا وشعوبنا وكذلك المجتمع الدولي في سبيل انعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا .

ثانيا : ما يمكن أن نفعله لأنفسنا:

(أ) الحكم الديمقراطي والسلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة:

١٠ - نقر أن الديمقراطية والحكم السليم والسلام والأمن والاستقرار والعدالة من أهم عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة . فبدون الديمقراطية والسلام لا يمكن تحقيق التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يدوم السلام وفي هذا الصدد نذكر بمدى أهمية الاعلان الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في ١٠ يوليو ١٩٩٠ حول الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في افريقيا والتغييرات الأساسية التي تحدث في العالم. ومن ثم نلتزم باتخاذ التدابير التالية:

١) صياغة برامج لتعزيز الوحدة الوطنية خاصة من خلال وضع سياسات شاملة وتبني ثقافة التسامح فيما بين مختلف فئات شعوبنا وفيما بين البلدان الافريقية على أساس مبادىء احترام حقوق الانسان وكرامته والانتخابات الحرة والعادلة وكذلك احترام حرية الصحافة والتعبير وتكوين الجمعيات وحرية المعتقدات .

٢) ضمان التعجيل بتقرير الحكم السليم الذي يتميز بالمسئولية والنزاهة والوضوح والمساواة أمام سيادة القانون والفصل الواضح بين السلطات كهدف وشرط للتنمية العاجلة والمستدامة للمجتمعات الافريقية. ولا بد من انتهاج سياسة اقليمية ولامركزية تكفل المشاركة الكاملة من جانب السكان جميعا، ولا سيما سكان الريف على مستوى القاعدة الشعبية، في جهود التنمية المتعلقة بهم، كما تكفل تعزيز الشعور بالانتماء لديهم.

٣) ولا بد من التحديد الواضح لدور الحكومة والقطاع الخاص في عملية التنمية، اذ يتعين أن تبذل الحكومة جهودا خاصة لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في عملية التنمية .

٤) اتخاذ التدابير اللازمة لاستئصال الأسباب الجذرية لظاهرة اللاجئين والمشردين في قارتنا والعمل على الاسراع برجوعهم واعادة توطينهم في بلدانهم الأصلية والتعجيل بالبحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين .

٥) منح أقصى دعم سياسي ومالي ممكن لآلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع النزاعات وادارتها وتسويتها فيما يتعلق بعمليات احلال السلام على نحو فعال وذلك من خلال اشراك جميع فئات السكان في ذلك وحشد الموارد الكافية والرسمية والخاصة لصندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الافريقية.

(ب) الأمن الغذائي :

١١ - تعتبر افريقيا في المقام الأول قارة زراعية ورعوية. ومع ذلك، فقد تراجع الانتاج الغذائي والزراعي فيها بدرجة كبيرة منذ الستينات، مما جعل معظم بلداننا مستوردة خالصة للمواد الغذائية. واذا كانت الصراعات الأهلية والجفاف والتصحر وعوامل بيئية أخرى قد ساعدت على هذا التراجع في الانتاج الغذائي، فان السياسات التي لم تول الاهتمام الكافي للمحاصيل الغذائية تعد بدورها سببا هاما لهذا التراجع.

١٢ - وهناك حاجة الى تحسين الأداء الزراعي من أجل توفير الامدادات الغذائية الضرورية لرفع مستويات التغذية واطعام الأعداد المتزايدة من السكان من الاعتماد المفرط على المصادر الخارجية. ويتعين تمديد مزايا النمو الاقتصادي حتى يستفيد منها جميع السكان وخاصة في المناطق الريفية حيث تشتد وطأة الفقر. وفي هذا الصدد :

١) لا ينبغي الافراط في تركيز عمليات تعزيز الزراعة على سلع التصدير التقليدية، بل يتعين ايلاء اهتمام خاص للمحاصيل الغذائية خاصة تلك التي ينتجها و/أو يستهلكها الفقراء.

٢) ينبغى اتخاذ التدابير المناسبة أيضا لتنمية واكثار الثروة الحيوانية والسمكية كجزء من الاستراتيجية الشاملة للأمن الغذائى . والاستراتيجية الاقليمية الافريقية للتغذية (١٩٩٣-٢٠٠٣).

٣) ضرورة ابتكار وسائل وافية وموحدة لتخزين فوائض الأغذية للاستفادة بها فى أوقات المجاعة والجفاف وغيرهما من أوقات الشدة.

٤) ضرورة انتهاج وسائل ملائمة تمكن البلدان من ادارة مواردها المائية وصيانتها من التلوث.

٥) الاهتمام الشديد ببرامج اعادة التشجير كوسيلة لكبح معدل التصحر الذى يصيب الأراضى الزراعية وللحفاظ على خصوبة هذه الأراضى.

٦) الاسراع قدر الامكان بوضع الصيغ النهائية للمبادرات الحالية الرامية الى وضع الاطار اللازم لصياغة وتنفيذ برنامج زراعى مشترك للقارة الافريقية.

(ج) بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية:

١٣- تعتبر تنمية الموارد البشرية أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والمتكافئة فى افريقيا. لذلك يتعين الابقاء على تنمية الموارد البشرية كأولوية مهمة فى اطار السياسات الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول الافريقية الأعضاء. وفى هذا الصدد يتعين تكييف الانظمة التعليمية والتدريجية التى تظل العامل الأساسى فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع احتياجات مجتمعاتنا على أن تعطى الأولوية للتعليم الفنى والعلمى والتكنولوجى بغية مواءمة التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل. ويجب التركيز أولا على زيادة قدرات افريقيا على تنفيذ خططها الانمائية. كذلك فان تنمية الموارد البشرية تقتضى ازالة التمييز القائم على التفرقة بين الذكر والانثى . كما يلزم اصدار التشريعات الضرورية على المستوى الوطنى للقضاء على الممارسات التمييزية القائمة

لحماية إناث الأطفال والنساء في افريقيا، مع اتاحة الفرص المتكافئة لهن في الصحة والتعليم والعمالة والحقوق المدنية الأخرى. وفي هذا الصدد، تتعين معالجة وضع الطفل على نحو جدي وفقا للميثاق الافريقي لحقوق الطفل ورفاهيته وكذلك اتفاق داكار العام .

١٤ - ويتعين أن تمنح الدول الأعضاء الأولوية في اطار برامجها الانمائية للاحتياجات الأساسية للشعب وذلك من خلال تطوير الهياكل الأساسية (مثل الطرق الريفية وامدادات المياه الصالحة للشرب) واشباع الحاجات الغذائية الأساسية وتوفير الخدمات الصحية الأولية والتعليم والمهارات واتاحة فرص العمالة الانتاجية والمجزية كوسيلة للقضاء على الفقر. كما يتعين على الدول الافريقية أن تعمل على تطبيق الموقف الافريقي الموحد حول التنمية البشرية والاجتماعية، واعلان منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٩١ بشأن أزمة العمالة في افريقيا، واعلان داكار بشأن السكان والأسرة والتنمية المستدامة،واعلان برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية(١٩٩٤)، وخطة العمل للنهوض بالصناعات الثقافية(١٩٩٢) واعلان رؤساء الدول والحكومات بشأن الصحة باعتبارها أساس التنمية (١٩٨٧) وكذلك اعلان وبرنامج عمل قمة كوبنهاجن العالمية بشأن التنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، ويتعين على البلدان الافريقية أن تسعى الى حماية تراثها الثقافي على نحو ما نص عليه الميثاق الثقافي الافريقي (١٩٧٦).

١٥ - كذلك فان قاعدة العلم والتكنولوجيا في افريقيا متدنية الى حد بعيد لا يتناسب مع مقتضيات عمليات التنمية الحديثة في قطاعات مثل الزراعة والصحة وغيرهما، لذلك فالضرورة الملحة تتطلب بناء وتعزيز القدرات الافريقية في مجال العلم والتكنولوجيا لكي تكتسب كفاءة وقدرة تنافسية لانتاجها حتى تتمكن من المشاركة في التدفقات المتزايدة للتقنيات المتقدمة وفي عولمة عمليات الانتاج. وبناء عليه فان الحكومات الافريقية مدعوة الى ما يلي :

١) منح أولوية متقدمة لبناء القدرات الوطنية والاقليمية في مجال العلم والتكنولوجيا باعتباره الأساس والوسيلة لكافة النشاطات الانمائية، بما يتيح تهيئة الظروف المواتية للتوسع في تطويع وتطبيق العلوم والتكنولوجيا لخدمة التنمية المستدامة . وبناء عليه يجب على كل دولة عضو أن تخصص ما لا يقل عن واحد في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي لتطوير العلم والتكنولوجيا وأن توسع دائرة التعاون بين المؤسسات الوطنية والاقليمية، مع ايلاء اهتمام خاص لتعزيز مراكز التدريب الراقي القائمة وغيرها من المؤسسات التقنية التخصصية .

٢) وضع سياسات وطنية فعالة للتعليم والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا للتنمية مع التركيز على تحرير التدفقات التكنولوجية وما يصاحبها من تقنيات متقدمة، والارتقاء بالتقنيات المحلية النشأة، وتحقيقا لهذه الغاية يجب تشجيع الخبراء الافريقيين على البقاء في افريقيا والاسهام في تنميتها.

(د) التحويل الهيكلي للاقتصادات الافريقية:

التصنيع:

١٦ - يتسم التصنيع بأهمية بالغة خلال هذه المرحلة التي نسير فيها نحو القرن الحادي والعشرين. وتعتبر التنمية الصناعية محور للتغيير والتحول الهيكلي للاقتصادات الافريقية وكذلك لزيادة الدخول والعمالة وتنويع صادراتنا واشباع حاجات شعوبنا. ولكن التصنيع في قارتنا لم يزل في مرحلة أولية نظرا لما يشوبه من عمليات عتيقة ومدخلات تقنية متدنية وارتفاع في تكاليف التشغيل. وفي هذا الصدد، يطلب من الحكومات الافريقية منح اهتمام ذي أولوية لما يلي :

١) صياغة برنامج لاعادة الهيكلة الصناعية مع التسليم بالتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي وخاصة بآثار اتفاقيات جولة أورجواي وعولمة عمليات الانتاج وبحاجة افريقيا الى القدرة التنافسية اذا كان لها أن تشارك في الاقتصاد العالمي .

٢) تنفيذ برنامج العقد الدولي الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا على نحو فعال وتعزيز المؤسسات شبه الاقليمية والاقليمية القادرة على دعم جهودنا في مجالات الهندسة والتكنولوجيا والادارة والتوحيد القياسي وغير ذلك من المجالات ذات الصلة .

٣) سيظل الاسهام والدعم المقدمان من اليونيدو الى عملية التصنيع في افريقيا على أكبر قدر من الأهمية للتنمية الصناعية في القارة، ولهذا فان بلداننا تنظر بكل القلق الى شتى المحاولات الراهنة التي تبذل بقصد انهاء وجود اليونيدو والاونكتاد، ولهذا فاننا نناشد جميع الدول أعضاء المنظمة التصدي بكل قوة لهذه المحاولات. وفي هذا الصدد يطلب من المجتمع الدولي أن يراعي الالتزامات التي تم التعهد بها في اعلان ياوندي المعتمد من المؤتمر العام الخامس لليونيدو وأن يعمل على تنفيذها تنفيذا كاملا .

١٧ - يتعين على الدول التي لم تفعل ذلك بعد، أن تقوم بصياغة سياسات وبرامج لتنمية وتعزيز القدرات المحلية على ادارة المشاريع مع التركيز بصفة خاصة على تأسيس المنشآت الصغيرة والمتوسطة بغية النهوض بالطبقة المتوسطة الصناعية التي تعد القوة المحركة للتنمية الصناعية المستدامة .

الموارد المعدنية والطاقة:

١٨ - يتعين على البلدان الافريقية أن تعمل على بناء وتقوية قدراتها وتعزيز تنميتها الصناعية في مجال التنقيب عن الطاقة والموارد المعدنية المتوفرة بغزارة في القارة وتنميتها واستخدامها، ووضع سياسات فعالة للتعاون في هذا الصدد، وهي مدعوة الى ما يلي بالتحديد :

١) التوسع في صادراتها المعدنية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

٢) تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في استخراج خامات الثروات المعدنية وتصنيعها.

٣) تشجيع التدريب التخصصي على تقنيات تصنيع المعادن، وعلى دراسة علم المعادن والصناعات المعدنية الاستخراجية، وتقنيات المسابك وتصنيع المعادن .

١٩ - وفي افريقيا تتمثل العقبة الرئيسية على طريق التنمية الصناعية في عدم كفاية موارد الطاقة. لذلك، يتعين على الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يقوم بالتعاون مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ورئيس بنك التنمية الافريقي، باتخاذ التدابير على نحو عاجل لانشاء اللجنة الافريقية للطاقة المنصوص عليها في خطة عمل لاجوس مع الأخذ في الاعتبار، بين أمور أخرى، الدراسة التي أجراها بنك التنمية الافريقي حول البرنامج الافريقي بشأن الطاقة.

النقل والمواصلات:

٢٠ - ان أهمية قطاع النقل والاتصالات بالنسبة للقارة لا تحتاج الى تأكيد. فقد منحت البلدان الافريقية الأولوية في الماضي لهذا القطاع في اطار خططها الانمائية كشرط لازم لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية وكذلك لتحقيق التكامل بين الأسواق الاقليمية. غير أنه مع التقدم الكبير الذي تم احرازه على مدى السنوات الثلاثين الماضية من خلال الجهود المضنية التي بذلتها البلدان الافريقية، فرادى وجماعات، لا تزال قدرة افريقيا في مجال النقل والاتصالات غير كافية لدعم التنمية المستدامة. وبالنظر الى أهمية هذا القطاع، وخاصة بالنسبة لتحقيق التكامل الاقليمي ، يتعين اتخاذ تدابير فورية في المجالات التالي بيانها من أجل تنفيذ برنامج عقد الأمم المتحدة للنقل والاتصالات في افريقيا:

١) الاضطلاع بعمليات اصلاح القطاع بما في ذلك منح الاستقلال للقائمين بتشغيله واحلال المنافسة في اطاره من أجل تحسين فعاليته .

٢) تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية مع ايلاء عناية خاصة لتوسيع خدماته في المناطق الريفية.

٣) تنظيم مشاورات اقليمية فرعية حول تنسيق عمليات الخطوط الجوية كما ينادي بـه اعـلان ياموسوكـرو بشأن السياسـة الافريقية الجديدة للنقل الجوي (١٩٨٨).

٤) بذل كل جهد مستطاع لاستكمال الطرق السريعة عبر الصحراء الكبرى. وتحقيقا لهذه الغاية يجب ألا يدخر وسع في تعبئة الموارد اللازمة للعمل على توثيق عرى التعاون والتكامل عبر الصحراء .

٥) القيام - في أسرع وقت ممكن - بانشاء المكتب الواحد لهيئات الطرق العامة العابرة لافريقيا من أجل تحقيق التكامل بين شبكات الطرق الافريقية .

٦) اقامة الروابط بين أنظمتنا للاتصالات السلكية واللاسلكية والمشروع الاقليمي الافريقي للاتصالات عبر الاقمار الصناعية (راسكوم) وكذلك مع الأنظمة الأخرى وخاصة المنظمة العربية للاتصالات السلكية واللاسلكية عبر الأقمار الصناعية، وذلك من أجل المشاركة بفاعلية في الطرق الاعلامية الفوقية العامة.

٧) توقيع وتصديق الدول الافريقية على الميثاق الافريقي للنقل البحري بحيث يتسنى تنسيق وتوحيد السياسات الافريقية في كافة المجالات المتعلقة بالنقل البحري الدولي في أقرب وقت ممكن، بالاضافة الى توحيد التشريعات واللوائح البحرية في القارة .

التجـــــــارة:

٢١ - سوف تؤدي اتفاقيات جولة أورجواي بالقطع الى تدهور الأوضاع بسبب تلاشي الأفضليات التي كانت تتمتع بها الصادرات الافريقية وفقا لاتفاقية لومي والنظام المعمم للأفضليات وكذلك نتيجة للنتائج السلبية للواردات الغذائية الصافية. وفي الواقع، يتجاوز أثر اتفاقيات جولة أورجواي مجال التجارة ليشمل قضايا مثل التدفقات التقنية والاستثمارية .

ومع التسليم بجوانب القصور التي تنفرد بها افريقيا ، ولا سيما اقتصادها القائم على السلع وقلة قدراتها على المشاركة والاستفادة من الزيادة المتوقعة في حجم التجارة العالمية والتدفقات التقنية والاستثمارية . تناشد الحكومات الافريقية اتخاذ التدابير التالية :

١) تقييم الآثار الشاملة لاتفاقيات جولة أورجواي بما في ذلك السياسات والمتطلبات القانونية والادارية التي يجب الالتزام بها وكذلك ما يواجه صادرات الدول الافريقية كل منها على حده من شروط جديدة للوصول الى الأسواق .

٢) وضع برنامج لاعادة هيكلة الصادرات الافريقية وتوسيع التجارة داخل القارة ولا سيما من خلال برامج تحرير التجارة. ويجب ايلاء اهتمام خاص لتنمية السياحة نظرا لامكانياتها الانمائية ويتعين أن تقوم المجموعات الاقتصادية الاقليمية بدور متزايد الأهمية في هذا الصدد .

٣) دعم بنك افريقيا للاستيراد والتصدير " أفركسيم" واستخدامه على نحو فعال. وفي هذا الصدد، تناشد الدول الأعضاء ومجلس ادارة البنك المذكور بدء تشغيله على نحو كامل .

٤) يتعين على البنوك الوطنية أيضا انشاء آليات جديدة لتعزيز التجارة والتنمية، واقامة تعاون فيما بينها .

البيئـــــــة:

٢٢ - وتتسم العوامل البيئية بنفس الأهمية في تنمية القارة. ويهدد معدل التدهور البيئي في القارة وخسائرها من الموارد الجينية والتنوع الاحيائي بقاء شعوبها. كما أن معدل النمو السكاني السريع وتزايد الفقر وعدد المشردين من جراء النزاعات مع ما يصطحب ذلك من جفاف، قد ضاعف من الحاجة الملحة الى تحسين ادارة البيئة. وعليه ، يطلب من البلدان الافريقية منح الأولوية لاعداد بروتوكول خاص بالبيئة وفقا لما تطالب به معاهدة أبوجا وانشاء آلية وطنية للتنسيق لكفالة ادماج المسائل البيئية في برامج التنمية الوطنية كما ينص عليه جدول أعمال القرن ٢١ والموقف الافريقي بشأن البيئة والتنمية .

(هـ) حشد الموارد واستخدامها على نحو فعال:

٢٣- تواجه افريقيا مشاكل بشأن الحشد الفعال لكل من الموارد المحلية والخارجية من أجل تحقيق تنميتها. ان عمليات حشد الموارد واستخدامها لم تتم على نحو أمثل مما أدى الى تراجع واضح فى حجم الانتاجية والاستثمار فى بلداننا .

٢٤- ولتغيير مسار هذا الوضع، يتعين على الحكومات الافريقية اتخاذ التدابير التالية:

١) خلق البيئة المواتية لحشد الموارد المحلية من أجل تشجيع شعوبنا على الشعور بثقة أكبر فى اقتصادات بلداننا، بما فى ذلك اقامة الأنظمة الادخارية على أساس الأنشطة والقدرات السكانية وخاصة فى المناطق الريفية.

٢) سن تشريعات محددة لتعزيز السلطة الذاتية للبنوك المركزية فيما يتعلق بالسياسات النقدية بما فى ذلك مراقبة خلق فرص الائتمان وتخصيصها والاشراف على المؤسسات والأدوات المالية وتنظيمها حتى يتسنى كفالة خلق البيئة المستقرة للاقتصاد الكلى والابقاء عليها بما فيها الأسعار وسعر الفائدة وسعر الصرف والاستقرار.

٣) تحديد الاجراءات اللازمة لزيادة عائدات القطاع العام من خلال جباية الضرائب على نحو فعال وتوفير الضمانات الحكومية وترشيد الانفاق الحكومى من خلال الممارسات المتعلقة بوضع ميزانيات للبرامج ومراجعتها بدقة.

٤) الامتناع عن الافراط فى الديون الداخلية كطريقة لتمويل العجز فى الميزانيات وخاصة بالنسبة لميزانيات الأنشطة التى تتسم بطابع المضاربة غير المنتجة حتى يتسنى الابقاء على الاستقرار المالى فى الوقت الذى يتم فيه تعزيز النمو الاقتصادى.

٢٥ - ومن أجل تعزيز الاستثمارات المحلية الخاصة، يتعين اتخاذ التدابير التالية :

١) تعزيز برامج الاصلاح في كل بلد من أجل تشجيع الاستثمارات في القطاعات الانتاجية ومواءمة هذه البرامج مع قوانين الاستثمار لتسهيل عملية التكامل الاقتصادي الاقليمي.

٢) خلق البيئة المناسبة لتشجيع الاستثمارات البشرية والطبيعية والمساعدة على الاحتفاظ برأس المال البشري في البلدان الافريقية .

٣) اتخاذ الخطوات من أجل تعزيز مؤسسات أسواق رأس المال حيثما وجدت وانشاء مؤسسات جديدة في حالة عدم وجودها وذلك بغية تشجيع الاستثمار في الأسهم العادية وتحقيق حشد واستخدام الموارد الداخلية .

٤) وبغية تعزيز قدرات القطاع المالي على توجيه الموارد بفاعلية نحو الاستثمار الانتاجي ، يتعين على الحكومات تكثيف جهودها من أجل كفالة اضفاء الصبغة النقدية الكاملة على الاقتصادات الافريقية وتوسيع الأجهزة والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية وضمان الربط الفعلي بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي .

٢٦ - تبلغ التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى افريقيا نحو ٢ % فقط من اجمالي تدفقات الاستثمارات المذكورة الى البلدان النامية. ومن أجل عكس هذا الاتجاه واجتذاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى افريقيا، يتعين على الحكومات الافريقية أن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة تهيئة المناخ الاستثماري المناسب بما في ذلك ما يلي :

١) وضع اجراءات وقواعد واضحة بخصوص تسجيل وحماية حقوق الملكية وتحويلها بجميع اشكالها وتنفيذ الالتزامات التعاقدية على نحو فعال من قبل النظام القضائي .

٢) تحديد حوافز للمستثمرين في مجالات الاستثمار ذات الأولوية مثل التصنيع والحفظ والتخزين الزراعي والغذائي وتحسين الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات وتحقيق روابط أفضل داخل القطاعات الصناعية وبينها وبين قطاعات الطاقة والمعادن والصناعة مع التوجيه الاستراتيجي للموارد الخارجية والمحلية نحو هذه الأولويات .

٢٧ - ومن أجل عكس المفاهيم السلبية والمعلومات الخاطئة التي يتلقاها المستثمرين عن القارة، يتعين على الحكومات أن تسعى الى الاضطلاع بحملة اعلامية بغية القاء الضوء على التقدم الذي تحرزه بلداننا في مجالي الاصلاح والنمو الاقتصاديين .

(و) التعاون والتكامل الاقتصاديان الاقليميان:

٢٨ - يؤكد استعراضنا للظروف الاقتصادية السائدة في القارة ضرورة قيام البلدان الافريقية بحشد مواردها وتوطيد أركان التعاون من أجل تحقيق التعاون والتكامل الاقتصاديين الاقليميين حتى تكتسب قدرة على المنافسة في مضمار التجارة العالمية. وفي هذا الصدد يجب أن تحسن البلدان الافريقية استغلال فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب وانشاء أطر شراكة بينها وبين بلدان الجنوب . ويمكن تشجيع هذه العملية من خلال التزام وطيد بالوفاء بما قطعناه على أنفسنا من تعهدات ازاء مؤسساتنا للتعاون القاري والاقليمي وتنفيذ ما تتبناه من برامج بصورة جماعية وتزويدها بما تستحقه من دعم معنوي ومادي ومالي، وفضلا عن ذلك يتعين ضمان تعزيز المجموعات الاقتصادية والاقليمية والتكتلات المزمع انشاؤها والتابعة للجماعة الاقتصادية الافريقية. وتحقيقا لهذا الهدف يطلب من البلدان الافريقية اتخاذ الخطوات التالية :

١) التعجيل بعملية ترشيد الاطار المؤسسي للتكامل الاقتصادي على المستوى الاقليمي .

٢) ومن أجل ارساء قاعدة مالية راسخة للمجموعات الاقتصادية الاقليمية وكفالة استمرارها، يتعين على الدول الأعضاء فيها أن تعجل بانشاء آليات التمويل الذاتي في كل مجموعة من هذه المجموعات وذلك بدعم من الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقي وآلية للتمويل الذاتي لضمان دفع المساهمات المقدرة على وجه السرعة .

٣) وفي نفس السياق يطلب من البلدان الافريقية توجيه المساعدات المالية المخصصة لأنشطة التكامل الاقتصادي في افريقيا بما في ذلك الصندوق الاقليمي المنشأ بموجب اتفاقية لومي ، نحو تعزيز البرامج والمشاريع الاقليمية ذات الصلة وايلاء أهمية خاصة للتكامل الاقليمي الذي يعود بالنفع المشترك على تنمية الموارد البشرية والطبيعية وكذلك في مجالات البنيات الأساسية خاصة في قطاعات النقل والاتصالات والمعلومات وشبكات الكهرباء ومحطات توليد الطاقة من المحطات الهيدروليكية .

٤) لكفالة التنسيق لتسليم للسياسات القطاعية الوطنية والمتابعة والتنفيذ والمراقبة الفعالة للقرارات القارية والاقليمية ، يتعين على الدول الافريقية اقامة أجهزة على المستوى الوطني تتولى جميع المسائل المتعلقة بالتكامل الاقتصادي ان لم تكن قد فعلت ذلك.

٥) يجب أن تولي جهود التكامل الافريقي الاهتمام الواجب للظروف التي تنفرد بها البلدان الجذرية الصغيرة الافريقية .

٦) ومن أجل التعجيل بتنفيذ معاهدة أبوجا، يتعين على الدول الأعضاء اعتماد البروتوكولات ذات الأولوية والتصديق عليها قبل نهاية عام ١٩٩٧ على الأكثر، واتخاذ التدابير اللازمة على المستوى الوطني بما في ذلك ادماج هذه البروتوكولات في تشريعاتها حتى يتسنى للسلطات المختصة تطبيقه.

٧) يتعين على الدول الأعضاء ترويج معاهدة أبوجا وجميع الوثائق الأخرى ذات الصلة بغية ضمان المشاركة الحقيقية للسكان الافريقيين في العملية وتسهيل الحوار عبر الحدود من أجل تحقيق الوحدة الافريقية المنشودة. ولهذا الغرض، يتعين على هذه الدول أن تشرك جميع وسائل الاعلام، العامة والخاصة، في مساعيها الرامية الى زيادة وعي الجماهير العريضة بأهداف وآليات ومتطلبات التكامل الاقتصادي وتسهيلا لجهود الدول الأعضاء يطلب من الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية أن تقوم على جناح السرعة باجراء دراسة تحليلية للنص المبسط لمعاهدة أبوجا وتعميمه على الدول الأعضاء .

٢٩ - وبغية بناء القدرات الانتاجية الاقليمية المطلوبة بشدة يتم :

١) الاسراع بتنفيذ عملية الادماج والتكامل الافريقي من خلال تنفيذ المشروعات المشتركة التي يمكن أن تشكل نهجا تكامليا انمائيا لتحقيق نمو اقتصادي مطرد يرتكز على تحقيق المصالح المشتركة والفوائد المتبادلة .

٢) تقوم كل من الدول الأعضاء والتجمعات الاقتصادية الاقليمية باعداد قوائم للمشروعات المشتركة المرشحة التي يمكن أن تجتنب الاستثمار العالمي الحكومي أو الخاص . ويجب أن يتم وضع المشروعات والبرامج من جانب المجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الأعضاء بالتنسيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية .

٣) حث بنك التنمية الافريقي على الاستمرار في القيام بدور رئيسي في تمويل الدراسات والبرامج والمشروعات الاقليمية .

ثالثا : ما نحتاج اليه من شركائنا في التنمية:

(أ) التفهم والتقدير والدعم لجهود تنمية افريقيا:

٣٠ - هناك نظام دولي جديد يظهر الى الوجود. وهذا التطور يتيح فرصة فريدة أمام المجتمع الدولي للاتفاق على مجموعة المبادىء التي يمكن أن تحكم العلاقات الدولية. ومن جانبنا ، فاننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن هذه المبادىء المهمة يجب أن تتضمن اضفاء الصبغة الديمقراطية على النظام الدولي واقرار حق بلداننا في تحديد أولوياتها وبرامجها وضرورة احترام الالتزامات الدولية والوفاء بها. كما أنه ينبغي أن تمتنع الدول أعضاء الأمم المتحدة عن اتخاذ أي لجراء من طرف واحد مخالف للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة يضع عقبات في طريق العلاقات التجارية بين الأمم . ويتعين ادراج هذه المبادىء ضمن برنامج عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التنمية .

٣١ - ان المساعدات المقدمة للبلدان من أجل التنمية لم تستخدم دائما في البرامج ذات الأولوية . بل أكثر من ذلك هناك اتجاه متزايد يستهدف خلق خصومة بين الحكومات الافريقية والمنظمات غير الحكومية. وأحيانا أيضا تتخلى الحكومات الافريقية عن مسئولياتها. لذا يتعين على المنظمات غير الحكومية القيام بدور مساند تكملة لاسهام الحكومات . الا أن ضعف هذه المنظمات مع قلة الموارد اللازمة لديها، يجعلها لا تستطيع أن تتحمل مسئولية تنمية القارة ولهذا فالضرورة الملحة تقتضي من شركائنا في التنمية أن يزيدوا تدفقات الموارد على البلدان الافريقية زيادة كبيرة خصوصا من خلال المعونات الانمائية الرسمية والاستثمار المباشر الخارجي .

٣٢ - ولم يحظ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا بالدعم المتوقع من المجتمع الدولي وخاصة في مجالي الديون الخارجية وتدفقات الموارد. وبالتحديد لم يتم الوفاء بالتعهد الخاص بانشاء صندوق لتنويع السلع الافريقية. كذلك يتعين تعزيز لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا حتى يتسنى لها القيام على أكمل وجه بمهمتها في تنسيق جهود تعبئة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ البرنامج المذكور .

(ب) التجارة والتنمية:

٣٣ - يعتبر اختتام مفاوضات جولة أورجواي وانشاء منظمة التجارة العالمية مؤخرا من التطورات الحديثة في العلاقات التجارية العالمية التي تترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة لافريقيا . ويساورنا القلق البالغ ازاء الآثار المحتملة لهذه الاتفاقيات على قارتنا. وتؤكد تقديراتنا المبدئية لآثار هذه التطورات أن افريقيا سوف تتعرض لخسائر كبيرة بسبب الشروط المشددة المفروضة بموجب هذه الاتفاقيات والتي يتعذر على البلدان الافريقية استيفاؤها. وثمة ضرورة تقتضي ضمان تطبيق الشفافية على السوق العالمية المحررة، بعيدا عن أية شروط أو حواجز غير جمركية أخرى، على الجميع وبشكل قابل للاستدامة ومن أجل تخفيف الآثار السلبية لاتفاقيات جولة أورجواي على تنمية قارتنا، نناشد شركائنا في التنمية أن يناقشوا معنا جوانب هذه الاتفاقيات التي تضر بتنمية بلداننا . وفي هذا الصدد، يمكن أن تتخذ نتائج المؤتمر الدولي حول آثار اتفاقيات جولة أورجواي على افريقيا الذي عقد في تونس بالجمهورية التونسية في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٤ . اطارا للعمل في هذا الشأن. وفي الوقت ذاته ينبغي لدى تنفيذ أحكام الوثيقة الختامية أن تعتمد تدابير وقائية لازالة العواقب السلبية المحتمل ظهورها من جراء تقلص الأفضليات الخاصة التي تتمتع بها البلدان الافريقية في الوقت الراهن.

٣٤- نهيب بالمجتمع الدولى أن يحرص على أن يتصدى برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية للحاجات الانسانية العاجلة فى افريقيا باعتبارها من أشد القارات تضررا من المناخ الاقتصادى الدولى الراهن، ونساند برامج تنويع السلع فى افريقيا وانشاء "صندوق تنويع السلع".

ج - الديون الخارجية لأفريقيا:

٣٥- تعتبر ديون افريقيا الخارجية بتزايدها السريع عائقا يحول دون زيادة تدفق الموارد غير المولدة للديون، فهى تمتص الموارد المولدة من الاقتصادات الافريقية المتضررة أصلا من تدهور شروط التبادل التجارى. وعلى الرغم من الجهود التى تبذلها الدول الافريقية من خلال برامج الاصلاح الهيكلى والبرامج البديلة مستعينة بالمؤسسات المالية الثنائية أو متعددة الأطراف ، وعلى الرغم أيضا من مختلف المبادرات المطروحة (تورنتو،برادى،ومبادرتى فرنسا والولايات المتحدة الامريكيةوغيرهما) لم تزل مشكلة الديون أحد المعوقات الرئيسية للنمو الاقتصادى.

٣٦- سوف تظل الديون الخارجية لافريقيا تؤثر سلبا، على المدى الطويل، على قدرة الاقتصادات الافريقية على سد الاحتياجات الاساسية لسكان القارة، بل وأيضا على قدرة هذه الاقتصادات على المساهمة بفاعلية فى انعاش النمو العالمى وذلك بزيادة القدرات الاقتصادية الافريقية على استيعاب مزيد من السلع والخدمات الواردة من الخارج وصد الاتجاهات الهبوطية فى التحويلات الواردة الى القارة.

٣٧- وقد تم التأكيد على ضرورة صد الاتجاهات الهبوطية فى التحويلات الواردة الى افريقيا. وحتى بالنسبة للبلدان الافريقية التى سجلت بعض التقدم فى هذا الشأن خلال عام ١٩٩٤، لا تزال هناك حاجة الى زيادة تدفقات الموارد من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين اتخاذ اجراءات منسقة بشأن الديون والتدفقات الواردة من مؤسسات التمويل متعددة الأطراف مع التركيز بصفة خاصة على الحصول على الموارد التيسيرية عن طريق رابطة التنمية الدولية وصندوق التنمية الافريقى وصندوق التنمية الاوروبى التى هى المنافذ الرئيسية

المتعددة الأطراف الثلاثة لتوجيه الموارد التيسيرية نحو افريقيا. وبالاضافة الى هذا يجب مراعاة قواعد السلوك فى العلاقات الدولية المتمثلة فى عدم اللجوء لسياسة زعزعة اقتصاديات البلدان الافريقية التى تقوم على الحظر وفرض الحصار الاقتصادى وتجميد الارصدة. ومنع الحصول على التقنية واعتماد سياسة التجويع لأسباب سياسية على بعض البلدان الافريقية.

٣٨- ولكى تنجح الاصلاحات الاقتصادية فى افريقيا يجب على جميع الدائنين بما فيهم المؤسسات متعددة الأطراف أن تتخذ تدابير موسعة لا تقتصر على اعادة جدولة الديون. ويمكن أن يتخذ التعهد الدولى بانعاش افريقيا شكل تخفيف عبء الديون الى الحد الذى لا يصبح عنده عائقا للاستثمار فيما يعود بالخير على مستقبل افريقيا. ومن هذا المنطلق تدعو افريقيا الى الانضمام الى الاعلان الوزارى الذى صدر مؤخرا فى جاكرتا عن حركة عدم الانحياز بشأن الديون والتنمية وتبادل الخبرات، كما تدعو دائنيها الثنائيين ومتعددى الأطراف بما فيهم الدول التى كانت تابعة للاتحاد السوفييتى سابقا الى الدخول فى حوار من أجل تنسيق جهودهم الرامية الى تحديد سبل ووسائل تخفيض عبء الديون عن القارة وخاصة المستويات الحالية لخدمة الدين وبالتحديد فان الحكومات الافريقية تناشد الدول الصناعية السبع الكبرى من خلال نادى باريس تقديم مزيد من التيسيرات فوق ما نصت عليه شروط نابلى خصوصا للبلدان منخفضة الدخل المثقلة بأعباء الديون. كما تناشد الدول الصناعية السبع الكبرى النظر فى وسائل جديدة للتعامل مع الديون متعددة الأطراف وفقا للمسارات المقترحة من المملكة المتحدة بشأن بيع الذهب الموجود لدى صندوق النقد الدولى، والحرص على ألا يتم تخفيف عبء الديون متعددة الأطراف على حساب التمويل بالمنح الرسمية. وفى هذا السياق، هناك حاجة ملحة الى دعم ومساعدة من وكالات التنمية الدولية والبلدان المانحة للبلدان المتضررة من الحروب والكوارث الطبيعية للخروج بها من حالة الاعتماد على الغوث والمساعدة الانسانية نحو تحقيق تنمية مستدامة. ولهذا الغرض يتعين على افريقيا أن تقدم اقتراحا فى هذا الشأن الى مجموعة السبعة المزمع عقدها فى يونيو ١٩٩٥ فى هاليفاكس، كندا.

رابعا- آلية المتابعة:

٣٩ - ان مسئولية ايجاد آلية لمتابعة وتنفيذ هذه التوصيات تقع بدرجة كبيرة على عاتق الدول الأعضاء على المستويات الوطنية والاقليمية والقارية. فيتعين على الحكومات ، على المستوى الوطني، أن تتخذ التدابير اللازمة لتوسيع دائرة الحوار الوطنـي بغيـة التوصل الى اتفاق عام على الأهداف الانمائية وعلى كيفية تحقيقها . ويقترح اتخاذ التدابير المحددة التالية:

(أ) عرض برنامج عمل القاهرة على مختلف الوزارات فى حكومات البلدان الافريقية ضمانا لاشراك الجهاز الحكومى بأكمله فى تنفيذ هذا البرنامج.

(ب) يتعين أن تعرض الحكومات برنامج العمل أيضا على البرلمانات الوطنية لمناقشته وتمكن البرلمانيين من التداول بشأن المسائل التنموية المتضمنة فيه وبالتالى اتاحة الفرصة لترويج البرنامج وكفالة الاهتمام الوطنى به على نطاق واسع.

(ج) يتعين على الحكومات اشراك شتى المجموعات فى تنظيم الحلقات الدراسية والتدريبية الوطنية والاقليمية حول برنامج عمل القاهرة بمشاركة مجموعات القطاع الخاص التنظيمية التى تضم جميع فئات المجتمع وخاصة الغرف التجارية الافريقية والمائدة المستديرة لرجال الأعمال الافريقيين ومنظمات اصحاب الأعمال والعمال والمنظمات السياسية والمهنية والمجموعات النسائية والشباب والمنظمات غير الحكومية والمدرسين وأساتذة الجامعات وغير ذلك.

٤٠- وعلى المستوى الاقليمى، يتعين عرض برنامج عمل القاهرة على المجموعات الاقتصادية الاقليمية والهيئات التابعة لها من اجل ذلك.

٤١ - وعلى المستوى القارى، نطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يعمل مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ورئيس بنك التنمية الافريقي في اطار الأمانة المشتركة على مراقبة تنفيذ هذه القرارات وتقديم تقارير دورية في هذا الشأن الى المجلس. ويتعين على وجه التحديد، تفويض اللجنة الاقتصادية والاجتماعية واللجان الفنية المتخصصة المؤسسة بموجب معاهدة أبوجا، في مهمة مراقبة تنفيذ المسائل المذكورة.

٤٢ - وهناك حاجة الى الارادة والتصميم السياسيين من جانب الدول الأعضاء لكي تعمل بفعالية على معاجلة وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه قارتنا. كما يتحتم على رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ايلاء اهتمام شخصي بالغ لحل هذه المشاكل .

قرار
بشأن عقد مؤتمر عالمى حول اللاجئين والمشردين

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الحادية والثلاثين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥،

إذ بحث الاقتراح ، الذى تقدم به الرئيس موبوتو الزائيرى والقاضى بعقد مؤتمر عالمى بشأن اللاجئين والمشردين طبقا للقرار الذى اتخذه الجهاز المركزى لآلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع النزاعات وادارتها وتسويتها خلال دورته العادية الثانية على مستوى رؤساء الدول والحكومات المنعقدة فى مدينة تونس يوم ٢٠ ابريل ١٩٩٥ ،

وإذ يأخذ فى الاعتبار التوصيات التى أصدرتها لجنة العشرين لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن اللاجئين فيما يتصل بهذا الموضوع ،

وإذ يذكر بمدى جسامة التشريد القسرى للسكان عبر انحاء العالم وبالأخص فى افريقيا ،

وإذ يساوره القلق الشديد ازاء العواقب الوخيمة المترتبة على هذا الوضع على الصعيد السياسى والاقتصادى والاجتماعى ،

ووعيا منه بالفقر المدقع الذى يعانى منه اللاجئون المشردون ،

ووعيا منه ــ فضلا عن ذلك ــ بضرورة القيام على وجه الاستعجال ــ بعملية عالمية منسقة بغية ايجاد حل دائم للتشريد القسرى للسكان ،

١ - يتبنى اقتراح الرئيس موبوتو المتعلق بتنظيم مؤتمر عالمى حول اللاجئين والمشردين.

٢ - يطلب الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، أن يقوم ـ بالتعاون الوثيق مع لجنة العشرين لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ـ بجميع المساعى بما فى ذلك لدى المجموعة الافريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة ، بهدف عقد هذا المؤتمر فى اقرب وقت ممكن .

٣ - يطلب من الامين العام تقديم تقرير بشأن تنفيذ القرار الى دورة مجلس الوزراء القادمة.

—

قرار
لدعم اليونيدو والأونكتاد

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الحادية والثلاثين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥،

إذ يأخذ فى الحسبان تقرير أنشطة الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الذى يؤكد - فيما يؤكد - أهمية منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، وطلب الاجتماع الثانى عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الافريقيين المعقود فى جابورونى ، بوتسوانا ، فى يونيو ١٩٩٥ ، أن تدعم افريقيا منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية على أرفع المستويات ،

واذ يساوره القلق من خطر ازدياد تهميش القارة الافريقية من خلال استمرار انحسار المساعدة الانمائية وتقلص تدفق الاستثمار الخاص الى افريقيا ، علاوة على إضفاء الصبغة العالمية وتحرير الاقتصاد على الصعيد العالمى فى أعقاب اتفاقات جولة أوروغواى،

واذ يضع فى اعتباره الجهود الكبيرة التى بذلتها البلدان الافريقية ولا تزال تبذلها بغية اعادة هيكلة اقتصاداتها،

واذ يغوب عن اقتناعه بأن القطاع الصناعى يشكل محرك النمو الرئيسى فى اعادة هيكلة الاقتصادات الافريقية وتحويلها وبأن على اليونيدو أن تؤدى دورا محوريا فى عملية تصنيع البلدان النامية عموما والبلدان الافريقية خصوصا،

وإذ يؤكد على أهمية قطاع التجارة فى افريقيا والدور الحيوى الذى تلعبه الأونكتاد فى مساعدة البلدان الافريقية فى تنمية وتعزيز قطاعاتها التجارية،

واذ يذكر باعلان ياوندى الذى إعتمدته الدورة الخامسة للمؤتمر العام لمنظمة اليونيدو فى ياوندى ، الكاميرون ، فى ديسمبر ١٩٩٣ الذى أكد فيه المجتمع الدولى مجددا دور اليونيدو بحسبانها الوكالة المحورية المعنية بالتنسيق فى مجال تصنيع البلدان النامية فى إطار منظومة الامم المتحدة وتعهد بتقديم الدعم السياسى والمالى والتقنى لهذه المنظمة،

إذ يذكر أيضا ببرنامج العمل الذى اعتمده وزراء التجارة الافريقيون خلال المؤتمر الذى عقد فى تونس فى اكتوبر ١٩٩٤ بشأن جولة أورجواى وآثارها على الاقتصادات الافريقية،

إذ يكرر الموقف الموحد الذى اعتمدته مجموعة الـ٧٧ فى جنيف فى مارس ١٩٩٥ - والذى اعتمده أيضا الاجتماع الوزارى لمكتب تنسيق بلدان عدم الإنحياز فى باندونج - أندونيسيا فى ابريل ١٩٩٥ وهو الموقف الذى يؤكد على أهمية كل من اليونيدو والأونكتاد ،

١ - يعيد تأكيد الدور الجوهرى للتصنيع والتنمية التجارية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الافريقية؛

٢ - يكرر تأكيد الدور الحاسم الذى تؤديه كل من اليونيدو والأونكتاد فى الصناعة والتجارة وتنمية البلدان النامية عموما والبلدان الافريقية خصوصا؛

٣ - يؤيد موضوع دعم اليونيدو والأونكتاد الوارد فى برنامج عمل القاهرة بشأن إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا والذى اعتمدته الدورة غير العادية السابعة عشرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى القاهرة ، مصر ، فى مارس ١٩٩٥ ، وكذلك اقتراح دعم اليونيدو والذى اعتمده الاجتماع الثانى عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الافريقيين فى جابورونى ، بوتسوانا ، فى يونيو ١٩٩٥؛

٤ - يرحب بالجهود التى تبذلها اليونيدو لاعادة تشكيلها وتنفيذ برامج أولوياتها، ولاسيما برامج الأولويات فى افريقيا ، ويشجع المدير العام على مواصلة تكثيف جهود اليونيدو بغية التعجيل بتصنيع افريقيا؛

٥ - يعرب عن أسفه إزاء إتجاه بعض مجموعات المجتمع الدولى الى تهميش هيئات الامم المتحدة التى تربطها صلات خاصة بالبلدان النامية ، والى التشكيك فى استمرار وجود اليونيدو والأونكتاد .

٦- يحث البلدان المتقدمة النمو على دعم اليونيدو والأونكتاد والمحافظة عليهما وتعزيزهما باعتبارهما المنظمتين الرئيسيتين فى منظومة الأمم المتحدة المسئولتين الاولى عن الصناعة والثانية عن التجارة والتنمية ؛

٧ - يعيد - لذلك - تأكيد دعم افريقيا التام لليونيدو والأونكتاد باعتبارهما أداتين هامتين جدا من أجل تصنيع البلدان الافريقية وتشجيع تجارتها وتنميتها، ويدعو الى بذل الجهود لتعزيز وتنشيط هاتين المنظمتين ؛

AHG/RES.239 (XXXI)

قرار
بشأن زيادة عدد أعضاء هيئة مكتب المؤتمر

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد فى دورته العادية الحادية والثلاثين فى أديس أبابا ، إثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥،

حرصا منه على التمثيل الجغرافى العادل فى هيئة مكتب المؤتمر.

وإذ يأخذ فى الإعتبار أنه نتيجة إنضمام دول جديدة مؤخرا الى منظمة الوحدة الإفريقية وتزايد أنشطة المنظمة ، فإنه ينبغى زيادة عدد أعضاء هيئة مكتب المؤتمر.

وإذ يأخذ فى الاعتبار أيضا المادة ٩ من النظام الداخلى لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات التى تنص على أن ينتخب المؤتمر ، فى بداية كل دورة ، رئيسا للمؤتمر وثمانية نواب للرئيس .

وإذ يأخذ فى الحسبان التوصية ذات الصلة التى أصدرها مجلس الوزراء خلال دورته العادية الثانية والستين المنعقدة فى اديس ابابا من ٢١ ــ ٢٣ يونيو ١٩٩٥ .

يذكر بأحكام المادة ٣٨ من النظام الداخلى لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ويقرر تعديل المادة ٩ منه على نحو يسمح بزيادة عدد نواب الرئيس من ثمانية الى اربعة عشر نائبا للرئيس .

AH[illegible] (XXXI)

قرار
بشأن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

--

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الحادية والثلاثين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥،

إذ يضع فى إعتباره التقرير السنوى الثامن بشأن أنشطة اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب ،

وإذ يذكر بأن الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب قد دخل حيز التنفيذ يوم ٢١ أكتوبر ١٩٨٦ ، وأن ٤٩ دولة عضوا فى منظمة الوحدة الافريقية أطراف فى هذا الميثاق فى الوقت الحاضر ،

وإذ يضع فى إعتباره ما آلت اليه حالة تنفيذ أحكام هذا الميثاق ، والتى إتسمت- على وجه الخصوص - بأن قلة قليلة من الدول الأطراف هى التى قدمت تقاريرها الدورية عن التدابير التشريعية منها وغير التشريعية التى اتخذت تنفيذا لهذه الأحكام ،

وإذ يذكر بأن الدول الأطراف ملزمة ـ بمقتضى أحكام المادة ١ من الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب ـ بتعزيز الحقوق والواجبات ، والحريات المعلنة فى الميثاق ، والالتزام باتخاذ التدابير اللازمة فى هذا الشأن ،

واذ يضع فى إعتباره حالة حقوق الانسان والشعوب فى افريقيا ، والحاجة الحاضرة الى تعزيز احترام حقوق الانسان والشعوب ؛ بغية كفالة قدر أكبر من السلم والاستقرار والتنمية فى افريقيا ،

واذ يقر بضرورة تعزيز اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب ، من خلال تزويدها بالموارد البشرية والمادية الكفيلة بتمكينها من أداء مهمتها ،

١ - يأخذ علما - مع الارتياح - بالتقرير السنوى الثامن بشأن أنشطة اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب ، ويوافق على الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالبلاغات الواردة فى هذا التقرير ، ويرخص بنشره .

٢- يزجى التهنئة الى اللجنة الافريقية على ما أنجزته من عمل جيد خلال السنة المالية المنصرمة .

٣ - يشجع ـ بحزم ـ أنشطة اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب الرامية الى تعزيز وحماية الحقوق التى يعترف بها الميثاق ويكفلها .

٤ - يطلب من اللجنة الدأب على احترام مبدأ سرية تقاريرها ، عملا بأحكام المادة ٥٩ من الميثاق .

٥ - يدعو الدول الأطراف الى التعاون ـ على نحو أوثق ـ مع اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب ، والى تقديم مزيد من العون لها فى النهوض بالمهمة المناطة بها.

٦ - يوجه نداءً الى الدول الاطراف التى لم تصدق بعد على الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب ، كيما تبادر الى ذلك فى اقرب الآجال .

٧ - يدعو الدول الاطراف الى اتخاذ تدابير ملموسة من أجل إنقاذ أحكام المياق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب ، وتوجه نداء ملحا الى كافة الدول الأطراف التى لم تقدم بعد تقاريرها الدورية إعمالا للمادة ٦٢ من الميثاق ، من أجل المبادرة الى ذلك .

٨ - يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى اتخاذ جميع ما يلزم من اجراءات لتزويد اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب ــ بأسرع ما يمكن ــ بكافة ما تحتاج اليه لانجاز مهمتها من وسائل بشرية ومادية ، والى تقديم تقرير عن تنفيذ هذا الحكم الى الدورة الثانية والثلاثين .

—

قرار
بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الحادية والثلاثين فى أديس أبابا، اثيوبيا، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥،

اذ استمع الى العرض الذي قدمه رئيس اللجنة السباعية المخصصة لمسألة جزيرة مايوت القمرية بشأن أعمال الدورة السابعة لهذه اللجنة،

اذ يستذكر أحكام القرار رقم ٤٩٦ (دورة ٢٧) بشأن تشكيل لجنة منظمة الوحدة الافريقية السباعية المخصصة لمسألة جزيرة مايوت القمرية،

واذ يذكر بأحكام القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية، ولا سيما القرار رقم ١٩٣ (دورة ٢٦) لرؤساء الدول والحكومات.

واذ يذكر أيضا بالقرارات والتوصيات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وحركة البلدان غير المنحازة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية،

واذ يضع في الإعتبار المبادىء الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الافريقية والمتصلة بسيادة الدول وسلامتها الاقليمية،

واذ يؤكد - مجددا - مشروعية مطالب الحكومة القمرية فيما يتصل بإعادة جزيرة مايوت القمرية الى أحضان الوطن الأم جمهورية القمر الإتحادية الإسلامية،

واذ يذكر ببرنامج العمل الذي أوصت به اللجنة السباعية المخصصة، والمتضمن في الوثيقة رقم CTTEE.7/MAYOTTE/REC.1-9(II) ، المعتمدة في موروني في نوفمبر ١٩٨١،

١ - يأخذ علما بتقرير رئيس لجنة منظمة الوحدة الافريقية السباعية المخصصة لمسألة جزيرة مايوت القمرية .

٢ - يؤكد - مجددا- سيادة جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية على جزيرة مايوت القمرية .

٣ - يؤكد - مجددا - تضامنه مع شعب جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية في عزمه على استعادة وحدته السياسية والذود عن سلامته الاقليمية.

٤ - يدين إلزام الرعايا القمريين من الجزر الشقيقة الثلاث الأخرى بالحصول على تأشيرة لدخول جزيرة مايوت القمرية.

٥ - يوجه نداء الى الحكومة الفرنسية لكي تستجيب لمطالب الحكومة القمرية المشروعة، اعمالا لأحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة وحركة البلدان غير المنحازة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية .

٦ - يدعو الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية الى بذل قصارى جهدها - على نحو فردي وجماعي - من أجل إحاطة وتوعية الرأي العام الفرنسي والدولي بمسألة جزيرة مايوت القمرية ، سعيا الى حمل الحكومة الفرنسية على وضع حد لاحتلال مايوت .

٧ - يوجه نداء الى كافة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والى المجتمع الدولي، لكي تدين وتنبذ - بشدة - أى شكل من أشكال الاستفتاء يمكن أن تجريه فرنسا في أراضي مايوت القمرية على الوضع الدولي القانوني للجزيرة ، باعتبار أن الإستفتاء العام بشأن تقرير المصير، الذي أجري يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٧٤، لا يزال يمثل الإستفتاء الوحيد الذي يعتد به والذي يجب تطبيقه على الأرخبيل بأسره.

٨ - يطلب من المدير الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية لمنطقة افريقيا رفض طلب فرنسا الانضمام الى اللجنة الاقليمية لمنظمة الصحة العالمية باسم جزيرة مايوت القمرية.

٩ - يكلف لجنة منظمة الوحدة الافريقية السباعية المخصصة لمسألة جزيرة مايوت القمرية، وكذلك الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بإحياء نشاط اللجنة كيما تشرع في اجراء حوار مع السلطات الفرنسية وتواصل توعية المجتمع الدولي سعيا الى تسوية سريعة لمسألة جزيرة مايوت القمرية .

١٠ - يطلب أن تظل مسألة جزيرة مايوت القمرية مدرجة على جدول أعمال كافة اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة وحركة البلدان غير المنحازة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية، وذلك الى أن تعود جزيرة مايوت القمرية الى أحضان جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية .

١١ - يطلب أيضا من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية متابعة تطورات هذه المسألة، وتقديم تقرير بشأنها الى مجلس الوزراء عند الاقتضاء.

—

قرار
بشأن الديون الخارجية لإفريقيا

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الحادية والثلاثين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥،

إذ يذكر بالاعلان بشأن الديون الخارجية لافريقيا الذى اعتمدته دورته العادية الثلاثون المعقودة فى تونس العاصمة بتونس ،

وإذ يضع فى اعتباره مبادرات حركة البلدان غير المنحازة والتى عرضت على مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبعة إبان اجتماع قمتها الرابع والتسعين من بعد المائة والمعقود فى نابلى ، و"شروط نابلى" التى اعتمدتها مجموعة السبعة ، علاوة على الاعلان الذى أصدرته مؤخرا هذه المجموعة بشأن الديون المتعددة الأطراف ،

وإذ يضع فى اعتباره أيضا أن "شروط نابلى" لن تفض الى خفض ملموس للديون الخارجية الافريقية ، إذ أن تطبيقها سوف يقتصر على عدد محدود من البلدان الافريقية، وعلى حصة ضئيلة من جملة الديون الخارجية لافريقيا ،

وإذ يضع فى اعتباره كذلك الاعلان بشأن الديون الخارجية لافريقيا الذى اعتمده الوزراء الافريقيون المسئولون عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط إبان الاجتماع الحادى والعشرين لمؤتمرهم المعقود فى أديس أبابا باثيوبيا من ١ - ٣ مايو ١٩٩٥،

١- يجيز الاعلان بشأن الديون الخارجية لافريقيا المرفق بهذا القرار .

٢- يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ورئيس بنك التنمية الافريقى الى مساندة رئيس منظمة الوحدة الافريقية فى جهوده الرامية الى تعزيز أهداف الاعلان بشأن الديون الخارجية لافريقيا بالتعاون مع شركاء افريقيا فى التنمية .

—

إعلان بشأن الديون الخارجية لإفريقيا

١- نحن الوزراء الإفريقيين المسؤولين عن التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتخطيط المجتمعين في الدورة الثلاثين للجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لإفريقيا/الإجتماع الحادى والعشرين لمؤتمر الوزراء في الفترة من ١ إلى ٣ أيار/مايو ١٩٩٥ في أديس ابابا، إذ نتصرف بإسم حكوماتنا وشعوبنا إنطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، بحثنا مجددا مشكلة الديون الخارجية لقارتنا في ضوء موضوع هذه الدورة، ألا وهو بناء القدرات الحاسمة في افريقيا من أجل تعجيل النمو والتنمية المستدامة

٢- إذ نذكّر بالإعلان المتعلق بمشكلة الديون الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية في دورتها الثلاثين المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٤ في تونس العاصمة، وكذلك المبادرات التي اتخذتها حركة عدم الإنحياز والمقدمة الى مجموعة الدول السبع المتقدمة صناعيا (مجموعة السبع) في قمتها الأخيرة المعقودة في نابولي عام ١٩٩٤.

٣- مازلنا نشعر بقلق إزاء ازدياد عبء دين القارة الذي بلغ ٣١٣ بليونا من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٩٤، والذي مثّل حتى ذلك التاريخ ٢٣١,٣ في المائة من صادرات افريقيا وزهاء ٧١,٦ في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي للقارة.

٤- نرى أن أزمة الدين الإفريقي تعزى، في جزء منها، إلى الأزمة المالية الدولية، وانها ليست أزمة سيولة عارضة، ولايمكن حسمها بمجرد إتفاقات متكررة لإعادة جدولة الديون. ولقد تفاقمت ازمة الدين الإفريقي بفعل تدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة للعديد من صادراتنا الرئيسية من السلع الأساسية.

٥- ولقد درسنا شتى المبادرات التي اتخذها المجتمع الدولى للتخفيف من عبء الدين الإفريقي، ولمسنا مدى ضآلة النتائج المحققه بعد تطبيقها. أن أثرها على الإختلالات الإقتصادية الهيكلية وأزمة القدرة على الوفاء التي تواجهها بلداننا أثر محدود، وهى لا تقدم حلا دائما لمشكلة الدين الخارجي للقارة.

٦- نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة الإصلاحات الإقتصادية ونطلب دعم جهودنا بتخفيضات كبيرة للديون وزيادة تدفقات الموارد الميسّره الشروط بغية تعزيز الإستثمارات العامة في البنية الأساسية والموارد البشرية وجذب المزيد من الإستثمارات الخاصة.

٧- نلاحظ أن جل المبادرات المتخذة للتخفيف من عبء الدين الخارجى على بلداننا انصبت على الديون الثنائية . وكانت النتائج المحققة متفاوتة، إذ ادت الآثار المترتبة على الديون التجارية والديون متعددة الاطراف، إلى إبطال بعضها جزئيا. وفي الواقع سرعان ما ابتلعت خدمة الديون متعددة الأطراف والديون التجارية الوفورات التي تحققت في مجال خدمة الديون الثنائية.

٨- نعرب عن تقديرنا لمجموعة البلدان السبعة الأكثر تقدما في التصنيع لمبادرات تورنتو وشروط نابولي التي تظل مع ذلك آثارها على ديوننا الخارجية دون توقعاتنا سواء من حيث حجم أصل الديون المعنية أو عدد البلدان المؤهلة.

٩- نحيط علما مع التقدير بشروط نابولي ونوجه نداء إلى المجتمع الدولي من أجل تحسينها كي:

(أ) تشمل خفض الحجم الكلي للديون غير الميسرة للبلدان الإفريقية بأسرها بنسبة ٨٠ في المائة بما في ذلك الفوائد المتراكمة؛

(ب) تسمح بإلغاء الديون الميسرة الشروط التي أعيدت جدولتها في نادي باريس؛

(ج) تكون مقرونة بتدابير تتسم بالإبداع من شأنها أن تخفض:

"١" الديون الثنائية بما في ذلك اعادة شراء هذا الفئة من الديون بايرادات بيع جزء من إحتياطيات صندوق النقد الدولي من الذهب؛

"٢" الديون التجارية من خلال آليات خطة برادي المحسنة ومرفق المؤسسة الإنمائية الدولية لتخفيض الديون.

١٠- وندرك أن الحل المستدام لمشكلة الدين الخارجي لبلداننا يقتضي في جملة أمور مايلي:

(أ) تنفيذ إصلاحات إقتصادية من شأنها تهيئة بيئة مواتية للإستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض الآثار الضارة للبيئة الخارجية؛

(ب) الشراكة مع دائنينا الثنائين والمؤسسات متعددة الأطراف التي نطلب منها زيادة تدفق الموارد بشروط ميسرة لاسيما خلال فترة إعادة هيكلة إقتصاداتنا.

١١- نرى أن حل مشكلة الدين ينبغي أن يرتبط بالتدفقات الإستثمارية والتجاريه وأنه بناء على ذلك ينبغي تشجيع عمليات تحويل الدين لتمويل البرامج الإنمائية مثل الأنشطة المتعلقة بتعزيز تنظيم المشاريع.

١٢- نقترح توسيع نطاق ولاية واختصاصات نادي باريس ليشمل عقد مناوضات على الفور بين بلداننا ودائنيها الثنائيين ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف، لإتخاذ إجراءات منسقة من أجل ايجاد حل ايجابي لمشكلة الديون الإفريقية بكافة مكوناتها (الثنائية ومتعددة الأطراف والخاصة) وذلك في الإطار العام لكفالة التدفقات الإيجابية للموارد الى إفريقيا؛

حرر في اديس ابابا، إثيوبيا
٣ أيار/ مارس ١٩٩٥

قرار خاص
بشأن إحياء الذكرى الخمسين
لإنشاء منظمة الأمم المتحدة

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الحادية والثلاثين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥، فى نفس الوقت الذى يبدأ فيه بمدينة سان فرانسيسكو الاحتفال بالذكرى الخمسين لميلاد منظمة الامم المتحدة ،

إذ يأخذ فى الاعتبار أهداف ومرامى الامم المتحدة كما نص عليها ميثاق سان فرانسيسكو،

وإذ يأخذ فى الاعتبار العمل الايجابى الذى حققته المنظمة العالمية خلال الخمسين عاما من وجودها وبخاصة فى افريقيا .

١- يؤكد من جديد إنضمام الدول الافريقية الى المثل العليا لمنظمة الامم المتحدة.

٢- يشارك مشاركة كاملة فى الاحتفالات التى نظمت لابراز الذكرى الخمسين لمنظمة الامم المتحدة .

٣- يشيد بالعمل الذى أنجزه الأمناء العامون الذين تعاقبوا على رأس منظمة الامم المتحدة.

٤- يزجى تهانيه ويقدم دعمه الى معالى السيد/ بطرس بطرس غالى الأمين العام للامم المتحدة لانتزامه وجهوده الدؤوبة على رأس المنظمة .

٥- يناشد المجتمع الدولى برمته تعزيز دعمه للمنظمة العالمية بغية تمكينه من مجابهة التحديات الراهنة والمستقبلية والاستجابة لتطلعات شعوب العالم.

—

قرار
بشأن الأمن الغذائى
والتنمية الزراعية فى افريقيا

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الحادية والثلاثين فى أديس أبابا ، اثيوبيا ، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥،

إذ يضع فى الاعتبار أن الأمن الغذائى يعد إحدى المسائل الرئيسية التى تواجهها القارة الافريقية ومحورا مركزيا فى عملية التنمية ،

وإذ يضع فى الحسبان أن الوضع الزراعى والغذائى فى افريقيا يتسم بنمو بطيىء ، فى الانتاج والانتاجية وبقلة المتوفرات الغذائية بسبب تضافر عاملي الطلب المتزايد والنمو السكانى الكبير ،

وإذ يلاحظ أن أغلبية السكان الافريقيين يعانون من سوء التغذية ،

وإذ يأخذ فى الاعتبار العبء الثقيل للمديونية الخارجية الذى تئن تحت وطأته البلدان الافريقية والذى يساهم فى تفاقم العجز الغذائى إذ يحرم القطاعين الزراعى والغذائى من حصة هامة من الاستثمارات الضرورية للتجهيزات ووسائل الانتاج.

وإذ يلمس أن الانتاج الغذائى قد تقلص بنسبة ٢٥٪ خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية مما جعل القارة الافريقية تنتقل من مصاف المصدرين الصافيين للمنتجات الغذائية الى مصاف المستوردين الصافيين لها فى بداية الستينات.

وإذ يلاحظ أن الأمـــن الغذائى فى معظم البلدان الافريقية ما زال مرهونا بالواردات والمساعدة الغذائية ،

وإذ يعرب عن اقتناعه بأن الأمن الغذائى فى افريقيا يعد أولا وقبل كل شىء مسئوليـــة الافريقيين أنفسهم ، وبأنه يمثل هدفا قابلا للانجاز بالنظر الى الطاقات الطبيعيـــة والبشرية الهائلة التى تزخر بها القارة الافريقية ، وبأن بمقدور افريقيا تحقيق مستوى كاف فى الأمن الغذائى من خلال استخدام مرشد وسديد ومتبصر لهذه الطاقات الهائلة،

وإذ يذكر بمختلـــف الالتـــزامات التـــى تعهـــدت بها البلدان الافريقية لضمان التنميـــة الاقتصاديـــة فى افريقيا وبلوغ الاكتفاء الغذائى الوطنى والجماعى وتنسيق سياسات وبرامـــج ومشاريع الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية فى مجالي الأغذيـــة والزراعـــة (إعـــلان هـــرارى) ، والاستراتيجية الاقليمية بشأن التغذية فى افريقيا ،

وإذ يؤكد ضرورة اتخاذ موقف افريقى موحد تحسبا لعقد مؤتمر القمة العالمى بشأن الأمـــن الغذائى الذى تزمع منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة تنظيمه فى نوفمبر ١٩٩٦،

وإذ يحيط علما بالنتائج التى توصل اليها المؤتمر بشأن الأمن الغذائى والتنمية الزراعية فى افريقيا الذى عقد فى تونس العاصمة من ١٥ الى ١٨ ابريل ١٩٩٥ ،

١- يكرر التزام الدول الافريقية بالعمل - فرديا وجماعيا - لضمان الأمن الغذائى للقارة، عبر عدة سبل من بينها زيادة الانتاج الغذائى والتجارة البينية، وتحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى .

٢ - يقر بحاجة افريقيا - من خلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية القادم - الى اعتماد موقف افريقى موحد بشأن الأمن الغذائى والتنمية الزراعية ، بحيث يعكس شواغل القارة ، توطئة لعقد مؤتمر القمة العالمى الذى تزمع منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة عقده بشأن الموضوع ذاته .

٣ - يؤكد على أهمية ادراج الاستراتيجية الافريقية الاقليمية للتغذية (١٩٩٣ - ٢٠٠٣) ضمن الموقف الافريقى الموحد المشار اليه فى الفقرة سالفة الذكر.

٤- يطلب من الأمين العام المبادرة - بالتعاون مع الهيئات المعنية - الى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لكفالة اعداد الموقف الافريقى الموحد واعتماده قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمى .

—

قرار
بشـــأن البيئـــة

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الحادية والثلاثين في أديس أبابا، اثيوبيا، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥ ،

اذ يذكر بقراره CM/Res.14O9 بشأن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي إعتمدته الدورة العادية السادسة والخمسون المنعقدة فى داكار، السنغال، من ٢٢ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥ ،

وإذ يذكر أيضا بقراره CM/Res.15O8(LIX) بشأن وضع المفاوضات الجارية فى إطار لجنة التفاوض الحكومية الدولية حول اتفاقية دولية لمكافحة التصحر والذى إعتمدته الدورة العادية التاسعة والأربعون المنعقدة فى أديس أبابا، اثيوبيا، من ٣١ يناير الى ٤ فبراير ١٩٩٤ وأيضا بالقرارات CM/Res.14O2 (LVIII) و CM/Res.1535 (LX) و CM/Res.1571 (LXI) بشأن المسائل ذات الصلة باتفاقية مكافحة التصحر ،

وإذ يدرك أن مؤتمر ريو دي جانيرو المنعقد فى يونيو ١٩٩٢ حول البيئة والتنمية قد ربط بين الإدارة السليمة للبيئة والتنمية المستدامة ،

وإذ يأخذ في الاعتبار - بصفة خاصة - مجموعة الصكوك المعتمدة أثناء مؤتمر ريو دي جانيرو وبعده ، وهي - بين أمور أخرى - برنامج عمل القرن الحادي والعشرين والاتفاقيتان المتعلقتان بالتنوع الاحيائى وتغير المناخ واتفاقية مكافحة التصحر،

وإذ يعي أهمية السعي على نحو سريع ودون تأخير ، الى القضاء على الفقر والتخلف فى الدول الأعضاء ،

واذ يأخذ في الاعتبار المبـــادىء الرئيسيـــة المتضمنـــة فى الوثيقـــة CM/1892 (LXII) بما فيها برنامج عمل القاهرة الذى إعتمدته الدورة الإستثنائية السابعة عشرة لمجلس الوزراء المنعقدة فى القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، فى الفترة من ٢٥ الى ٢٨ مارس ١٩٩٥ بشأن انعاش التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى افريقيا،

وإذ يؤكد مجددا التزامه بالمبادىء والاستراتيجيات الواردة فى خطة عمل لاجوس والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية ،

وإذ يضع في الاعتبار ان الاتفاقية المتعلقة بالتنوع الاحيائى والاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ قد دخلتا حيز النفاذ وبدأ العمل بأحكامهما ،

١- يحث الدول الأعضاء على زيادة مشاركتها في الكفاح العالمى من أجل حفظ البيئة والموارد الطبيعية لافريقيا وبخاصة في أطار المؤسسات الدولية.

٢- يدعو الدول الأعضاء التي لم وتوقع وتصدق بعد على الصكوك القانونية الصادرة عن مؤتمر ريو دي جانيرو ، لا سيما الاتفاقية بشأن التصحر ، الى أن تبادر الى ذلك، حتى يكون دليلا ملموسا على ما توليه افريقيا من اهتمام كبير لهذه المسألة.

٣- يطلب من الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية اتخاذ التدابير اللازمة لادراج مسألة الادارة السليمة للبيئة ضمن أى برنامج إنمائى يتم إعداده فى إطار الأنشطة التي تضطلع بها مستقبلا ، مسترشدا فى ذلك على وجه الخصوص بمضمون برنامج عمل القرن ٢١ .

٤- يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يبادر - بالتعاون مع المؤسسات شبه الاقليمية المتخصصة والمجموعات الاقتصادية الاقليمية - الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان أن يتم ، على المستوى القارى، تنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل القرن ٢١ ومختلف الاتفاقيات المعتمدة ، وذلك فى إطار إقامة الجماعة الاقتصادية الافريقية .

٥- يحيى جهود المجتمع الدولي من أجل التنفيذ الفعلى للقرارات الصادرة عن مؤتمر ريو دى جانيرو ويحثه على مواصلة دعمه المالى القيم لافريقيا من أجل ضمان تنفيذ هذه القرارات على مستوى القارة .

—

AHG/RES.246 (XXXI)

قرار الشكـــــر

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المجتمعين في دورتنا العادية الحادية والثلاثين في أديس أبابا، اثيوبيا، خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٥، بدعوة كريمة من حكومة اثيوبيا الانتقالية ،

إذ نشعر بحرارة الاستقبال من قبل حكومة وشعب اثيوبيا ،

وإذ نعرب عن اقتناعنا بأن الظروف الممتازة التى تمت تهيئتها لاقامتنا ومداولاتنا قد ساهمت مساهمة كبيرة فى سير أعمال دورتنا على نحو سلس ،

وإذ نلاحظ أن التطورات السارة التى حدثت خلال الفترة الانتقالية قد مهدت الطريق لانشاء جمهورية اثيوبيا :

١- نعرب عن عظيم امتناننا للرئيس ملس زيناوى وحكومة وشعب اثيوبيا .

٢- نعرب عن أطيب تمنياتنا لرفاهية شعب اثيوبيا ونؤكد تضامننا معه فى هذه الفترة الانتقالية الهامة من تاريخه السياسى .

- - - - -